





الحسين اظني بها حرا ليداء الحاطه  
المصطفى وا



1  
 من مواهب الصدوق  
 ابن محمد بن محمد بن  
 در عقبه ٢٢٢٢  
 الميرزا  
 ابو نور محمد



Süleymaniye U. kütüphanesi	
Kism.i	H. Hüsnü
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1443



وشارح

2

[illegible]







لشموله للجائزات المختلفة وجميع العقول تغليباً لهم لشرفهم على غيرهم  
 وقدر العلامة محمد تيسير القيسرواني في القاموس المحيط العالم الخلق  
 كلمة وليجمع فاعلم بالآثار والنون بخبره باسم هذا ثم ان جملة  
 ومحمد له القياس في اتي ثم انه لما سمي ومحمد لله تعالى وصدر بها  
 الكتاب والستيرك واستعان على النفع والتمام على وجه التعظيم  
 والاحترام ولما ذكره تمام ان تمام وقد كان ذلك امر عظيم لازم  
 الا مقام بالاستغفار بالاقرب انام كما يستغفر في الامور  
 بالصلوة والثناء على الله هو الشفع الخلق الشفع عن المطلق لا سيما  
 تنزل فيه صلواته على النبي وآله روي كل امرؤ في بال لم يبد  
 فيه بذكر الله ثم بالصلوة على الله هو قطع محقق من كل بركة يبارك  
 في شرح المسكات للفاضل المحقق الشيخ علي القاسمي  
 التلويح لما كان اجل النعم الواصلة الى العبد هو دين الاسلام وبه  
 التوصل الى النعم الدائم في دار السلام وذلك بتوسط النبي صلى الله عليه وسلم  
 صار الدعاء له تلو الثناء على الله سبحانه وهذا وايضا لما كان الشكر  
 للنعم واجبا كما قالوا وقال عبيد السلام من اتى الله بموت فيكافي  
 به ومن لم يستطع فليذكره لان من ذكره فقد شكره وقال ان شكر  
 الناس لله اشكرهم للناس وقال لا يشكر الله من لا يشكر الناس  
 كذا في جلاء القلوب لمصنف التحرير وغيره لنرم ذلك التلويح  
 لما كان الانسان متعلقا بالعالق ومشتدرا بذكره وراى الخلق  
 وكان الفياض منتهى الخلق انما لها واجب الاستعانة منه بموتوسط  
 كامل في جهتين التمجيد والتعلق وذلك هو التوسل اذ لا شك  
 ان المناسبة بينهما اذ في ذلك لنرم التوسل فيهما وذلك انما يكون

بالمناسبة

انما صنف في الملك كذا في الامور  
 في شرح المسكات للفاضل المحقق  
 التلويح لما كان اجل النعم  
 التوصل الى النعم الدائم في دار السلام

بالمناسبة في الدين فتوسل لها بافضل الوسائل وهو الصلوة  
 والثناء ولما كان المناسبة بين الله واصحابه اتم واكمل لنرم تكبيرها  
 بالثناء اذ كلما كان وجوه المناسبة الشكر كان الاستغارة والاستغفار  
 اقرب واوفر فابتعدهم اياه عوم فيه كما عظم عوم كذا في المناسبة  
 الصلوة العمارة على القوائد الاحمدية على القوائد القارية واما الاستغفار  
 فمتمم كرامة المتحان الاذ كما لا يمتنع التحرير وغيره وقيل بعض شراح  
 رسالة الاستغارة الدينية وابتعها الصلوة على ان لا يراى انما  
 من اثار الواجب الاتباع حيث قال عليه السلام قوله اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد انتهى ولما لم يرض بالاكتمال كحضر الذكر لئلا يترك  
 اذ فيهما بالصلوة على ذلك الشفع المنعم وعلى آل لقار والصلوة  
 في القاموس المحيط الصلوة الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء  
 من الله على رسوله وكذا في الفحاح وغيره وقيل انها في اللغة الدعاء  
 او التعظيم من الله تعالى تعظيم من لطفه ومقدرته واحسانه ومنه لا شك  
 في طلبهم اياه من سجدة وتنتزع بالاضافة الى حالها فلهذا تولى  
 شروح الجائزات بالفصول الستة بينهما معهما في بعض النعم ولذا قيل  
 الصلوة من الله الرحمة ومنه لا شك الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وما لها  
 الى تقضيه في عليه عوم وطلب الطائفتين اياه منه سبحانه عوم يعني  
 ان جس احسانه ومقدرته ونفسه الى صل بحضرة لطفه وبطلبهم اياه منه  
 المهرم اليهم بمجدة فضله او جميع ذلك في نفس او نازل او كائن على محمد  
 والحضرة شفاء من غير انفسه اليه ادعائى او الاستغفار في عوفي  
 محمد اشرف اسماء نبينا ورسولنا عليه صلوة السلام وسلام  
 ربنا واسماؤه عليه السلام خمسة اوستة اوسبعة اوستة  
 وشعون او ثمانية او يزيد على اربعة اوستة او الف والمروا والوا

انما صنف في الملك كذا في الامور  
 في شرح المسكات للفاضل المحقق  
 التلويح لما كان اجل النعم  
 التوصل الى النعم الدائم في دار السلام



وہجٹ

قولہ بالالہام **ہم** قال الشيخ القطا في  
 المعانيب كان سلسلہ من فتنہ خربت من طہورہ لہا في  
 طرف من السحاب و طرف من المشرق و طرف من المغرب  
 ثم عادت كأنها شجرة على كل طرف من ثمارها واداء  
 اہل المشرق و المغرب كان لهم تبعہ ہلک و فتنہ  
 فخرت لہ بولود اہل السحاب واداء و فتنہ  
 و اہل المغرب و جہنم ثلثہ امامۃ اذینہ خلیفۃ الیوم النبوی  
 سبحانہ محمد **رسول** فہ الاثمہ فاذا وضعتہ فہیب  
 اکت قد حلت **رسول** و فتنہ فہیب  
 محمد و علی **اسما** علیک المطلب و فتنہ فہیب  
 علیک ما حلت علی ان التمسہ فہیب و فتنہ فہیب  
 احلک ما حلت علی ان التمسہ فہیب و فتنہ فہیب  
 قال روت ان محمد **الست** فہیب و فتنہ فہیب  
 قولہ **ہم** قال سید الامام القوی **ہم** فہیب  
 التي قال سید الامام القوی **ہم** فہیب  
 و فتنہ فہیب و فتنہ فہیب  
 المیز و فتنہ فہیب  
 لما قالوا کف فہیب  
 علی **فہیب** فہیب  
 العصا علی المصنف  
 آتال فلا یثم علی المصنف  
 في القاموس فہیب

[illegible][illegible]



الاطول وفيه ايضا ان المقصود منه تذكير ابتداء تأليف هذه  
الامور المتبركة ليكون مع التبرك والتميم ان الشروع بخبر  
ذا اهل عنها فينبغي في التيميم والتبرك هذا واذا قد اعلم يكون  
ان شاء وان اقول فاجبارا واما سبق فانشاء است والواو  
عطفية او ابتداءية ويجوز عطف القصة على القصة ايضا  
قلت كل فاعلم ويقال فاقول ان كل كلمة هي على ما في الاظهار اللفظي  
الموضوع معنى مغيرة والمراد ما كان حقيقة كغضب او حكا كغيب  
وضربا وضربا مطلقا ولما كان بحيث الصرف اصالة مقصورة  
على الموضوعات النوعية القياسية والتغيرات القياسية وكان  
الاولى هي المقصودة الاصلية منه والمستلزمة المستتعة لمعرفة  
بعض انواع الثابتة كتغير اجازة وقيام مصدر رقام والمراد معرفة  
بعضها الاخر كتغير قال وعذرة ولذا قد مرها عليها وكانت تلك  
الاولى متوعدة على نوعين اشتقاقية وهي ما دل على الحدث وحده  
كتغير او مع غيره كتغير وناصر وغير اشتقاقية وهي ما يخلو فيه كما صغر  
والمنسوب والمكتنى والمجموع وكان الاول منها اكثر عددا واستغناء  
وقال مع ان الثابتة نظرا عليها خصصا بالذكر وفيه الكلمة بقوله  
اشتقاقية اي منسوبة الى الاشتقاق مشتقا منها او مشتقا فخرج  
المصغرة والمنسوبة لذكرها رأيت لتغير معرفتها لاسيما للمبتدئين كثر  
التغير فيها على ما في التثنية والمفصل والكتاب كناية المبتدئين  
والثنية وجميع ايضا الا انه ذكر منها ما بطر على الاشتقاقية  
واكتفى به على بطر على غيرها لظهور المقابلة لعدم كثرة التثنية  
والحرف وسائر الجوامد ذكرهما اذ لا تصرف ولا قياس فيهما  
ولقد حسن حيث عمم المقسم ولم يقتصر على الافعال كما فعله

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

6

ای مایع ملک الکلیه و مذکبہ الرضیہ  
باضطراب المضایف و هو کل  
علاجیه

قول حتى يخلصه من علبه  
فان من قولك وقولك فاعلم ما يعني من انما خلق الكافى  
بالكلم مع كون حكمه ما كما يكون فخره باب  
المستدرك مع كون الحكم الغني عن قوله فخره باب  
واراد بالماضي ما في التماسه من جواب المسئله  
التي هي عدم ذكر الخبرات من جواب المسئله من اوله  
ونعاه عن الجوابه ودار على قوله ولا والله  
وسلطوا خبره دون فخره وغنيبه ولا والله  
سبب الفرق بينهما في تعريف الصحيح  
منه فاعلم



كذا في شرح التحرير لرسالة الامثلة الفقهية له وقوله مجاز قلت  
 بل صارت حقيقة اصطلاحية بحيث لا يحتاج الى القرينة منهم عن  
 حرف الزائد عليه او المراد به الا مطلقا حتى يسمى هذا القسم منه في  
 اصطلاح الصرفيين وبكذا اسرار التي في الكتاب محجة  
 لغير ما فيه المذكور الذي هو اصل هذا الصنف من المشتقات واما  
 تسمية نفسه به فاما تفهم ما لا كونه كمالا يخفى ويسمى في تعريف  
 للثلاثي المجرة واما يتعلق به فلا تغفل واصليا ايضا لا يصلح جميع حروف  
 ولم يجز ما فيه المذكور عنه بل اشتمل عليه اي ذلك الحرف  
 الزائد يسمى هذا القسم منها مزيدا فيه نائب الفاعل  
 لمزيد فلا يميز فيه او هو سندا الى مصدره المعهود وفيه  
 فحرف له اي موقعا فيه التزيادة وقسم عليه امثاله فانهم  
 ووزا زيادة وانما يسمى بهما لوجود الزيادة في ذلك الماص  
 والمجزة منها ان كان ما فيه اي المجزة المفعلة المذكور الغائب مشتملا  
 او مقصورا على ثلثة احرف فقط التبادرة بمعونة المقام اصول  
 ولم يذكره لعدم الحاجة اليه اذ لا احتمال لزيادتها على ان المقسم  
 هو المجزة يسمى هذا القسم المجزة ثلاثيا لكون بعضها اقرا منه  
 الذي هو الماص على ثلثة فالنسبة في اصل الى ثلثة المعدول من  
 كماله العدد فينبغي فتح الفاء فيه كذا في شرح الشافية وغيره  
 على لكنهم لا يغيروه معنى بحيث جعلوه اسما لهذه النوع والغوة  
 عن معنى النسبة وصار الياء جنة آمنه كبرسى غيره لفظا  
 وضموا ناءه ولم يفتحوها ليدل التغيير للفظ على المعنوي و  
 ان التغيير يونس بالتغيير كذا ذكر بعض الفضلاء في شرح  
 مختصر عز الدين لسمى سيف الشروع وفي شرح

الثانية

التمام لانه ان كان للمصدر كتابا  
 الذي هو من الية في كلام المصنف  
 لا يفتح اضافة الى المصدر المجز  
 اضافة الى نفسه وان كان  
 لا يفتح بل يفتح اضافة حاتم

قوله اذ لا احتمال اذ ان قدر انما  
 هو الفعلة كما قالوا لا يندرج في الوقف  
 والمقصود منه

الشافية لمولانا الفاضل السيد عبد الله ان التغيير مجز الى  
 التغيير وكذا الرباعي وغيره وقيل التغيير غير ما سلفه وغيره  
 فتدبر مجز او ان كان ما فيه الذي ذكره على اربعة احرف  
 اصول ولم يذكره لان المقسم هو المجزة فلا حاجة اليه يسمى بهذا  
 القسم المجزة رباعيا لثلاث ما في الثلاثي مجزة او المزيد  
 منها ان زيد اي ان وقع الزيادة فيه اي المزيد على الثلاثي  
 المجزة صرفا كان الشدة او حرفين او ثلثة يسمى بهذا القسم مزيد  
 الثلاثي وثلاثيا مزيدا فيه للزيادة على الثلاثي المجزة واما  
 المذكور وان زيد فيه على الرباعي المجزة يسمى بهذا القسم مزيد  
 الرباعي ورباعيا مزيدا فيه للزيادة على الرباعي المجزة في ذلك الماص  
 وكل اي كان واحدا من هذه الاربعه الثلاثي المجز والمزيد والمزود  
 المجزة والمزيد ان سلمت وخلفت حروفه اصول في الموزون  
 التي تقابل بالفاء والعين واللام في الوزن عن الهمزة والتضعيف  
 من الضعف بالكر فتمت مناسبة الهمزة في كونه ملحقا بحروف  
 العلة وقدمه بها بخلاف ما سياتي للاهتمام في هذا المقام لضعفها  
 حقيقة على ما عليه جمهور رويه شك اليه تعقيب الصحيح  
 بالهموز والمضاعف وعطف حروف العلة وقولهم بالجا فتمت  
 بها وبوجه تفرقها تقرقها وانقلبا اليها تارات حتى عدها  
 البعض منها لهذا اما الهمزة في مثل الحذف والقلب كسر وامن في  
 اسأل وامن واما التضعيف فيها ايضا كنقطة الباري وفظاسم  
 وفكهمون في تقفؤ وللاهم على ما في باب الهموز والمضاعف  
 وهو اي التضعيف في الحروف كوا العين والهم اي يقابل بهما في  
 الوزن وهذا هو المراد يقول من قال كحرفين فقد اصاب في التعريف بهما

قوله اي موقعا فيه في هذا القسم  
 قوله اي موقعا فيه في هذا القسم  
 قوله اي موقعا فيه في هذا القسم  
 قوله اي موقعا فيه في هذا القسم



والتي عين لها من جنس واحد كـ واخذ وكـ لنزل ودمدم فخرج فخرج  
 والسود والاعمان واخوشب ليس منه فكل تضعيف لا يستقيم  
 الا دغام كما تكسر الـ لا يستقيم التضعيف والادغام واما الادغام فيستلزم  
 التكرار وان لم يستلزم التضعيف ويسمى مضاعفا وعن حروف العلة  
 ايضا وهي الالف والواو والياء قال في النجاشية واما التي سمي بهذه  
 الحروف علة لكثرة تغييراتها من نقص وزيادة وقلب وابدال  
 كما ان العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بالصححة وتارة بعلة  
 اخرى ولان كل هذه الحروف توجد في جميع انواع الكلمة في الاسماء  
 نحو بيت وثوب ومال والافعال نحو قال وقول وبيع وولع والحروف  
 نحو لو وكى وما كما ان العلة موجودة مع انواع المحلوقات السهروسمي  
 بحروف اللين والمبداء ايضا وسمي في النسخ حروف الزيادة ايضا قوله  
 بهذه الحروف وهي **المسماة** بهذه الاسماء وكذا اسما التسمية  
 مثلا الباء والجيم والذال والقاف والعين اسماء مسمياتها حروف  
 هي بـ جـ دـ هـ حـ زـ طـ قـ كـ لـ مـ نـ وـ اـ يـ اسماء في التفتيح  
 اثنان في خط آت في الثانية فارجع اليه بالنظر القافي في ان اصل  
 يا نبي واتفاق واو وواو وعند البعض وواو وعند البعض وهو الاقرب  
 الاظهر ان المسمى كـ لـ مـ نـ وـ اـ يـ هو الاقرب واو وفراهم  
 عليه اولى وابهر قلبت العين فيهما الفادون الدم مع انه الحق  
 بالاعمال كما في طوى كـ لـ هـ اجتماع حروف في كلمة متكتنين في الاول جعل  
 لام الباء طوى كـ لـ هـ الحذف ونقل عن البعض ان هو اصل الواو و"اي"  
 وليست منه هـ ورواق التجربة الامعان العلم ان حروف العلة الواو  
 والياء والالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية كانت او مقلوبة عنها  
 او زائدة مع كـ كانت او لم تكن "مجانسة" حركتها ما قبلها لها او غير مجانسة

فان في الاسماء  
 حكم ان حروف  
 التسمية في حروف  
 مبنية لا يكون لها  
 اجزاء على ان صلبة  
 والفتحة في حروف  
 العلة في حروف  
 التسمية في حروف

قوله ونقل في النسخ صاحب  
 النسخ في الكافية في آخره ان قوله  
 هو الشيخ كثر بالانصار

وحروف اللين بهذه الثلاثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقلوبة  
 حروف صحيح مطلقا غير هذه وحروف المد حروف اللين بشرط مجيء حركتها  
 ما قبلها لها وقول المحقق واحدة محل تأمل انتهى وعلل وجه ما ذكره  
 بعض الفضلاء انه قد يطلق حرف العلة على كل منها لوجود معنى الغلوة  
 المذكور فيها فبها كسبه عليك نظيره كلمة علة يجوز ان يكون  
 بقوله واحدة الوحدة الذاتية مع قطع النظر عن القيد واما مع اعتبارها  
 فتغايرة فتدبر يسمى اى كل واحد منها حرفا ساكنا مضمونا  
 الاصول عن الحروف المذكورة وهي ايضا لصحتها وعدم تغييرها و  
 الا اى وان لا تسمى عندها بان وحدتين واحدة اثنان منها يسمى كل  
 منها غير ساكن لعدم سلامته لم يقبل وغير صحيح اشارة الى ان بينهما عموم  
 وخصوصا مطلقا على ما قبل ان الصحيح ما سلمت اصول عن حرف العلة فكل  
 سالم صحيح بلا عكس ومنهم من قال ان بينهما تزاوجا كاشف البس  
 في باب الصحيح والعلة اشارة في الموضوعين الى القولين او كتحقيق  
 احد هما عن الآخر فالجموع اى مجموع ما ذكرنا من اقسام الكلمة المشتقة  
 ثمانية بالاستقرار حاصله ثم ضرب الاربعة في الثمانية تسمى تلك  
 الثمانية في اصطلاحهم اقسامها ثمانية لكونها ثمانية  
 ولما صعب استخراجها من التفسير المذكور لبعض المبتدئين  
 وكان الكتاب كفاية المبتدس اراد ان يذكرها ثانيا مقبلا على  
 سبيل التعداد بل انواب توصي لهم على الوجه الجلي ونجما للفاصلة  
 للمركبي والغيتي وتسمى بالاضبط وعناية لا ينبغي كما هو عادة الكبرية  
 في نضائيف اكثر نضائيفه اشرف في المثال العديدة كالطلع  
 عليه بالتبع والممارسة فقال ثلثي مجزى لم يغل في مجزى غير لم  
 ثلثي مزيد لم يغل في مزيد غير لم يغل في مجزى لم يغل في

قوله على سبيل التعداد في تقدير العاطف  
 ضعيف خصوصا في مثل هذا المقام  
 فلا ينفك الب  
 قوله في نضائيف التعداد في نضائيف  
 اى انما انشأ له هذا قال هو  
 وغيره وكذا قوله في الضعاف كانه نقص  
 شذوذا المنقلا والاول اشهر فان



غفران

غير ان السبعة نفس وبانضمام السالم اليها تغير بالثلاثين  
الى الستة وشر بعض النسخ بالتذكير فان تفسيره اى المجموع او  
الستة فافهم سبعة وعددها سماعاً واستقراراً حتى تلك  
السبعة في قولهم اقبالاً سبعة وعددها ايضاً بقوله تعالى سمعوا  
مضاعف مثال اجوف ناقص لعنف وسيأتي تفسير كل منها و  
وجوه كثيرة يات ذكرها ابوابها ان وجه التسمية تصح فانه قد مر و  
اذ ثبتت هذا فقد بان لك ان كل كلمة اشتقاقية لا تخلو  
ايضاً اى كمالاً مخلوطة احد هذه الارقام الثمانية ثم احده من الارقام  
السبعة لان اخصار المذكور ولكن يجوز اجتماع الاثنين منها في كلمة  
اشتقاقية واحدة لعدم تباینها والمزاد ما سألنا لم نل منه الستة  
ما سبق من التقابل بينه وبين غير السالم المنقسم اليها فلا يجتمع  
السالم مع واحد منها ولذلك قال الخبير في الامعان في المعاني  
واعلم انه قد جتمع اثنتان من علامات هذه الستة فتسمى  
خود وداء وباء وآب وجاء والني ونأى واستس وأوى وأي  
فيقال المعتل المضاعف والمهموز العين واللام والاجوف  
المهموز الفاء واللام والتاقص المهموز الفاء والعين والمضاعف  
المهموز الفاء والتفيف المقرون المهموز الفاء والتفيف  
المفتروق المهموز العين واتى الاسمين قدمت جارا للمهور  
ماء كمراسد كلامه وسيجي التفصيل وما فرغ من التقسيم  
الثلاثة منها وافق ما شرر في التقسيم الثالث بالنسبة  
الى الصيغة فقال ثم آتى بعد ما بيّنت التقسيم الثلاثة منها ووافقه  
وبعض ما يتصور بها ايضاً اعلم ان جنس الكلمة الاشتقاقية او  
افرادها انما يظهر مع سبق المراجع بعده والا عظماء ما فهم

يسبق الشريعة  
 انفقوا في واسم  
 مفعول عند الشريك  
 توبر  
 نفقته في اخوة  
 مبالغة او كناية  
 بمعنى الاستعجال  
 عسما

فقد كتب الملكة فدام الملك للجناب علي ما حققه  
والفاضل العظام او ان يستفاد علي ما هو عليه  
ان الجناب والامانة والحققة والطبيعة  
بمعنى وكما ان فخره وان كانت  
والذات بمعنى منهم











[illegible]

خلیل  
سیوری

مصری

[illegible]

المبرز والكيا



حاله في النجدة والزيادة او في غيرها من اعتبار حال المعنى وكون المراد من  
صورة الفرض والالتزام على ما لا يفرق بين الجان البهائم ايضا  
فانهم وانما ذكره صاحب المراح في الوجوه للفرق بين فليس بوجوبه  
كما لا يخفى على من نظر في شرحه وفيه واذا اتقنت عدم خلق كل  
كلمة اشتقاقية عن احد الاقسام الثمانية واحدا من السبعة  
واحد الثمانية عشر فقد تبين لك ان هذه الاقسام تقسم  
لكلمة الاشتقاقية بالاعتبارات المختلفة ثلث بالاشتقاق  
من احد اقسامها في بعض المتبانيات كما لا يخفى مثلاً  
نصر ماض تلاتي محترمة لم وانصر ماض تلاتي من بديهي سلم ووجد  
ماض تلاتي محترمة ومغال ووفي ماض تلاتي محترمة وفيف معرون و  
قتر ابو في كتب في كاشية نحو اخذ وصال وقراء ومد و  
وعده وقال وعثرني ووفي وطوى ونحو اخذ وصال وقراء ومد و  
واوعد وعثرني ووفي وطوى ونحو وكس وكس وكس وكس و  
انتهى فلهذا ينبغي التمسك بمراد ما سباني في كسر الكتاب على  
سبعة اقسام ابواب وذكر ما جامع منها في تلك الاقسام الثمانية  
والثمانية عشر في كل منها وعدم جعله لكل منها باباً خاصاً لا بد من  
لا فراق موجود في معرفة ما هي القبيحات المذكورة والاف في الحالة  
منها ثم ان الظاهر بان كل حرف لظهور تعلق الحارة وكونه شبه مضاعف  
لا بالبناء وقال المصنف يجب صرف مثله عن الظاهر جعل الظروف مستقراً  
معلقاً محذوف وكل مصدر سعي بحرف في الحروف في اجازة يجوز جعل  
هذا الجار مع محذوفه جزءاً من ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر والضميمة  
ضميره كما في قوله لا تشرب عليك اي حاصل عليك وكنى ابو علي  
عن البغداديين جواز تعلق الظروف بالمتن وفيه نظر وجوب اعراض

المشابة

المشابة بالمضاف بلا خلاف وهو بـ ابن مالك الى ان مثل هذا  
معرب لكنه قد انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف بهذا كلامه بالحق  
لمن يريد تحصيل علم الصرف في التعليل بين المبتدئين يقال له التصريف لانه  
في اللغة التغيير والتحويل وبهذا العلم الذي هو كالاتم يحول الاصل الواحد  
الى الفروع الكثيرة كما يستفاد عليه ان يشاء الله تعالى كما في الامثلة  
وغيره ولذا يقال له ام العلوم وقد تطلق عليه علم الابنية وعلم  
الاوزان ايضا فانهم واعلم انهم اختلفوا في اسما العلوم الموزونة  
فقال بعضهم انها مكية كعبدة الله مثل علم النحو وعلم العقائد وعلم الاموال لان  
انه قد يختلف جزء العلم فقالوا مثلاً الصرف والنحو والتفسير والحديث  
كم رمضان في شهر رمضان فبما لم يذكر العلم يلزم تقديره وقالوا لا  
ولم يوافقوا كما قالوا في شرح ابن ابي عمير في شرحه في شرحه  
لابن العلم هو الصرف والنحو مثلاً ويضاف اليه العلم مثل شرح الاركان  
وعليه ظاهر كلام المصنف في التفسير في مؤلفاته وغيره في مصنفاتهم  
وقال التفسير في ذيل شرح المفتاح والفظا المعاني والبيان  
علما من كنهين العلمين كالنحو والصرف فقه لك علم المعاني في  
الاركان انتهى وبقية ابن كمال الطاهر في شرحه المفتاح ايضا ثم قال  
هذا الظاهر ولا يفتح في اضافة العام الى خاص للبيان يشهد لك  
شهادة لامة ولها وقوعها في مواضع من كلام الله تعالى من قوله  
تعالى وبهيمة الانعام فلا عبرة لمن انكره قالوا ان العلم مجموع شهر رمضان  
والا لم يكن اضافة شهر اية ولذا لم يجمع شهر رجب وشهر  
شعبان وقد اتمنا وجه السر عليه وابقينا حق الخطأ في ما  
علقناه على انوار التنبيه انتهى وقال العلامة سعد الدين في شرح  
المفتاح ايضا وعلم المعاني في اضافة البنية كشرح الاركان



رمضان مع ان العلم شهر رمضان اشهر وفي اليهودي قيل المسك الاول  
اعلم ان لفظ علم ليس بجزء من الاسماء بل هو مضاف اليها المضافة العام  
الى الخاص لكن كثرت في الاستعمال حتى تسمى كل جملة اشهر من متين

لدلالة قوله على المعنى والبيان على ان اللقب وهو المعنى  
لا يعلم المعنى كعبد مناف وعبد الله اللهم الا ان يحمل على حذف  
ما هو المضاف في الاسم كما يقال كجند اشهر فليست به  
سفي هذه العنبر فاشهر ما من تحت التفسير ثم ان في  
المعاني ايضا ان التصريف علم لهذا العلم ولما للعلم معنى الوصفية  
وبما ان العلم ثلث اقسام قسم يحجب استعماله مع التمام و  
هو المسمى به معها والغالب بها او المتوالت بها او احدها كجند  
او المثنى او المجموع باجمي الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في اصل  
مصدر او وصفة وقسم يمنع وهو ما عدا هذا والتصريف من  
الثلاث اشهر وكذا الصرف والمراد بالوصفية اللغوية لا اللفظية  
والامضافة ببيانيتها وفي التمراد من كل تعريف كذا للعلم ثلث  
وتجست العلم في الامتحان والعلم بالليام وجوبا لثبتي او جمع بعد  
العامة او سمي بها كالجند غير صفته ومصدر او غلب في تعيين بها  
كالبيت والكعبة وجاز الليم يوسمي بها او بدونها صفة قال الرضي  
وهذا ليس بكنى لا يقال الحمد والعلى ومصدر كالفصل فليكن هو  
عدهما بمنع التام اشهر مخصصا فاحفظ ما خصنا به مخلصا ثم ان  
ما يجب قبل الشروع في الفن والبحث على كل من يقصده ان يتصور  
وكيفية ولو بوجه ما لا يلزم طلب المجهول المطلق وبينه الشرع  
وان يصدق موضوعية موضوعه وغايته ولو بقاعدة فليتم بيان  
حد التصرف وموضوعه وغايته ليظهر الشارح فيه على بصيرة في  
طلبه وتمييزه وبعده امتيازات اما ويزداد سعيه ولا ينقطع  
ولا يكون عجزا فاعلم ان العلم التصرف هو العلم بما بحث عن الاحوال العارضة  
للكلمة ولو حكما لثابتها من غير مقارنتها للفظ اخره حيث موزعها وموالاتها

الكليتين

فان قيل لو كان العلم في اشهر المقتضى لكان العلم  
او منها من مطلق العلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر  
وقد نقل في هذا العلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر  
فقط لا يوافق في هذا العلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر  
عند الامور في هذا العلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر

في هذا العلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر

في هذا العلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر

الكليتين فهو موضوع تلك الكلمة في الحقيقة المحصورة او موضوع كل علم  
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي عوارضه التي تلحقه لذاته  
كالعجب للذات او الجبرته كالحركة بالارادة له او لامر خارج  
بساويه كاضحك له واما غايته فهي ان يستغنى به في  
معرفة الالفاظ الكثيرة القياسية ومعانها بسماع واحد منها  
مع تفسيره عن سماع الباني ونفسه فيتمكن من الفيلسوف  
ويؤمن من الخطأ في تلفظها ويعرف ان صدره عن غيره فلهذا  
فائدة عظيمة كذا في الشرح المذكور في حاشيته على قوله  
بسماع واحدة مثلا فيسمع التصريف تفسيره تعريف  
نفسه في اخر الامثلة ويعرف معانيها من غير سماعه ويؤمن  
من الخطأ في تفسيرها ويعرف من غيره ان كان عالما بالصرف  
وان فيحتاج في كل اى سماع اشهر ونوعه ذلك في ذلك  
الشرح ثم اعلم قال مولانا الفاضل المعروف بطاش كبر  
زاده في موضوعات العلوم علم الاستفاد هو العلم بالبحث  
عن كيفية خروجه الكلمة بعضها عن بعض بسبب مناسبات بين  
المخزن والخارج بالاصالة والفردية باعتبار جوهرها واما اورثا  
هذا القيد ان يبحث في الصرف ايضا عن انتساب الكلمة  
لاصولها بالاصالة والفردية لا بحسب الجوهري بل بحسب الحقيقة  
وموضوعه المفردات من الجبوت المذكورة ومن جملة مبادئ قواعد  
مخارج الحروف واما تلك القواعد التي يعرف منها ان الاصالة  
والفردية وبين المفردات باى طريق يكون وباى وجه تعلم  
ولا تلك مستنبطة من قواعد المخارج وتنشع مفردات الالفاظ  
المعرب واستعمالها وعرضتها تحصيل ملكة يعرف بها ان اشهر

في الصورة العلمية المقتضى والعلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر  
في الصورة العلمية المقتضى والعلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر  
في الصورة العلمية المقتضى والعلم في اشهر المقتضى والعلم في اشهر







الصرف لما كان مستخدماً في اشتقاق فلم يدر المعاملة في الامواد و  
 الاستمداد او ردة مسالكه في كتب الصرف في الاكثر على وجه  
 الاختلاف وانث اذا تحققت ما تلوناه عليك يتقنت انه علم برأيه  
 ممتاز من موضوعه من موضوع اللغة والصرف وعلمت ايضا بجهته في علمه  
 مما علم الصرف وقد حققنا ذلك عن قريب فارجع الى القريب  
 المجيب العون اذ يميز العلوم الثلاثة حق التمييز الجليل ولا جله  
 جسرنا في البيان على مثل هذا التفصيل اذ ما به الافتخار في الكلام  
 الجليل هو هذه الثلاثة وكم وقع فيه الجدل والقار والقياس فتغن  
 نرجو انك ان تلوم هذا العبد القليل بمثل هذا الاطلاب البليغ  
 الجليل ثم ان الكلمة الاشتقاقية اف ما خاصة وحكمها احوال  
 مختصة ما لم نعرف بها لا يستلزم البحث عنها حتى ابتدائية  
 مفرقة لا تقدم اذا اورد حبيب اى على من يريد في بعض نسخ  
 في القلا في كلمة منها يعبر اى المراد انما اى تلك الكلمة هي اسم  
 في الاقام الثمانية على و من اى قسم من الاقام السبعة ومن  
 اى قسم من الاقام الثمانية عشر ويكون على بصيرة في طلب  
 معرفة المطلوب من احوالها المختلفة ويسعى فيها بجد يقيق فانها  
 مما يعينه ويسهله لا في غيرها مما لا يعينه ولا يهتد ويمتاز عند المطلوب  
 امتيازاً تاماً فيتم اوسعيه وجده ولا ينقطع ولا يكون عتياً على  
 ما سبق و اى فائدة فوق ذلك وهذه الثلاثة ملقبة بهذه الالفاظ  
 بين ارباب الصرف من بين اولى الالباب ولما كان بحث الصرف  
 بالاصالة عن الموضوعات النوعية القياسية والتغيرات المعطاة  
 القياسية كما مر وكان البحث عن الثمانية موقوفاً على البحث عن  
 الصيغ من السبعة لكونه معياراً ومقياساً عليه تسعة لزم ذكره أولاً

مندرج

مندرجاً فيه الاقام الثمانية عشر والاقام الثمانية ايضا  
 ليست تبحث عن التغيرات القياسية في غير ان لم منها المنقسم  
 الى ستة مندرجاً فيه الاقام المذكورة ايضا فلما كان ذلك  
 مقتضياً لكلام الاعتناء ان تلك السبعة المقنعة لان يجعل  
 لكل منها عنوان وما وجد على حدة وترتبه على حاله فاق مقنعة  
 في الترتيب والترتيب مصنف المراج صاحب الترتيب  
 الا في المهور وسجي وجهه فكتب اى طوبت الفاء للعطف  
 والترتيب او جنة لينة في شرح العظم لتعصبة الاربعة هذا  
 الكتاب المسمى بكتابية مبتدئ سوا كان الفا على الاصح او  
 معاني وكذا ابوابه و فصوله وسبب من فنوره مستعار  
 من كسر الظاهر جناه اذا ضمتها اليه للوقع وانقص  
 فنية شين بجنات التجار بل هو من رحمة كرام الارواح  
 بل ان هو اشئ عجاب او محكم عجاب او لباب او لباب الالباب  
 لا يكمه عند ذوى الالباب ذلك الخطاب في علم الكتاب اسم  
 للالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة وهو  
 الظاهر او المختار بل حق او للمعاني كذلك كما قيل او نقول  
 الكتاب على احتمال كما في اوائل الاصول وكذا امثال الترسالة  
 والمقدمة فالكتاب غلب عرف المصنفين على طائفة من  
 المسائل اعترت معرفة مما تعد لها لفظاً او معنى او نقلاً  
 فاعرفه بال او مشتقاً او مقصوراً على سبعة ابواب هي  
 فيها تلك الاقام اذ لا شك ان ذلك المراد يحتاج مستراً  
 اى معرفة احكام تلك السبعة وانواع الموزونات في معرفة الموزونات  
 الجزئية التي هي الغاية والغرض من الصرف كما عرفت ولذا يقال

في المصنفين في كتابية مبتدئ سوا كان الفا على الاصح او  
 معاني وكذا ابوابه و فصوله وسبب من فنوره مستعار  
 من كسر الظاهر جناه اذا ضمتها اليه للوقع وانقص  
 فنية شين بجنات التجار بل هو من رحمة كرام الارواح  
 بل ان هو اشئ عجاب او محكم عجاب او لباب او لباب الالباب  
 لا يكمه عند ذوى الالباب ذلك الخطاب في علم الكتاب اسم  
 للالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة وهو  
 الظاهر او المختار بل حق او للمعاني كذلك كما قيل او نقول  
 الكتاب على احتمال كما في اوائل الاصول وكذا امثال الترسالة  
 والمقدمة فالكتاب غلب عرف المصنفين على طائفة من  
 المسائل اعترت معرفة مما تعد لها لفظاً او معنى او نقلاً  
 فاعرفه بال او مشتقاً او مقصوراً على سبعة ابواب هي  
 فيها تلك الاقام اذ لا شك ان ذلك المراد يحتاج مستراً  
 اى معرفة احكام تلك السبعة وانواع الموزونات في معرفة الموزونات  
 الجزئية التي هي الغاية والغرض من الصرف كما عرفت ولذا يقال

في المصنفين في كتابية مبتدئ سوا كان الفا على الاصح او  
 معاني وكذا ابوابه و فصوله وسبب من فنوره مستعار  
 من كسر الظاهر جناه اذا ضمتها اليه للوقع وانقص  
 فنية شين بجنات التجار بل هو من رحمة كرام الارواح  
 بل ان هو اشئ عجاب او محكم عجاب او لباب او لباب الالباب  
 لا يكمه عند ذوى الالباب ذلك الخطاب في علم الكتاب اسم  
 للالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة وهو  
 الظاهر او المختار بل حق او للمعاني كذلك كما قيل او نقول  
 الكتاب على احتمال كما في اوائل الاصول وكذا امثال الترسالة  
 والمقدمة فالكتاب غلب عرف المصنفين على طائفة من  
 المسائل اعترت معرفة مما تعد لها لفظاً او معنى او نقلاً  
 فاعرفه بال او مشتقاً او مقصوراً على سبعة ابواب هي  
 فيها تلك الاقام اذ لا شك ان ذلك المراد يحتاج مستراً  
 اى معرفة احكام تلك السبعة وانواع الموزونات في معرفة الموزونات  
 الجزئية التي هي الغاية والغرض من الصرف كما عرفت ولذا يقال



[illegible]

اعلم انه مما يجب ان يعلم ان ولا كثر العلوم العربية انزها ظاهرات  
لا يقينيات فليضرها الاحتمالات العقلية في الامعان  
العلم ان ما ذكرنا من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا في العلوم العربية  
اكثرها خطا بيته مفيدة للظن مستخرجة بقوة الفحجة وبسبب  
بقطعية مفيدة لتبيين حتى يضرها باحتمالات العقلية فطائل  
استمر وفي الصافية شرح اثبات العلم ان اكثر الدلائل هذا الحق  
محمولة بحوزة اقوى او قويا او ضعيفا او اضعف واقلمها موجبة  
فالتعليل كله بالمرححة الاولى ويجوز التخلف في غير الموجبة وليكن  
هنا على ذكر منك تقدر به على اوجوبة والسؤال في مواضع كثيرة  
اشتهر وبكذا في غيرهما من كتب التفات من اصحاب العربيات  
كابر اعني كابر فشرح بكلام ابراهيم الا وبيات ثم تحت الابواب  
اجملايته للضبط وتبصرة للتألب فقال الباب الاول  
في الصحيح كيات في بابيه نصحى وبيان وتوضيح وكذا الستة ولو اجمالا  
ومدكر الباب الثاني في المهور يستفتح لك بيان مثل هذا الثاني  
في بابيه ايضا وكذا ائمة التاليمه وتواشاة الباب الثالث  
في المضاعف الباب الرابع في المثال الباب الخامس في الاجوف  
الباب السادس في الناقص الباب السابع في اللقيف  
يجعلها بهذا البيت صحيح است ومثالت ومضاعف لقيف  
وناقص ومهور واجوف ولما فرغ من اللق والعد العواني  
والضبط الاجمالي شرع في البيان التفصلي الذي هو المقصود  
الاصلي لكل منها مرتبا على وفق الترتيب الاجمالي الباب الاول  
من تلك الابواب السبعة الكبر عليها الكتاب او اولها  
الذي عهد جزاءه الكتاب لفظا او معنى والاول اسم لغوي

فقد ربح قوة الطبيعة وحياته كلها  
والثاني غير ما أطلقنا على ما يقع في القلب  
بفتنة بعد ربح القلب ثم القلب  
معه إلى محله أعني القلب ثم القلب  
العلامة من سر وبجانب الكفاف  
في ميسر



كذا قالوا وفي القاموس وال آله كسر ياء بعد وال ووالا  
 وويل ووال مؤانته ووالا في وخلص وخلصا وقيته ايضا والاول  
 ضد الآخر اصله او ال على الفعل او ووال على فاعل وجمع  
 الاوائل والوالى على القلب والاولون وهى الامم وجمعها كسر  
 وزكروا واذ جعلت اول صفته منعتة والاصرفه تقول لقيته عام  
 اول وعاما اول وعاما الاول قليل وتقول ما لقيته منذ عام اول ترفع  
 على الوصف وتنصب على الظروف وابدأ به اول تظم على الغاية كفعلة  
 قبل وفعلته اول كل شئ بالتصنيف وتقول ما رأيت منذ اول من اول  
 من امس ولا تجوز ذلك وهذا اول بين الاولية اشهر وكذا  
 في الصحاح والناموس معنى عام اول اول من هذا العام ومعنى  
 عام اول قبل هذا العام قوله اصله او ال فقلبت الهمزة الثانية  
 واو فاو عمت وقوله اصله او ووال فقلبت ال او ال الهمزة  
 كما قلبت في اجوه وانشاء واحدا واحدا كما سيجي وضاروا وال  
 قلبت الهمزة الصلية واو فاو عمت والاول هو المختار كما اشار اليه  
 الجوهري وصاحب الناموس بالتعبير وصاحب القاموس على علمه  
 بالتقديم وكلامه جعلوه من مهموز العين والكتاب الواسع فاقبل اصله  
 وول على فعل او عمت ال او ال والى بعد سبب حركتها في الثانية  
 فزيرت في اوله همزة للابتداء فلم تجزله اصله اصله فليتر  
 وقال المولانا الفاضل حسبل في الهمزة الثانية التلويح مذهب  
 جمهوره انه افعل التفضيل وول ولم يستعمل هذا التركيب الا في  
 اول ومتصرفاته والقياس في تانيته وولى كفضلي كمنهم قلبوا  
 ال او ال والى همزة وقيل اصله او ال من ولى اى بنى لان النجاة  
 في السبق فابدلت بهمزة واو اخفيفا من غير قياس وقيل

الاول

اول اى يجمع قلبت بهمزة واو قلبت شاذ فاو عمت وقيل كقول  
 يوفى علمه ووال نقلت الهمزة الى موضع الفاء وتغيرت كقوله افعل  
 التفضيل واستعمله بمن مطلقا لان هذا القول واما قولهم اوله و  
 اولتان ففي شرح الرضى انه من كلام العوام وليس صحيح كالمعشى  
 قال في الاسس تقول حمل اول وماقة اوله او ائمة ما الابل هذا  
 كلامه وقيل فمما نقل عنه وقيل اخبرت الهمزة الثانية فجعلت  
 بعد الواو ثم ابدلت واو فاو عمت فوردت ان اعفل انتهى  
 وقيل ذلك الفاضل فيها ايضا وتحقيق الفرق بين المنصرف  
 وغيره ان لفظ اول لما لم يكن مشتقا من شئ مستعمل على قول  
 الشيخ حقي فيه معنى الوصفية فلم يعتبروها الا مع ذكر الموصوف  
 ظاهرا هذا الباب الاول كالمين بيان احوال افراد الصيغ ومبوق  
 له او في تحصيل ادراكاتها والمقصود الصلح هو المباحث والمائل  
 واما التعريف والتصوير فتبقي فلا يرد او في بيان الصيغ سواء كان  
 بيانا لنفسه وتعريفه او بيانها لاجلها ما بحث عن مائل  
 اقتصر في الامعان على البيان حيث قال فاضل في بيان الوجوه  
 فافهم وقد شاع التعبير عن نسبة اللفظ الى المعنى وعن نسبة المعنى  
 الى اللفظ بقى فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا  
 اللفظ منه قول علماء العربية الالفاظ قول الهمزة او او عية  
 المعاني او ظروف المعاني او اكسيرها او ائمة تها وكل ذلك في توسعاتهم  
 فان البيان كما يحصل بتلك العبارات يحصل بغيرها فكأنه  
 شئ يحيط بها احاطة الظروف بمطروفة وكذلك يؤخذ المعاني  
 من الالفاظ وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها فكأنها قوا لغيرها  
 واو عمتها وظروفها واكسيتها واكسيتها وايضا كما ان تحصيل



تلك الامور كانت يحصل برئذ المعاني المذكورة بها يحصل بغيرها  
 فكان ذلك التحصيل شئ محيطا بها كالظرف فلا يلزمه كونه  
 شئ لنفسه وقد جوز التصحيح بلا تقدير البيان واعتباره وما  
 بهذا الا لهذا التوسع وقد اجيز كون في معنى اللام الاختصاص  
 او التعليل او بمعنى الاستعلاء وهو بهذا الوجود تلك  
 المعاني في مثل هذا المقام وقيل مولانا ابن الكمال بان الكمال  
 في شرح الفتح واللفظة في هذا التعليل كما في قوله تعالى  
 الذي لم يمتني فيه وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت  
 النار في هرة حبستها بايرشدك الى هذا قيام اللام التعليلية مقامها  
 ثم قال ومن غفل عن المعنى المذكور في زعم انهما للظرفية وتكلف في  
 تصحيحها وانت جدير بان ابقاء الحروف في معانيها ولو تجوز  
 خبر ثم اخبرها عنه فافهم وقيل الفصل العظام في فاشية  
 شرح التسمية بقصد بمثل قولهم الباب في كذا احضرون  
 وان خلا عن او انه احد هما ان الباب ليس فيه الا كذا وثانيها  
 ان كذا ليس الا في الباب وقد يقصد ان المقصود بالذات  
 من الباب ليس الا كذا فليس كذا مقصودا بالذات الا من  
 الباب وذلك لانه كالمعروف في ان المقصود به متميز  
 عن احواله ولا يتميز به الا بمرعاته المحصرين انتهى ويرجى  
 منك ان لا تعد ما ذكرنا هاهنا الفضول فاستمع لما همى اليك  
 حق الاستماع والقبول وانما قدم الصحيح على الباقي لعظم شأنه  
 لئلا يمتنع عن التغييرات اللفظية في الغالب وكونه معيارا  
 او مصداقا عليه وكثرة مباحثه بخلافها وهو اتم الصحيح  
 بحسب المفهوم بالاستخدام على الاول وبدونه على الثاني

ما اى كلمة اشتقاقية بقرينة المقسم سلمت وخلت حروفه  
 راجع الى ما اى الاصلية في الموزون التي تقابل بالفاء والعين  
 واللام وتكونا ثمانية في الوزن مثل اذا قيل دون ضرب  
 فعل فالفاء ومقابل بالفاء والهمزة مقابل بالعين والباء باللام  
 او قيل وزن وحسن فاعل فالتدال مقابل بالفاء والهمزة بالعين  
 والهمزة باللام الاولى والهمزة بالثانية وهذا صفة كاسفة للهمز  
 الاصلية وتفسيره وتعميقه لها وقد يعبر عنه عن الحرف الاول  
 منها بالفاء وعن الثاني وهو الوسط بالعين وعن الثالث  
 وهو الاخر باللام وما فراد باللام الثانية تسمية لها باسماء  
 ما يقابلها ويعبر عنه الترادف بلغة الا ببدل منها الافتعال  
 والتعقل والتعاقب فانه يعبر عنه بالثانية لانه يقام وزن او كسر  
 افتعال لا افتعل واو كسر بتدال واللام واللام الفعل لا افتعل  
 وانما افتعال افتعال لبيان الاصل اوله في افتعال وانما كسر به  
 للاحق او لغيره فانه يعبر عنه عما تقدمه لان المقصود به تكملة  
 فلا بد من التعبر عنه به هكذا في شرح التثنية والحمد ان الفرق  
 بين الاول والثاني الفعل عموم من وجه لصدق لهما على ضا  
 ضرب وصدق الاول على همزة الكرم وصدق الثاني على خا  
 وكذا بين الوسط والعين الفعل لصدق قهما على آء ضرب  
 وصدق الوسط على خا السخنة وصدق العين على الحة  
 راء وكذا بين الاخر واللام الفعل لصدق قهما على باء ضرب وصدق  
 الاخر على نون ضاربون وصدق لام الفعل على مائه وكذا بين الاول  
 والعين الفعل لصدق قهما على عين عدة واكثر اقربا ظاهر ولام الفعل  
 لصدق قهما على همزة الشياء على قول من يقول انه في تقدير شيئا

هذا الحرف بالاصيلة في الموزون التي تقابل بالفاء والعين  
 واللام وتكونا ثمانية في الوزن مثل اذا قيل دون ضرب  
 فعل فالفاء ومقابل بالفاء والهمزة مقابل بالعين والباء باللام  
 او قيل وزن وحسن فاعل فالتدال مقابل بالفاء والهمزة بالعين  
 والهمزة باللام الاولى والهمزة بالثانية وهذا صفة كاسفة للهمز  
 الاصلية وتفسيره وتعميقه لها وقد يعبر عنه عن الحرف الاول  
 منها بالفاء وعن الثاني وهو الوسط بالعين وعن الثالث  
 وهو الاخر باللام وما فراد باللام الثانية تسمية لها باسماء  
 ما يقابلها ويعبر عنه الترادف بلغة الا ببدل منها الافتعال  
 والتعقل والتعاقب فانه يعبر عنه بالثانية لانه يقام وزن او كسر  
 افتعال لا افتعل واو كسر بتدال واللام واللام الفعل لا افتعل  
 وانما افتعال افتعال لبيان الاصل اوله في افتعال وانما كسر به  
 للاحق او لغيره فانه يعبر عنه عما تقدمه لان المقصود به تكملة  
 فلا بد من التعبر عنه به هكذا في شرح التثنية والحمد ان الفرق  
 بين الاول والثاني الفعل عموم من وجه لصدق لهما على ضا  
 ضرب وصدق الاول على همزة الكرم وصدق الثاني على خا  
 وكذا بين الوسط والعين الفعل لصدق قهما على آء ضرب  
 وصدق الوسط على خا السخنة وصدق العين على الحة  
 راء وكذا بين الاخر واللام الفعل لصدق قهما على باء ضرب وصدق  
 الاخر على نون ضاربون وصدق لام الفعل على مائه وكذا بين الاول  
 والعين الفعل لصدق قهما على عين عدة واكثر اقربا ظاهر ولام الفعل  
 لصدق قهما على همزة الشياء على قول من يقول انه في تقدير شيئا







مکان

قوله متحرك يستدعيه لان لاف  
المنطوق به اما معتد على حركة كيعين  
عمر او على حركة ما قبله كيم او على  
مدة كدالة فغنى فقد هذه الاعمال  
بجواز الابداء و دليله التجريد و قيل  
ولا يعتذر لان الساكن لا يتحرك  
يحصل بعد التلقا بالحركة انما  
اشى على ما يحصل بعده و توقف  
مولانا العار السيد عبد الله رضى  
شرفه عن ائمة و فيه نظر لان  
التلقا بحرف مع الحركة لا بعده  
ولهذا السكتة على اخره و سجد  
بنه ما يتعلق به من وقار و كبر  
النظر في ذلك الشرع الوضوح  
منه الابداء انما يجب ان يكون علامة  
ضد علامة الابداء التي انما ابتداء  
بالحركة ضرورة و الوقوف على الساكن  
الاحتساب عنده كلال النفس من تواف  
الكلية انتهى و كذا في غيره فانهم



ان يستنبط التعريف عنها بسهولة ويمكن ان يقال بهذا التعريف  
على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع  
في التعريف ويجوزونه بالاعم والاحص بل بكون متصفا في الجملة  
انتهى وقال الفاضل العصامي في حاشيته بشرح النعمانية عدم  
جواز التعريف بالاعم مذهب المتأخرين والمتقدمون يجوزونه  
وحق معهم لانه كما يكون التصور منه بالكنه وبالوجه المأوى  
نظريا يكون التصور بالوجه الاعم كذلك انتهى وكان في  
قول المحققين رمزا الى هذا يظهر بالامعان في الامعان فكل مصداقا  
بالالتفاق وقوله لعدم صدق على الماهية ليس بالماضي  
وقوله وهو ما كان حروفه الى اخره يصدق على الماهية ايضا  
وقوله يمكن استنباط التعريف اى اجماع عنه اى على ما هو قريب  
الى فهم المتقدمين بعد النظر في شرائط المشتقات اذ الماهية  
المذكورة اصل خبره عن الترادف اعم فيكون حروفه اصول البنية  
وما زاد عليها في الترادف كالمشتقات كالمشتقات على هذه الاصول  
الثلاثة مع الترادف يمكن ان يميزها عنها فيستنبط وقوله استنبط  
التعريف اى اجماع عنها اى عن هذه التعريف بالسطح على كل منها  
مثلا ويمكن ان يقال ان يكون الماهية غائبا عنهم من التعريف المذكور  
بطريق الدلالة فانه اذا كان كون سائر الكلمات الاشتقاقية بنية  
بسبب كون حروفه الاصول ثلثة فقط فكون ثلثها اولى بان  
يخرج عنه والثابت بالدلالة ثابت بالمنطوق والنقص كما ثبت  
في الاصول والعلم اى بعد ما اجبت من ذلك السؤال بهذا  
الجواب وكتبناه في هذا الكتاب بعناية الوهاب ربيته في  
شرح البناء بعض الفضل في هذا الاصل من باب التوليد ورفيق

التوفيق وما العلم بالاصواب الا من ملهم الحق محقق فالحمد لمن  
له العناية الدائمة ومن الكفاية للمهمات ومن الملمات العصمة  
فتعبر ورفيق الروح الشروح في شرح المقصود المأوى في  
نوع كان ما فيه كذا ووصف افراد كنه بالبناء مجازا تامل  
انتهى وفي حاشيته يعني ان معنى قوله هم نصر على ان الله فريده  
التفصيل في نوع التلخيص وحمل السته على ما هو المرجع الى التلخيص  
يوضح ان التلخيص اسم لنوع انتهى قوله مجازا تحته وجه عنه  
وعدم صدق عليه لا يقتضي بحسب وقوله انه فريده  
نوع التلخيص اشارة الى علاقة المجاز وقوله وحمل السته  
على ان فريده المجاز اشارة الى ضرورة ولا يخفى ان التلخيص في الغلة  
على سبيل عدم التام والامعان فيه في قول النعمانية في الامعان  
ففي حمل السته ابواب على التلخيص نظر هو يظهر بالتأمل ومن  
حاشيته فلا تغفل وتدبر وتأمل واما معنى النظر وقوله لنوع  
اذ هو المنقسم اليها لا لفرد اذ ليس بمنقسم اليها فقط فلعل  
قوله يعني اشارة الى وجه التام واقول ان قوله اسم لنوع  
مسلم بلا حاجة الى تأمل اذ التعريف انما يكون للماهية لا لافراد  
ولا بالافراد كون صدق على جميع افراد المعرف مما لا بد منه وقوله  
ووصف افراد مجاز ان اراد من حيث خصوصها فمسلم الا  
انه غير مفيد وان اراد من حيث دخولها تحته فمنه نوع بل هو حقيقة  
كما لوح اليه صاحب التلخيص حيث قال في استعمال لفظ الدابة  
في الفرس في اللغة لا يكون مجازا الا اذا استعمل فيه في حيث  
انه في افراد ذوات الاربعة خاصة وهو بهذا الاعتبار غير  
الموضوع له ضرورة ان اللفظ لم يوضع في اللغة لذوات الاربعة



الرابع بخصوصها ويكون حقيقة اذا استعمل فيه من حيث انه امر او  
 ما يربح على الارض وهو نفس الموضوع له لغة انتهى وكذا في غيره  
 فنظر من هذا الجواب ليس بصواب فانهم بهذا الخطأ وعدة  
 عدة فان ذلك من حسن الخطاب الباب الاول في الابواب  
 الستة او الثمانية فعل بفعل قال في الامعان اي مجموع موزونين  
 وما يشق منهما وما يشق من منه وجهه وليهما اكتفى بالاول لكون  
 الامتياز بين الابواب به والمراد منه موزونين ما كان على هيئة  
 في غير تراخي اللغتين متشاركين في الاصول والاصوب التبع لمجموع  
 فعل بفعل علم لذلك المجموع وكذا البناء في فلا يحتاج الى اختلاف  
 وتعريف والتعريف الواضح الباب الاول هو مجموع كلمات  
 متصرفية خالصة عن ما ضمير معلوم مضموم العين او مكسورها ومضارع  
 معلوم مفتوح بوجه العين او مكسورها وما يشق منهما وما يشق  
 منه ومجملين بها وكان كل منهما متشارك في الاصول وكان مجموع  
 متشكلا على غير مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تراخي  
 اللغتين وقسم على هذا باقي ابواب الباب الاول فحق حمل  
 عدم جواز ان يقال ضربا ب اول بل يقال من الباب الاول فحق حمل  
 ستة ابواب على التلا في نظر يظهر بالتأمل وعلى تحقيقنا لا يرد  
 الاحتراض بالفعل المبني للمفعول حيث انه لا يدخل في هذه الابواب  
 الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المتصرون واخر في باب فعل المبني  
 للفاعل لا بالافعال الغير المتصرفية نحو نعم وبئس حيث انها افعال  
 فلا تارة لم يدخل في هذه الستة لان بحيث الصرف مقصور على المتصرف  
 فغير المتصرف لا يدخل في المقسم فخرج وجه عن الاقام لا يضرب بحسب  
 انتهى قوله اكتفى بالاول اي بالمعلوم لكون الامتياز بين الابواب

التلا في

التلا في اي بالمعلوم اذ له عينات مختلفة في الجمل فان له من  
 جميع التلا فيية هيية واحدة لكثرة استعماله وكونه معروفا للتلا في  
 فلا يحتاج تعريف على الاصوب فكيف وتعريف كما اخرج اليه  
 في التوجيه الاول اذ في الكتاب الجاز والاكثاف بالبعض عن  
 البعض بلا قرينة وذلك مرجوح في التعريف وقوله التعريف  
 الواضح في كذا جميع الذاتيات فيه على التفصيل وقوله على ما قلنا  
 من اعتبار المجموع وقوله فحق حمل في تعريف عليه وقوله يظهر  
 بالتأمل كتب في هيية لان التلا في قسمه الى صلي وهو الفعل  
 وهو الكلمة وقد اعتبر في مفهومها الا في كذا كيف يحمل عليه ما اعتبر  
 في مفهومه المجموع انتهى ولا يخفى ان هذا لا يرد على عبارة المصنف  
 في الخبر وعلى عبارة صاحب المقصود ومحملة على المسألة او المبدأ لغة  
 ومقصوده الشريف ما يقصد من عبارة المصنف فلا يوضح ذلك الحمل  
 ان التلا في اسم لنوع فيكون قرينة على ارادته كما زعم البعض في العين  
 في المكان قد تقدم الماض ولا صالته وخفة البغية والعلوية ولذا  
 استعمل في معاني لا تضبط لكونه اخف كثرة استعماله على اكثر  
 معاني غيره فقلما يوجد فعل غيره الا وقد استعمل هو بمعناه وكثير  
 اليه ما تحريك عين المستقبل بحركات التثنية فافهم ومنها في الغالب  
 الغيور من الضداد يطلق على الماض والمستقبل والمراد هنا الثاني  
 للمعالمه للمقابل قد تم لعلوية القسم بالنسبة الى الكسر وكثرة  
 استعماله ولغائه ومعانيه ولذا بيني باب المغالبة عليه ويرد  
 اكثر الابواب عند بناؤها منها اليه لكثرة معنى الغلبة في وقوع  
 من هذا الباب كالكبر والكثرة والقهر للغلبة في الكبر والكثرة وهي ان  
 يترك الفعل بعد المفاعلة مستند الى الغلبة في قول مولانا لسان الدين

في قوله فحق حمل في تعريف عليه وقوله يظهر بالتأمل كتب في هيية لان التلا في قسمه الى صلي وهو الفعل وهو الكلمة وقد اعتبر في مفهومها الا في كذا كيف يحمل عليه ما اعتبر في مفهومه المجموع انتهى ولا يخفى ان هذا لا يرد على عبارة المصنف في الخبر وعلى عبارة صاحب المقصود ومحملة على المسألة او المبدأ لغة ومقصوده الشريف ما يقصد من عبارة المصنف فلا يوضح ذلك الحمل ان التلا في اسم لنوع فيكون قرينة على ارادته كما زعم البعض في العين في المكان قد تقدم الماض ولا صالته وخفة البغية والعلوية ولذا استعمل في معاني لا تضبط لكونه اخف كثرة استعماله على اكثر معاني غيره فقلما يوجد فعل غيره الا وقد استعمل هو بمعناه وكثير اليه ما تحريك عين المستقبل بحركات التثنية فافهم ومنها في الغالب الغيور من الضداد يطلق على الماض والمستقبل والمراد هنا الثاني للمعالمه للمقابل قد تم لعلوية القسم بالنسبة الى الكسر وكثرة استعماله ولغائه ومعانيه ولذا بيني باب المغالبة عليه ويرد اكثر الابواب عند بناؤها منها اليه لكثرة معنى الغلبة في وقوع من هذا الباب كالكبر والكثرة والقهر للغلبة في الكبر والكثرة وهي ان يترك الفعل بعد المفاعلة مستند الى الغلبة في قول مولانا لسان الدين



في الصافية شرح الشافية هو ما يذكر بعد المفاصلة سنداً  
 الى الشخص الغائب فيه بيان غلبته فيه وكذا في سائر كتبها  
 وذلك من كرامته في حكمه اى غلب عليه في الحكم اى كونه  
 اكرمه اى اعلب عليه فيه وضارب في ضربته او يضارب في فاضلته  
 بفهم آراء اى غلبته او اعلب في الضرب وضارب اى اولي الضارب  
 فصرحته او اصرحه فلذلك لقب بهذا الباب بالباب الاول  
 نحو ضربته والباب الثاني منها او ثانياً وكذا في امثاله في  
 بعض النسخ بلا واو لعدم العطف يكون بالياء بعد باب وكذا في  
 البواقي ففعل يفعل تذكراً في الاول هنا وفي البواقي يفعل العين  
 في الماضي وكسرهما في المضارع نحو ضرب يضرب ومنهم من نظره  
 في ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركات العين لانها اول  
 على اختلاف معاني الابواب فقدم باب ضرب يضرب  
 لان الاختلاف بين الفتح والكسر اكثر منه بين الفتح والضم  
 لان الفتح علوي والضم بينهما كما عرفت فهو احق بكونه من  
 وعالم الابواب اى اصولها والامثلة الفضلية موافقة  
 لهذا الكتاب في ترتيب الابواب والثالث فعل يفعل  
 بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو علم يعلم فقدم على تاليه  
 مع ان ما فيه من مفتوح العين كونه من وعالم ان باب لا اختلاف  
 حركته عينيها الذي هو الاصل او معنى الماضي في الحذف لمعنى المضارع  
 فينا كسبه اختلاف عينيها في حركته اذ هو المميز الذي به الامتياز  
 بين الابواب كما سبق وبهذه الابواب الثلاثة قد تمت  
 وعالم ان باب الثلاثة قد تمت على الثلاثة الباقية والرابع  
 فعل يفعل بفتح العين فيهما اى الماضي والمضارع نحو فتح يفتح فقدمه

لعلوه

هذا هو الباب الاول

لعلوية الفتح وحقت هذا الباب في حقيقة معدل اما  
 عند مضموم العين في المضارع او عن كسرها في الحلق  
 وذا قالوا في التزم فيه ان يكون عينه او لامه لا فاقه  
 فان المتكلم قوتى في الاستدلال وشك في نزول بكونه في المضارع  
 فلا يتم العرض حرق من حروف الحلق الثقبية ليجب حصول الحقة  
 ما فات منه من الهمل المذكور انفا وذا اقل هذا الباب لانه في  
 شرح الفضية وقيل ليثاقوم ثقلها حقة ففتح العين فيها فبغاها  
 التثنية وانت خبير بان نظره تحييد وابقى بالقبول حقيق  
 فافهم وانما ذكر هذا هنا كصاحب البناء وغيره لئلا يفصل بين  
 التثنية والمضارع وصاحب المقصود اخبر حذر الزيادة  
 الاقام بطول ذيله فكل وجهه هو موطنها وهي اى حروف الحلق  
 ستة احرف بالاسفحة كما هو المشهور وعليه جمهور النحويين  
 والهاء هي ما ناقص الحلق والعين والحاء المثلثان من اوسط والعين  
 والحاء المعجمان من اوله انما ذكرها على هذا الترتيب ليلحق مخارجها  
 فاشترها على الترتيب المذكور ولئلا يفصل بين المهمتين بالجمعة و  
 بين المعجمتين بالهمزة والسجع فشرروا كما لم يذكر الالف مع انها  
 منها على رأي لان وقوعه في الكلمات المتكلمة ليس بالاصالة بل  
 بالقلب عن الواو والياء وكذا في الامعان على انه مرجح فكل ما  
 يكون بفتح العين فيها لا يأتي بدونها في احد هما الا ما شذوذاً في بابي  
 كقولهم نع وباني الله تبيهم الا ان يتم نوره والالف في قوله ما جاء  
 وسجع وضبطاً كائناً او جماً ثابتاً على خلاف القياس الحاصل من  
 التثنية دون الاستعمال وان كثر هذا مقبول لوروده من الواضع وفي  
 اوائل شرح الشافية لمولانا سيد عبد الله واعلم ان التناور عليه  
 في حروف الحلق مطلقاً في بابي

ان يتم نوره فكذا في بابي الله والالف في قوله ما جاء وسجع وضبطاً كائناً او جماً ثابتاً على خلاف القياس الحاصل من التثنية دون الاستعمال وان كثر هذا مقبول لوروده من الواضع وفي اوائل شرح الشافية لمولانا سيد عبد الله واعلم ان التناور عليه في حروف الحلق مطلقاً في بابي

شترطوا في الالف والفاء ففتح العين  
 ثقل حروف الحلق لا تفتح الحلق  
 انظر الحروف في بابي الله والالف في قوله ما جاء وسجع وضبطاً كائناً او جماً ثابتاً على خلاف القياس الحاصل من التثنية دون الاستعمال وان كثر هذا مقبول لوروده من الواضع وفي اوائل شرح الشافية لمولانا سيد عبد الله واعلم ان التناور عليه في حروف الحلق مطلقاً في بابي



انفاس

3

[illegible]



انتهى وقد كان هذا مستكلاً في فاحل بالعبارة فلهذا لم نجد  
 على حل معضلة في وولي يلي بقاء وليت الارض بالنقص وتباين  
 الشئ وعليه ولاية وولاية كذا في القاموس والشئ  
 الشريف للمدقق لكشاف الطبيف والولاية بالفتح مصدر  
 الولى وبكسر مصدر الوالى فافهم والاصل بومق وبورق  
 وبولى حذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية وهو كوقوع  
 النجمة بين كسرين في انشطر وسباني التفسير في باب ان شاء الله تعالى  
 وباب واحد بالاستقراء كائن للرباعي المجردة قدمه لللافصل بين  
 الصليتين والظن فيل التلا في الميزانية وبعضه اخره لللافصل بين  
 الاصل وفرعه وانما كان واحداً للثقل بكثرة حروفه والنظم فيه يكون  
 احد حروفه لللافصل نواى اربع حركات ويختل فيه العين اذ التلام  
 الثانية تكن عند اتصال الضمير بالحرف المتحرك حلاً على التلا في على  
 وتيرة واحدة فلو سكن الاول ايضا اجتمع ساكنان والنظم الفصح  
 في البواقي للتحفة فلم يبق للتعدد مجال لانه انما يكون باختلاف  
 الحركات وهو اى مفهوم الرباعي المجردة ما اى كلمة اشتقاقية كانه  
 ما فيه راجع الى ما المفرد المذكور العالجب تذكر ما ذكر على اربعة احرف  
 اصول فقط احترزه عن مثل الكرم وفرح وقابل ولم يذكره في التلا في  
 المجردة لعدم الاحتمال فيه كونه احد حروفه زائداً او لم يوجد في الكلمة  
 الاشتقاقية اكثر منها لتقلها بالنسبة الى جوهره وهو اى ذلك  
 النوع الواحد لا الرباعي المجردة ولا ما كان مح والافضل منه ما لم ينم من  
 حمل ستة ابواب على التلا في في عبارة المقصود فنبه على فخل التلا في  
 بينا وفيما سيجى بالافضل لمصون الاله تبارك وتعالى ابواب المجردة  
 نحو حزن وتلا ابواب منها دون اكثر سماعاً لما مر من التلا في

كائنة

تقول في حروف  
 التلا في

كائنة للرباعي الميزانية قدمه لقلته على التبع وكثرة التلا في الميزانية  
 كاحترج المحقق به اقتضت وحمل الباقي عليه وهو اى الرباعي الميزانية  
 فيه ما اى كلمة اشتقاقية زاد لازم ما فيه المفرد المذكور الخاف  
 على الرباعي المجردة ومتعلق بزيادة حروف او حرفان ولم يرد ما يشبهه لللافصل  
 عن الاعتدال ولا يظن انه كائنان وهو اى ~~كائنان~~ كائنان  
 اى التلا في كونه مذكراً او ما ذكره في التلا في والتذكير باعتبار  
 او اعتبار الجبر وهو مجموع فاعمل في الملابس او المتعلم بزيادة التلا في  
 المفتوحة في محل اوله ولذا قدمه ولو حدة زائدة وصاحب  
 المرات اخره عن الاخيرين وبوجه تشارحه المدقق بانها تكونان التلا في  
 غلبا عليه وانت تعلم ان هذا الوجه ليس بمعتبر ولا مطرد  
 في التلا في اختاره النحوي موافقاً لمختصر عمر الدين اولى نحو  
 تر حزنه وافعل بزيادة الهزة المكسورة في اوله وزيادة النون  
 بعد العين قدمه لتقديم زائدة التلا في نحو احترج وافعل بزيادة  
 الهزة المكسورة في اوله وتكرير اللام مع الادغام بنقل  
 الحركة الى اللام الاولى الساكنة والتلا في يجوز ان يكون الاولى  
 لكونها والثانية لان الاحترج بزيادة انصب على اختلاف  
 التلا فيين وكذا كل كبير مثله واما ان كان الاول متحركاً فالزائد  
 هو الثاني بلا خلاف نحو اقشعر والفاء ساكنة فيهما واحده وتلا في  
 بابا استقر كائن للتلا في الميزانية وهو اى التلا في الميزانية  
 ما اى الكلمة الاشتقاقية التي زاد ما فيه المفرد المذكور الغالب  
 على التلا في المجردة حروف او حرفان او ثلثة احرف لا اكثر من  
 ولما يزيد على اصله ولما اراد ان يتقدم منها ما هو زيد فيه  
 حروف على ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة حروف للتلا في

توسعة في النقص بعينه لك  
 احرف عند الوضوء بلقطة والميزانية  
 التلا في حروف طلب التلا في حروف  
 التلا في عن الاعتدال

اى ازاد تقول حروف الالف فاحترج  
 او اردت بعضا الى بعض فارتدت وتلا في  
 باب الفاعل قدمه على بعده لتقديم الزائد  
 التلا في حبيب

توسعة في النقص والميزانية على التلا في  
 التلا في زيادة الزائد على الاصل كذا في بعض  
 التلا في







وقال مولانا الفاضل المحقق الكامل المعروف بخير العالم ابي  
نفسه ما عليك ولا تعبد ولا تستعين بغيرك فان الباء تارة  
تدخل على المقصور واخرى على المقصور عليه والاستعمال العربي  
هو الاول وهكذا فترجمنا مولانا الفاضل ابن الشيخ وقال في الباب  
الاسملة واتشايح العزلة هو الاول يعني دخول الباء على المقصور  
وليكن هذا كما ذكر منك ينفعك في مواضع وفي الف حجة على  
ان تكون الباء واخذت على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه  
كما في قولك الجدة مختص بالاسم وقال الفاضل الشهاب قوله  
مختصك بالعبادة الخ قال الفاضل التبعي فيه تخرج بفائدة التقديم  
وهو الخطاب والباء واخذت على المقصور لان الاختصاص والتخصيص  
والمقصود بحسب مفهومه الاصلي ودخولها على المقصور عليه كقوله  
مختص بالمعبود بالحق وهذا عزائي كبر الا ان الاكثر في الاستعمال  
دخولها على المقصور وتوجه استعمال مادة تخلص في معنى التمييز  
اذ التمييز يكون تخلص شئ باخر في قوة تمييز الاخر وقد  
تبع في الشريفة كما حقق في خواشيه على المطول حيث  
قال معنى تخلصك بالعبادة تمييزك ونفردك من بين  
المعبودين فتكون العبادة مقصورة عليك وكذا قوله واقتض  
بواي ميم المندوب عن المندوبين بواي فتكون والمختص بالمندوب  
وكذا قوله تخلص برتبة من تاد فاجلته تخلص شئ باخر  
في قوة تمييز الاخرية فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز  
مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واما ان يجعل  
من باب التضمين فيلحق المعينان معا ويكون الباء المذكورة  
صلة المضمين وتقدم للمضمين في صلة اخرى فيقال في تخلصك بالعبادة

مثلا

مثلا فميزك بها مختصين اياها بك ثم اعترض عليه هذا  
الحشي فقال ان المصريح به في كتب اللغة ان الباء تدخل على المقصور  
قال في الاساس خصه بهذا فاختص به وفي مقدمات الرغيب  
التخصيص بغير الشئ بما لا يشاركه فيه مما يجوز من خصه فانفقوا  
كلام على تفسيره بالتفرد والتميز وعلى ادخال الباء على المقصور  
والوارد في القدر ان المجيد كقولنا نعت مختص برتبة من تاد فالتداعي  
الى ارتكاب التجوز والتضمين مع ما في الثاني من التكلف المخالف  
للمعهود في امثاله وهو يكون لازما ومتعديا الى مفعول بهن والى  
الامر بالباء وقد يتعدى الى مفعولين كقوله ان امر احضني  
عند امودته وتختل الحذف والايصال فقول الشارح المحقق  
المعنى تخلصك بالعبادة اي جعلك منفردا بها لا تعبد بغيرك  
وهذا هو الاستعمال العربي ولو قيل تخلص العبادة بك كانه استعلاء  
عزيا انشترق التصواب والعجب في المدقق بعد ما سمع  
بهذا قال ما قال وماذا بعد حقه الا الضل في هذا كلامه والمحقق  
هو السعد والمدقق هو السيد وبجحت مسند اليه  
في الاطول ان الباء في صفة التخصيص قد تدخل على المقصور وقد  
تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح الاستعمال الاول اوجها  
وغايبا والثاني عذريا والسيد السند الاستعمال الثاني  
اصليا والاول مبنيا على جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا الى  
الحقيقة العربية في التمييز او مضمنا لمعنى التمييز الشارح  
هو السيد وانا ارجو انكم لات آمنون في نظم كلمات الكملة  
بل اياها تحفظون وتكونون لها في الحانة وتخصون امثال هذه  
العيان وباضراب تلك الصمام وهو ما كان عينه ولا منه جنس

بجملة وكذا قيل



وذلك لانه لما لم يوجد بجانب الفاء والعين في الهمزة فصلوا  
 بينهما بالعين وشكر كلوا ان يكون ثلثا متضاغا ليس في الفصل  
 بالقصر ويتقوى وكذا لم يكن العين للحاق للزوم للعين مع الهمزة  
 او الشغل عند عدمه والاسم في شغل عند الفصل وفعل بزيادة الياء  
 بين العين واللام نحو شربف قدمه لان زائدة حرف علة وهي  
 في الزيادة اصل واكثر وفعل بزيادة النون بين العين واللام نحو فلتس  
 قدمه لتقدم الزائدة وفعل بزيادة اللام نحو جلبب قدمه ليجلس  
 زائدة وفعل بالعين بزيادة الالف في اخره نحو فلتس قال في  
 شرح الفضيلة الالف لا يزداد الا اخر لان حرف المد لغاية  
 خفته لا يقبل الحرف الصحيح الا في اخره لانه عوصته لا يكون والتغير  
 في آخره ان يقابل حرف المد وينقلب ياء عند زوال فتحة ما قبله او  
 انقلب الضمة المرفوعة محلا على نحو رميت فلذا يكتب على صورة الياء  
 وقال بعضهم لا يزداد الالف للحاق اصلا وانما يزداد الياء فينقلب  
 الفاف في كتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما محتملان  
 والاول اولى عندى الشمر وسباني في اواخر الكتب لما مر كلامه  
 مبتنى على الثاني فافهم ولا فتر في علم زيد بنه حرف شرس على زيد  
 فيه حرفان فقام وحسنه للحماسي بنحو الملحق وتوجيه التركيب  
 مر وهو اي ما ذكرته في الحجة تذكر ما ذكره الفعل الملا بزيادة  
 الهمزة والنون في الاول اي في محل اوله وكذا امثاله نحو انقطع  
 قدمه لكون زائدة الاول همزة واصل والثاني منصرفها واقتعل  
 بزيادة الهمزة اوله والثاني بين الفاء والعين نحو اجتمع قدمه لكون  
 زائدة الاول همزة واصل وتقدم زائدة الثاني متيقنا بخلاف ما يليه  
 فان تقدم ثانياه مخملا وتعمل بزيادة الثاني في الاول ويكره العين

في قوله لا يزداد الا اخر لان حرف المد لغاية خفته لا يقبل الحرف الصحيح الا في اخره لانه عوصته لا يكون والتغير في آخره ان يقابل حرف المد وينقلب ياء عند زوال فتحة ما قبله او انقلب الضمة المرفوعة محلا على نحو رميت فلذا يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لا يزداد الالف للحاق اصلا وانما يزداد الياء فينقلب الفاف في كتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما محتملان والاول اولى عندى الشمر وسباني في اواخر الكتب لما مر كلامه مبتنى على الثاني فافهم ولا فتر في علم زيد بنه حرف شرس على زيد فيه حرفان فقام وحسنه للحماسي بنحو الملحق وتوجيه التركيب مر وهو اي ما ذكرته في الحجة تذكر ما ذكره الفعل الملا بزيادة الهمزة والنون في الاول اي في محل اوله وكذا امثاله نحو انقطع قدمه لكون زائدة الاول همزة واصل والثاني منصرفها واقتعل بزيادة الهمزة اوله والثاني بين الفاء والعين نحو اجتمع قدمه لكون زائدة الاول همزة واصل وتقدم زائدة الثاني متيقنا بخلاف ما يليه فان تقدم ثانياه مخملا وتعمل بزيادة الثاني في الاول ويكره العين

بين العين واللام وهو الاظهر او بين الفاء والعين مع الهمزة لثماثل  
 نحو مكره قدمه لكون احد الزايد من جنس الهمزة ونفا على زيادة  
 التاء في الاول والالف بين الفاء والعين نحو تبا عدو لكون هذين  
 البائين كاليدين على الزايد اخرهما عن الاولين ومنهم من عد هما  
 من ملحقات تدرج في التاكسبة مصدرها مصدره وتكون في جملة  
 وان كان المشهور بكونها من الهمزة فيكون التاكسبي وهو الحق لكثرة بينهما  
 متعديا ولا زما وعدم تكرير اللام فيها وقد تقرر ان الحاق لا يكون  
 باعتبار الزائد الاول لانه لانه على المعنى مطردا وقد علمت ان الحاق  
 من الضروريات كما في التاكسبية وشروحا وشروا الفضيلة وفعل  
 بزيادة الهمزة في محل الاول وتكرير اللام فان زائد هو الثاني هنا مع  
 الهمزة نحو اخر وجه التأخير عن التوجيه وتماثله حكم التبع للحق  
 تدرج من وهو تفعل بهذا هو الانسب للشيء والترك لظهور  
 الملتبس بزيادة التاء واليم في الاول نحو تمسك على قول من اعتبرهم  
 المكنة عوضا عن واو السكون فكان بهم تمسك وقعت زوا لوكا  
 بغير مفيدة للمعنى والاف قد ذكره وان الزائد للحاق لا يكون في الاول  
 كما عرفت وقيل انه يلزم جعل مكنة ملحق وجرز او ترك تمسك من  
 ملحق تدرج من وقيل بميم زائدة لانه الاشتقاق كذا للحاق بل  
 لتوهم ان ميم مكنة فاء فوزن تمسك تفعل في الحقيقة وتعمل  
 في توهمهم فاعلم الشيخ الرض تدرج وتمسك وتمسك وتغفر لغته  
 روية قليلة الاستعمال والشهور الفيض تدرج وتمسك وتمسك وتغفر  
 هذا وجه التقديم تقدم الزائد وتعمل بزيادة التاء في الاول وزيادة  
 الواو بين الفاء والعين نحو جوب وتعمل بزيادة التاء في الاول والياء  
 بين الفاء والعين نحو تسبطن وجه التعديم التقديم قال البيضاوي

في قوله لا يزداد الا اخر لان حرف المد لغاية خفته لا يقبل الحرف الصحيح الا في اخره لانه عوصته لا يكون والتغير في آخره ان يقابل حرف المد وينقلب ياء عند زوال فتحة ما قبله او انقلب الضمة المرفوعة محلا على نحو رميت فلذا يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لا يزداد الالف للحاق اصلا وانما يزداد الياء فينقلب الفاف في كتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما محتملان والاول اولى عندى الشمر وسباني في اواخر الكتب لما مر كلامه مبتنى على الثاني فافهم ولا فتر في علم زيد بنه حرف شرس على زيد فيه حرفان فقام وحسنه للحماسي بنحو الملحق وتوجيه التركيب مر وهو اي ما ذكرته في الحجة تذكر ما ذكره الفعل الملا بزيادة الهمزة والنون في الاول اي في محل اوله وكذا امثاله نحو انقطع قدمه لكون زائدة الاول همزة واصل والثاني منصرفها واقتعل بزيادة الهمزة اوله والثاني بين الفاء والعين نحو اجتمع قدمه لكون زائدة الاول همزة واصل وتقدم زائدة الثاني متيقنا بخلاف ما يليه فان تقدم ثانياه مخملا وتعمل بزيادة الثاني في الاول ويكره العين

في قوله لا يزداد الا اخر لان حرف المد لغاية خفته لا يقبل الحرف الصحيح الا في اخره لانه عوصته لا يكون والتغير في آخره ان يقابل حرف المد وينقلب ياء عند زوال فتحة ما قبله او انقلب الضمة المرفوعة محلا على نحو رميت فلذا يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لا يزداد الالف للحاق اصلا وانما يزداد الياء فينقلب الفاف في كتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما محتملان والاول اولى عندى الشمر وسباني في اواخر الكتب لما مر كلامه مبتنى على الثاني فافهم ولا فتر في علم زيد بنه حرف شرس على زيد فيه حرفان فقام وحسنه للحماسي بنحو الملحق وتوجيه التركيب مر وهو اي ما ذكرته في الحجة تذكر ما ذكره الفعل الملا بزيادة الهمزة والنون في الاول اي في محل اوله وكذا امثاله نحو انقطع قدمه لكون زائدة الاول همزة واصل والثاني منصرفها واقتعل بزيادة الهمزة اوله والثاني بين الفاء والعين نحو اجتمع قدمه لكون زائدة الاول همزة واصل وتقدم زائدة الثاني متيقنا بخلاف ما يليه فان تقدم ثانياه مخملا وتعمل بزيادة الثاني في الاول ويكره العين



التقديم

التقدم والقول بزيادة الهمزة في الأول والواو بعد العين و  
تكرير العين بعد الواو فترائد هو العين الثاني نحو اعشوب  
وجه التقديم بجانب الاصل والقول بزيادة الهمزة في الاول والواو  
مع الادغام بين العين واللام نحو اجلوز وجه التقديم التقدم و  
افعال بزيادة الهمزة في الاول والالف بين العين واللام و  
تكرير اللام في الآخر مع الادغام نحو احمار وجه التاخر غنى عن  
التدوير وبان انما ان الحكم الاستعمال كائنان للحق احمر جيم و  
بما مجموع الغنم الملبس بزيادة الهمزة في الاول والنون بعد  
العين وتكرير اللام نحو افحنس التقديم للمجانسة والغنى للاباس  
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام والالف  
في الآخر نحو السلق وجه التاخر مستغنى عن التاخر وباب واحد  
بقضية السماع للحق افشعر وهو افعال بزيادة الهمزة  
في محل الاول و همزة اخرى بين العين واللام وتكرير اللام في الآخر  
مع الادغام نحو اطمان وهذا آخر الكلام فيما لابد منه قبل المقصود  
بعناية الودود والقياس المعجود فلما فرغت عن نشره للمقدمة  
وحان الشروع في نشر المقصود من الغنى المرصود فقلت  
متضرعا متذعرا الى الله تعالى الربا في يا الهي عود بك في اللام  
والوذا وامرك في الاجتناب عن المناهي واسالك التمتع  
بانوار الموائم والتضرع بانهار المضارع والاستغراق في بحار  
المصادر العوالي والتضرع بنفوس الكلمات الاستغاثية الهوامي  
والابتداء بكفاية طرق الانفاذ في فهم المعاني والتوفيق في الكفاية  
بالعناية والخواص مقرون بالتحقيق وكما لا يخفى انه تعالى هو  
المشكور غلى نواله وهو السؤل لاتمام المقصود بالتبني والتمسك

انى بانهم ورجع الى الخلف من القصر  
 وهو خروجه الصدر وودخل انظر  
 ولبس حتى ماب الى الخلف فخرج  
 على ما بعده تكون زائده اختلفت  
 منه جنس الزاوية ويجب ان  
 يعلم ان الماغلل والملاقي  
 لا يجوز ان في الماغلل لانه يجب  
 ان يكون الماغلل من الماغلل  
 والمفرق بين الماغلل والملاقي  
 ان يكون الماغلل في الماغلل  
 والفرق بين الماغلل والملاقي  
 ان يكون الماغلل في الماغلل  
 والفرق بين الماغلل والملاقي



لا بکری

[illegible][illegible][illegible]







هي ثمانية اوتامه اي الضم او نونه فيكون اخره فزار اعن متوالي  
 اربع حركات وتو فحركات فيما اي لفظ هو كالكمة الواحدة  
 وسواء في ذلك اللفظ الفعول مع ضمير الفاعل فانه اي المتوالي  
 المذكور لا يجوز فيه ولا يجوز في كلامهم لتفعل كجاء في نحو ضربت  
 فان الكاف فيه ضمير المفعول وهو فضلة نية الكلام بدونه  
 بخلاف الفاعل واختياره لا يكون لاسكان يكون محلا للتغيير  
 ومجاورا لما يتم منه المتوالي وبهذا الفرار في التثنية مطلقا  
 وخامسي ولقد احسن من ترك في في قوله اوله حمزة  
 وصيل واحتمه صفة خامسي واستأنف بقوله ولكن  
 اخره فيما عداها من الابواب ايضا وان لم يبرم ذلك المتوالي  
 اعلا او الباب وحمل له عليها اي ليطرد الباب اطروا  
 فنهذا من باب حمد الله واحرف الرابع أصليا وازاد الـ كن  
 في جمع السراشي وكذا الحرف الثالث مطلقا في خامسي  
 اوله تاز زائدة ثم استأنف بقوله واما الحرف الثاني في كن  
 في الكل من الابواب الا في التثنية فانه فيه مفتوح او مكسور  
 او مضموم وانجي المذكور وهو ما في اوله تاز زائدة عطف  
 على الثاني ولما فرغ مما هو مشترك بين المعلوم والمجهول  
 عليه لعل متبعا شرعا فيها ولما كان المعلوم اصلا واكثر والشرع  
 وتوقف علامته المجهول على علامته كما ستعرفه فقال وعلامته  
 المثل المعلوم اي ما يعلم به وبشيء به لان فاعله معلوم بكونه  
 او بارجاع الضمير اليه فتبتر فتح ما اي حرف عدا الـ كن  
 في التثنية كانت الـ اول ما اي باب التثنية فانه عدا في حمزة  
 في التثنية والسرسي بيان لما فيه فانه حمزة ومسر وانما

متعلق بمحذوف اي الفاعل من الفاعل  
 متعلق بخلاف الفاعل مع ضمير المفعول  
 فانه ليس بمبتدأ في شئ من هذا  
 الا بتزاج المذكورين فلا يقدح في صحة  
 كلامه

في باب السراشي  
 في باب السراشي  
 في باب السراشي

اي ما يعلم به المجهول ويترك ما المعلوم  
 اي توقف معلومة علامته فلا بد  
 من تقديره ان كان

سميت

سميت بها لانها يتوصل بها الى النطق بالـ كن وانما خصص  
 الـ ابتداء بها لكونها اقوى وفي شرح الغني كان مولانا الشرو  
 بهذه الحكم ان حمزة الوصل ضمير ابن وابنه وابنته وامرئ وامرأة  
 واثنين واثنين والسم والست وايم وايم الله وحمزة الماني  
 والمصدر والامر للمخاض والسر السح وحمزة الماني حاضر  
 في التثنية والحمزة المنصلة بلام التعريف وما عدا ذلك  
 حمزة قطع هذا الكلام واما حمزة المقطع فتثنية حمزة باب الـ اقفل  
 والتمكث والمض المهور والاسفهام وجمع على افعال واقل  
 التفسير وفي اللام المنادى كيا الله والصفة المشبهة  
 على افعال كذا في الفاضل يبردي فاعرف ذلك ينفعك  
 في باب الـ كن في الـ ابتداء لانها زبدت ساكنة  
 لتقليل التثنية عند جمهور واكثر اصل في التثنية لانه  
 ابعده عن الاعراب لامتناع دخولها في المعربات في غير  
 المنصرف والمضارع فلما اجهت الى التثنية حركت بها  
 اقل وجو واخر الاعراب واكثر شبهتها بالـ كن المجرى  
 بعض من المعربات دون بعض ولان الـ كن والجرم عوض  
 في الفعل عن الـ كن في الاسم فعوض الـ كن عن الـ كن في ايضا  
 ولان اجتماع الـ كن في الـ افعال اكثر منه في غيره ولذا كثر  
 حكم الكل فقدمت في الـ احتيازا الى التثنية فافا والـ كن  
 الخالص من اجتماعهما وكونه طاريا اولاه لانه دخل للتثنية في الـ افعال  
 بخلاف اخويه فانهما يفيدان الخلاص فقط في المعلوم وثبت فقط  
 في الوصل لا تنفكا وحاجته اليهما والاعين بعض التثنية في نطق  
 على الاستثناء الا وان وقد مر هذا البعض في بيان الـ ابواب وهو

اي في نحو الكلام معلوما كان الناحي  
 لعدم الاحتياج اليها فان اتيناها  
 كان له وقع الـ ابتداء بالـ كن وقد  
 حصل بغيره مكانه

هذا ايضا حمزة  
 قوله ما عدا الـ كن  
 في الـ افعال  
 في الـ افعال  
 في الـ افعال



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

فان قيل لم يجب تغيير الفعل اذا بني  
المفعول قيل لان المفعول يرفع  
هو انما خرج من الحقيقة او هو في  
مقام فان قيل فكم تغير الفعل لم يكم  
كسر والتثاني فوجب زيد و ما  
استبد ذلك قبل انما ضمت الذي  
يكون من ذلك نجا اخذت و  
انما كسر والتثاني لانهم لا اخذت  
خذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه  
ارادوا ان يصرفوه على البناء  
لا يشرك فيه غيره في كسر و  
فتنوه على هذه الصيغة كسروا  
التثاني لانهم لم ينموا اكان على  
وزن قلب وجر و فحده اكان  
على وزن قلب وجر و فحده  
اكان على وزن قلب وجر و فحده  
فان قيل وبيع ولم يفتحه كسر الفاعل  
مجهول وبيع ففتحه كسر الفاعل  
ان انهم اشتقوا كسر الفاعل  
الغنة فتلقوا الواو او كسروا  
فانقلب الواو الى قلب و  
واكسر ما قبلها كسر الفاعل  
و يبعد و يفتحه و يوزن  
و انما هو موقوف و الوقت  
لنقله الوعد و الوقت  
و الوزن

ثم حروف اليمين المستامة بحروف المضارعة ويسمى التعبير بها الله لانه  
بصيغته الكلية وصفا كذا كالتدليل بما دتم على الحديث المنسوب  
الى النفاذ كذلك على زمان حال او ان سبقا من الزمنة الكلية  
بالاكثر ان اللفظ على الامح كى فى الامتحان وفى بعض  
النسخ بالواو فخرنا نحو اكرم من مزيد التلاشى فهو مشتق  
من الممن بلا واسطة ومن المصه ربها على ما قالوا وقيل الحق انه  
مشتق من المصه ربلا واسطة ولما وجب الفرق بينهما وكما  
الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او مع غيره او عن المخاطب  
او الغائب طلبوا احرفا تدل على المضارعة وعلى هذه المسألة  
وطلبنا للابحار فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد  
واللين وما بنا سبها لكثرة ووردها كحفتها او الكلام لا يخلو  
عنها او عن الباعضا اعني الحركات ففهموا على تلك  
الافعال فارادوا التحريك ان يبين اى حرف يناسب اى فعل  
فقار الهمزة منها والتعبير عن الالف بها لتحريكها ان ابتداء  
قيل للمتكلم وحده لانها لكونها من مبتداء المخي ز يناسب المتكلم  
الذي يتدأ به الكلام كذا قالوا وروايات هذا وجه غير مطروقة  
المتكلم وحده كى فى الممن او مع غيره كما فى المضارعة قلت عدم  
رعاية المتكلم فيه ليس بالثنية فى الاول وبالتكلم وحده  
فى الثاني لا يقتضى عدمها فيما لا محذور فيه بخلافه لا يلزم الاطلا  
فى مثله وقيل المراد بالهمزة الالف فى اخرنا ان الذى هو ضمير متكلم  
فى الممن فاعطيت ليوافق متكلم الممن فى الجملة ثم حركت  
لا بد لان كون الزيادة على التدرج اولى بكونها دفعة وقيل  
للموافقة بينهما وبين اول اننا ان الذى هو ضمير المتكلم المستتر تحت

قوله في الاصح وقيل في حال حقيقة  
وقيل لا استقبال مجاز وقيل بالكتاب  
والتحقيق في خاصية اللفظ  
لاستأناف المحقق  
والمعروف بحال اجزاء اللفظ في اللفظ  
المستقبل يعقب بعضها بعضا من  
عقود ما سادته وتوابع والمردود بالكتاب  
ما يتوحد وجوده بعد ذلك  
انت في المضارع والمستمر  
بين الحال والمستقبل  
انه ينفق على ما الضمائر على  
او يتحد عن القرينة انه على  
لم يفهم منه على القرينة  
يتوقف فهمه على القرينة  
الاستمرارية والقرينة  
الحال والمستقبل  
المختلف ومما جرت  
على الحال بواجب  
الحال مجازي الاستعمال  
في المطلقات  
قوله في جميع ان في وجود اللفظ في  
مشكك وان لم يوافق في غيرها

فصل فی مجازات الکریم  
فی المظاہرات عساکر  
قولہ فی جمیع این را وجود الیقین  
مستقام و آنرا بموافقت فی تقدیرا مسجل







فيه غير ملحق او ملحقا بالترباعي فامتنعني عن عشرة فانهما  
 حرف المضارعة تنضم فيه اى في الترباعي مطلقا وكما قبل  
 الاكثر اصيلتا اوزاء اعطف على الفتح في جميع الالفها اى مضارع  
 اوله اى اول ما فيه تا زائدة وهو احد عشر تفعّل وتفاعّل  
 وتفعّل و ملحقاته الثمانية فهو فيفتح اى ما قبل الاخر منه وفي  
 مضارعة بعض الثلاثي وقد مر منها البعض في الابواب وهو  
 الاوز كليس وخماس كحن والثالث كيعلم والاربع كيفتح ويأبى  
 فاعلمت ان كل حرف من هذه الحروف اذا كان في باب المضارعة  
 كان ملحقا بالترباعي فامتنعني عن عشرة فانهما حرف المضارعة  
 تنضم فيه اى في الترباعي مطلقا وكما قبل الاكثر اصيلتا  
 اوزاء اعطف على الفتح في جميع الالفها اى مضارع اوله  
 اى اول ما فيه تا زائدة وهو احد عشر تفعّل وتفاعّل  
 وتفعّل و ملحقاته الثمانية فهو فيفتح اى ما قبل الاخر منه  
 وفي مضارعة بعض الثلاثي وقد مر منها البعض في الابواب  
 وهو الاوز كليس وخماس كحن والثالث كيعلم والاربع كيفتح  
 ويأبى فاعلمت ان كل حرف من هذه الحروف اذا كان في باب  
 المضارعة كان ملحقا بالترباعي فامتنعني عن عشرة فانهما



احمد بن محمد



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

卷之四

ويا لك رجلاً مما لم يكن الموضوع لانتا التعجب فعلاً او  
بقية الحبة وضع بهيئة له لالة المقسم فخرته باخصوص  
المادة مثل فاعله الله ثم ثاعه لانتا التعجب اى احدائه  
لاصل الفعول اذ هو المبتدأ بالانسيبة الى فاعله او الى مفعوله  
اولى نفس الفعول الى كل منها يجوز حصول التعجب باشيء مثلاً  
اذا قيل ما اكرم زيداً يحتمل ان يكون التعجب من لطف المعطي  
مع ذنابة المعطى له او من عظم المعطى او من العطاء او استحباب  
او من الكل فخرته نحو تعجبت مما هو ليس لانتا بل بالخيار او  
عنه مع ولا كنهية على امان وبعد م كون التعجب لاصل الفعل

[illegible]

جنت







لا بد ان يكون ذلك في فخر او مشتق و ظنه بعينه مطلقا ورد  
عليه ان علمي ابلغ من علم مع ت و بينهما و اورد عليه غيره نحو  
رجل ورجيل ثم اعترض بان زيادة نقص لا مبا لغته ذكره الفاعل  
الشرباب في حاشيته انوار التنزيل ثم قال وانت اذ انتبهت  
لان القاعدة مخصوصة بالكثر الذي نقلته العرب عن الال قتل  
وغيرية عنه علمت ان اكثر ما اورد مد فروع بالتج هي احسن  
واما ما قيل لم صار التبر خيرا من الدرع خيرا من الفرس فقال لان  
الفلس ثلث احرف و الدرهم اربعة احرف و التبر خمسة  
فمن اهل و الجمل و مثله لا يثبت به اللغة فان ذلك  
و السلك اسم المالك فان هذا المقام من اخوف الممالك  
حتى قال بعض من تصدق بشي هذا الكتاب الاولي اكد بزيادة  
و سيجي فتتبر وكن ممن يستقري كلام الفجوة و لا ترم الكلام على  
كلامهم مع الفجوة و لا يبين ان اس فعل التعجب او صيغة من باب  
الام تلامي حجة فانهما و يصاغلفن و يشقان منه او البتة ثم اربعي  
و التلامي الميرد فيه مع محاذير جمع الحروف متعذر اولا لسكان  
الزيادة على ثلثة احرف و مع السقا البعض يفسر ان يعلم انها  
مشقان ثم اربعي او الميرة او الميرد فيه فان هذا الحروف ثلثة  
تحتل ان تكون تمام حروف تلامي حجة او بعض حروف رباعي  
منها في كل اصول او تكون في حروف الميرد فيه اما اصول او من زوا  
او منترجا منها فلا يبين المشتق منه فلا يبين المعنى ثابت  
مدلوله في الثمان في خبر ثوبان كائنا على الاستمرار لا القطع اي  
قابل له او متعلق بتأنيث و ذلك بسحق ان تعجب منه

ولا يبين ان الام تلامي في اليه فخر  
شرك موصوفه لثباته في اليه  
هذا الفصل في موصوفه لثباته في اليه  
وليس ترمي الامور في اليه  
والفعل لثباته في اليه  
فذلك في اليه  
الحرف في اليه  
ما اختلف في اليه  
منها في اليه  
كان في اليه  
وصف في اليه  
في اليه

واما الحال الذي لم ينكامل بعد و المستقبل الذي لم يدخل في الوجود  
والامر الذي لم يستمر فلا يحق ان يتعجب منه فلذا كان اشهر  
صيغة ما فعله قابل للزيادة و النقصان او يتعجب منه غير تأنيث  
لها فلا يقال ما اعزب الشمس و لا اعزب بالشمس كما لا يقال  
الشمس اليوم اعزب منها السر غير لون كاحمره و الصفرة و كلب  
ظاهرا لا باطن فانه يقال ما اجهر به كي يقال زيد اجهل من عمرو قد يقال  
ما اجره و لا العرجة كي لا يقال زيد احمر او العرجة من عمرو و لا تخرج منها  
افعل لغيره تفهيم فلجاء له ايضا لا تبس و لم يعكس لوافق  
الوضع الطبع لان متعلق الصفة مقدم طبعيا على زاد عليه فلا يبين  
ايضا انه لما ثبتا بهما في المبالغة و التأكيد و رد بمنزلة عن قاتية  
لها في التباس و التزام احد هما دون الآخر حكم و اجيب بالفروق  
بين الالتباس و التباس و قيل لا تفرقا ما خذ ان منه زبد في  
الاول ما الموصوفة المفيد لثباتها تعظيم الكثرة بما في كاشي و انه جمل فلذلك لا يجوز ان يقال  
عظيم و لا ركب مع افعل التال على الزيادة حصلت مبالغة  
مدلوله بحيث يثبت امرها التعجب و بني اخره على الفتح و ما اجله من اليه  
كالض كاي بني اخر التال على السكون كالام تشييد لا لثباتها  
بالف افعل لتكثيره ماضيا او امرا ليفيد المبالغة الى حد التعجب  
فجعل لا نشاء التعجب و زيد الباء في اخر التال ليفيد تأكيد  
النسبة و انشاء التعجب كي تفيد صيغة الامر و لذا صار كوا  
من الاول فلما وضع لا نشاء التعجب بصيغة سمية فعل  
التعجب هذا فليتأمل و فيما ان يبنى في المعلوم هو موه و لا صالته  
ولا شرفية فاعلمه بخلاف قياسية بناء في الجرحول و نحو ما افقته  
اي ما اشركونه بمقوماته او في لف للقياس و نادر فلا يرم

و لا يبين ان الام تلامي في اليه فخر  
شرك موصوفه لثباته في اليه  
هذا الفصل في موصوفه لثباته في اليه  
وليس ترمي الامور في اليه  
والفعل لثباته في اليه  
فذلك في اليه  
الحرف في اليه  
ما اختلف في اليه  
منها في اليه  
كان في اليه  
وصف في اليه  
في اليه



اللب الكثير ولا يتصرف فيها أي لا يتغير في فعل التعجب  
 صيغة أو الصيغتين بحرفها مجرى اللفظ بالثنية وجمع وغيرهما  
 من التانيث والخطاب والتكلم والمضارعية ونحوها والمجسولة  
 وتبديل ما إلى مرادفه وكذا البناء والاعلان كما أقوله والأدغام  
 كاشتد به بخلاف ما اشتد به يتصرف في معنوليهما مثل  
 ما أحسنها وما أحسن الزيد أو الهدات وأحسن بها  
 أو بهم ولآخر في غير الأفعال هتة أراد الشروع في الاسم  
 وهو أن دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود  
 فصفة والآفاسم قام مولانا الفاضل ومحقق الكمال حسرا  
 ونقل عن شرت أن الكشاف فيهم ذو الاطراف أن الاسم  
 قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مع يقوم به فيتركب  
 مدلوله في ذات مبهمة لم يلاحظ معه خصوصية أصلا ومن  
 صفة معينة فيض اطلاقه على كل متصف بتلك الصفة ومثل  
 ذلك يسمى صفة ذلك المعنى المعينة فيه مصحح للاطلاق كما  
 كالمعروف مثلا ويلزم ذكر موصوفه لفظا أو تقدير انجيبا للثبات  
 التي تقوم بها المعنى وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها  
 شيء من المعاني القائمة بها فيكون اسما لا يثبت بالصفة  
 قطعاً كفسر وأبل وقد يوضع لها ويل حفظ في الوضع له معنى له  
 نوع يتعلق بها وذلك على قسمين الأول أن يكون ذلك  
 المعنى خارجا عن الموضوع له سببا عفا ومرجى تعيين الاسم  
 بازائه كاحر إذا جعل علما لذات فيه ثمة وكالدابة إذا جعلت  
 اسما لذوات الأربع في أنفسها وجعل وبسببها سببا  
 للوضع لا جزاء في مفهوم اللفظ الثاني أن يكون ذلك

المعنى

المعنى داخل في الموضوع له فيتركب من ذات معين ومعنى  
 مخصوص كاسماء الآلهة والزمان والمكان وكذلك إذا  
 أصح جعلت اسما لذوات الأربع مع وبسببها وهذان  
 القسمان أيضا في اسماء السماء والمعنى المعينة فيهما مرجح  
 للتسمية لا مصحح للاطلاق فلا يطرأ أن في كل ما يوجد فيه  
 ذلك ولا تقعا صفة شيء لكن ربما يثبت بها بالصفة  
 والقسم الآخر اشتد التباسا لأن المعنى المعينة في الوضع  
 داخل في مفهوم كل منهما ومعيار الفرق انتهى بوصفان لا يوصف  
 بهما على تلك الصفات هذا كلام ذلك الفاضل الكامل  
 وهو محقق الذي لا يرتاب فيه المنتفع الفاضل فاحفظ في  
 حزمته فوالله ليس به لك المالك وروايت  
 الامتحان أن لا ستأنا تحقيق التحقيق فيراجع اليها بالعبارة  
 والامعان والنظر في الدقيق ولا كان الصفة اقرب إلى الفعل  
 الذي هو الأصل لفظا ومعنى وتفرقا حتى يقال لها الاسم والمنصلة  
 بالأفعال كما في الامتحان وغيره فقام **فصل** في بيان الصفات  
 لا تغفل عما سبق في الباب والفصل وفصلها بقوله  
 أما اسم الفاعل منها انما يسمى به لانه اسم ما فعل  
 الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا الاسم السمي ولذا  
 لم يسم باسم المفعول والمتفعل وغيره لانها لم يأتها  
 بمعنى الذي فعل الشيء بخلافه واما تسمية ما لم يفعل الفعل  
 كالمذكور والمتحرك والجاءل فملا على الغالب لأن  
 الغالب فيما بيني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا وقيل يكون  
 على فاعله ان يثبت في الأصل الغالب والبناء على مفهوم اسم

قوله فان لم يثبت فيها بعد  
 في أصل الواحد  
 من





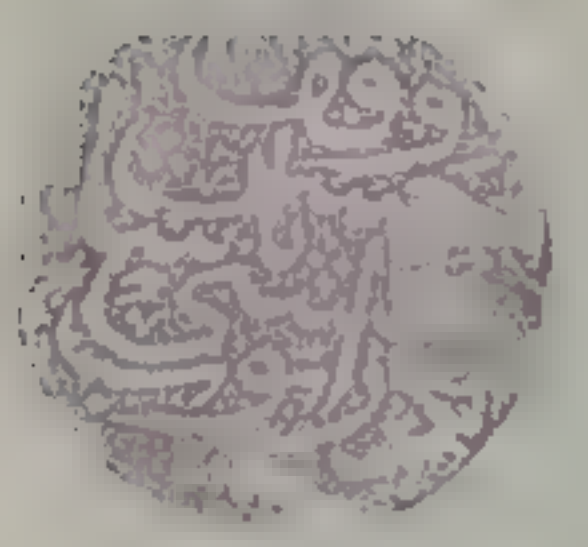


ثم لا نجد كلمة رابعة او خامسة الا وفيها شيء من حروف التلاوة  
 التي ليس لها مثل في الحقة وهي حروف مرفعة في رتبة رتبة  
 عنها فاحكم بانها خلية في العربة كالعجم وهو الذي ذهب  
 واتده وهو الكسر الا ما شئت فيكون ثوبيا ثوبيا كذا في  
 شروا الشافعية قوله لان لغتهم سامة حتى قيل ان  
 رفضهم الا بتدأ بات كن ليس لتعذر بل لمرئيه الشاعرة  
 واللكمة كما اشار اليه انترجس مروج البضاوس في تفسيرها  
 في البسمة وصرح به شراحتها حتى قال المحقق الحقاقي مولانا  
 خرو حوارا اشار اليه هو الحق وان ذهب البعض الى  
 المتنازع لكنه لما لم يجر من الكنة وبشاعة سلم عنه لغة العرب  
 الموضوع على غاية الاحكام والرسالة وقد اشترنا اليه فيها  
 مزا ومفعول بحذف حرف المضارعة واواخر اليم مقامه لتعذر  
 حرف العلة التي هي الزيادة اولى اما الواو فلما مر منه انه لا يزداد  
 في الاول لتثقل واما الياء والالف فليقلوا لالتباسهما و  
 القرب اليم من الواو في الشفوية ثم فتح اليم للابتنس بمفعول  
 باب الافعال ثم ضم العين للابتنس بالموضع مثلا ثم اشبع  
 انفة لعدم مفعول في كلامهم بغير التاء كمر مكرمة ومعون واما  
 مبالغة الفاعل فاذا انما سماحية فهي ليست من وظائف الحرف  
 ولذا تركها وهي فعال وفعل ومفعول وذاو يسبويه فجيلا وفعل  
 وفعل وفعل بمعنى المفعول وهما اي اسم الفاعل والمفعول  
 من يجره اي التلاوة في الحجة على صيغة مضارعة بيم مفعولة موضع  
 حرف المضارعة بعد حذف اما اليم فلما مر واما انفة فلحق باب  
 هو عنه كما في الترابيات او فتحه كما في نهجيات واندر است

فالوجه

فالوجه ان يضم جميع او يفتح للطلاوة اولا مجال للكسر فاختير تضم  
 للابتنس ما من الترابي باسم المكان في التلاوة في الحجة المكسور  
 العين وكما يقبل الاثر اي بكسر و في اسم الفاعل ولو تقدير  
 تبعا لمضارعة الكسر العين والحق في غيره نحو كرم ومختار  
 وفتح اي ما قبل الاخر ولو تقدير في اسم المفعول انما في لفعله نحو  
 كرم ومختار وبصر فان اي اسم الفاعل والمفعول في التلاوة في الحجة  
 او غيره في المتعدي او اللازم فالعدد يحتاج الى التوجيه في  
 اللازم حيث يقال ممرور به ممرور بهي ممرور بهم في فاعله  
 على ستة اوجه بدون المكسرة فان الكسرة سماحية ولذا لم يتوهم  
 له ثمانية لانه كسر ناصرا ناصرين ناصرون ناصرين ونحو كرم  
 مكرمان مكرمين مكرمون مكرمين ومكسور منصوران منصورين  
 منصورين منصورين ومثل كرم بفتح الراء ونحو ثمة لكونه  
 في ناصرة ناصرتان ناصرتين ناصرات كمرمة مكرمتان مكرمين  
 مكرمات وتثنيتهما تكون بالالف والتون في الرفع و  
 وبالياء المفتوحة ما قبلها والتون المكسورة في النصب والجر  
 وجمعها للمذكر تكون بالواو والتون المفتوحة في الرفع وبالياء  
 المكسورة ما قبلها والتون المفتوحة كما مر في النصب والجر  
 ان سقط العارض في الكل وذلك لانهم تارادوا ان يثبتوا  
 صيغتي التثنية وجمع المذكرا لم يطلبوا حروف تدل على معنى  
 التثنية وجمع وعلى المعنى المقتضى للاعراب ايضا فوجبوا  
 حروف العلة فلو زادوا الواو في رفع كل منهما والالف في  
 نصب كل منهما وبالياء في جر كل منهما لابتدأ احدهما  
 بالآخر فلم يتم التوزيع فالرفع كونه علامة العمدة احق بالامثلة

مكسور ومختار  
 وفتح اي ما قبل الاخر  
 كرم ومختار  
 او غيره في المتعدي  
 اللازم حيث يقال  
 على ستة اوجه  
 لم يثبت له ثمانية  
 مكرمان مكرمين  
 منصورين منصورين  
 مكرمات وتثنيتهما  
 وبالياء المفتوحة  
 وجمعها للمذكر  
 ان سقط العارض  
 صيغتي التثنية  
 التثنية وجمع  
 حروف العلة  
 نصب كل منهما  
 بالآخر فلم يتم





الحمد لله

الفعل وشبهها به وفيه جي مؤنثه بالتاء مما جي بالالف  
اي الهزئة والتعجب بالالف بالتاء الكون واستعروته وفي  
الصحاح وفي غيره ان الهزئة قد تسمى الفاء الحمد وية اي  
التي ترفع المد بسببها وحذف الهزئة في اوله وفتح الفاء  
وكون العين عكس ما في مد ذكره انهم لم يفرقوا فيه بينها  
بالتاء بل يوضع صيغة مخصوصة لكل منها كما هو الغالب في الاسماء  
الجوامد كجمل وفاقة بعده على الفعل وشئت اي افعل كتنيتها

[illegible]



اي اسم الفاعل والمفعول ويستتبع بالامثلة غير انه ان الهزرة قلبت  
 واو او تشبته الموثت لان الهزرة حرف تغليب من جنس الالف  
 فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية على الحق والسببي  
 وانها تليق بالواو ثقلاً ونقيضها مخرجاً فالواو اقرب الى الياء  
 من الياء ولذا قلبت الواو هزرة في مثل اقبلت واجوده على انه  
 لو قلبت ياء لاجتمع الياءان في النصب والمخرجين ما صححت  
 فقلبت هراءاً آن وحكي المبرد عن الماذني قلبها ياء وان عرف  
 قلبها واو او لدا اختاره التخيير وجميعه لا يجي بالواو والتون  
 ولا بالياء والتون لان كل صيغة لم يجرى مؤنثها بالتاء بالصيغة  
 مخصوصة تكون كالاسم الجامد وهو لا يجمع هذا الجمع الا اذا كان  
 علماً خالفاً فكذا هذه الصيغة لا تتفاءل انما هي على فعل  
 بضم الفاء وسكون العين فينما جيرة لما وقع من التغير  
 في صيغة المفرد بين بالحاء وصيغة جمعين تعادل مثالاً نحو امر امران  
 اميرين امر امران امران امران امران امران امران امران امران  
 بالضم وكذا امير امران امران امران امران امران امران امران  
 ليكون لالف التانيث بناءً ان مقصور وممدود فقلبت  
 الف التانيث هزرة لوقوعها بعد الف زائدة هزرة  
 فالهزرة للتانيث وقيل الف التانيث باقي في موضعه  
 فزيرت الهزرة للفرق بين مؤنث الفعل وفعلان نحو  
 امران وسكري وهو ضعيف لان علامة التانيث لا يكون  
 في الالف الوسط وقيل هما للتانيث وهو باطل اذ لا يعمل  
 تانيث على حرفين ذكر في التضافية وغيره واما الفعل التفضيل  
 ويقال له اسم التفضيل في الاظهار والاضافة للباب ليدلالة

انما في جمع المذكور جمع المذكر والتانيث والتانيث  
 اجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع  
 فوفاً بالاصل في الجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع  
 كسرة وفتح الياء وفتح الف وفتح الك وفتح الهمزة

فهو

فهو اصطلاح المستحق بخبره ثم يجعل معلوم مخبره باسم  
 المفعول للزيادة بخبره به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم الزمان  
 والمكان والالة على الغير بخبره به مبالغة اسم الفاعل فانه وان كانت  
 على الزيادة والمبالغة في الحدث الا انها بلا مبالغة الغير ونقل  
 على عن صاحب الطحاوي وورد الغوامص وخاشية المطول  
 للبطلاني ان غير الالف يدخل على الممدود ولكن قد كثرة كلام المصنفين  
 ادخاله على يسوبه انه لا يجوز تشبيهه ولا جعه فتدبر وصيغة الفعل  
 بفتح الهزرة والعين وسكون الفاء وكوف الهمزة وشتر او للممدود  
 الغالب ولا ينبغي ان يما بين منه فعل التعجب لانه فيه وفيكس  
 اي القياس فيه ايضا كفعل التعجب ان يكون للفاعل اي التفضيل  
 على غيره في الفعل للمفعول للتلا بغير ولم يعكس شرف الفاعل  
 وجموده وهو ممدود المتعدي والنازم ونحو السهم والوف والغير  
 والوم اي ازبد شهورية ومعروفية ومعلومية تارة  
 في لف للقياس السماعي وقيل وبصرف تقريباً كالاسم الفاعل  
 بلا فرق على ستة اوجه عند ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث وثلثة  
 تشبته بالالف والتون في الرفع والياء والتون في الجر والنصب  
 وجميعه للمذكر بالواو والتون رفعاً والياء والتون جراً والنصب  
 وللمؤنث بالالف والياء غير اي ان مؤنثه لا يجي بالتاء  
 فينبغي ان لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين الفعل الصفة  
 ولم يعكس لان معنى الصفة فيه اكمل لدلالة على الزيادة فهو احق  
 ان يجمع باسمه اجموع بل بالالف المقصورة مع حذف  
 الهزرة وضم الفاء وسكون العين للفرق بين مؤنثيهما لانها اصل  
 الممدودة على ما مر وسياتي واختلف منها فندوا اخرى به وتقلب  
 الالف في غير ذلك وان كان المقصود في الاظهار والاضافة للباب ليدلالة

وهو خبره ثم جعل معلوم مخبره باسم  
 المفعول للزيادة بخبره به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم الزمان  
 والمكان والالة على الغير بخبره به مبالغة اسم الفاعل فانه وان كانت  
 على الزيادة والمبالغة في الحدث الا انها بلا مبالغة الغير ونقل  
 على عن صاحب الطحاوي وورد الغوامص وخاشية المطول  
 للبطلاني ان غير الالف يدخل على الممدود ولكن قد كثرة كلام المصنفين  
 ادخاله على يسوبه انه لا يجوز تشبيهه ولا جعه فتدبر وصيغة الفعل  
 بفتح الهزرة والعين وسكون الفاء وكوف الهمزة وشتر او للممدود  
 الغالب ولا ينبغي ان يما بين منه فعل التعجب لانه فيه وفيكس  
 اي القياس فيه ايضا كفعل التعجب ان يكون للفاعل اي التفضيل  
 على غيره في الفعل للمفعول للتلا بغير ولم يعكس شرف الفاعل  
 وجموده وهو ممدود المتعدي والنازم ونحو السهم والوف والغير  
 والوم اي ازبد شهورية ومعروفية ومعلومية تارة  
 في لف للقياس السماعي وقيل وبصرف تقريباً كالاسم الفاعل  
 بلا فرق على ستة اوجه عند ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث وثلثة  
 تشبته بالالف والتون في الرفع والياء والتون في الجر والنصب  
 وجميعه للمذكر بالواو والتون رفعاً والياء والتون جراً والنصب  
 وللمؤنث بالالف والياء غير اي ان مؤنثه لا يجي بالتاء  
 فينبغي ان لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين الفعل الصفة  
 ولم يعكس لان معنى الصفة فيه اكمل لدلالة على الزيادة فهو احق  
 ان يجمع باسمه اجموع بل بالالف المقصورة مع حذف  
 الهزرة وضم الفاء وسكون العين للفرق بين مؤنثيهما لانها اصل  
 الممدودة على ما مر وسياتي واختلف منها فندوا اخرى به وتقلب  
 الالف في غير ذلك وان كان المقصود في الاظهار والاضافة للباب ليدلالة

وقد بان المصنف  
 انما في جمع المذكور جمع المذكر والتانيث والتانيث  
 اجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع  
 فوفاً بالاصل في الجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع  
 كسرة وفتح الياء وفتح الف وفتح الك وفتح الهمزة  
 انما في جمع المذكور جمع المذكر والتانيث والتانيث  
 اجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع  
 فوفاً بالاصل في الجمع وجميعه اجمع وجميعه اجمع  
 كسرة وفتح الياء وفتح الف وفتح الك وفتح الهمزة

وهو خبره ثم جعل معلوم مخبره باسم  
 المفعول للزيادة بخبره به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم الزمان  
 والمكان والالة على الغير بخبره به مبالغة اسم الفاعل فانه وان كانت  
 على الزيادة والمبالغة في الحدث الا انها بلا مبالغة الغير ونقل  
 على عن صاحب الطحاوي وورد الغوامص وخاشية المطول  
 للبطلاني ان غير الالف يدخل على الممدود ولكن قد كثرة كلام المصنفين  
 ادخاله على يسوبه انه لا يجوز تشبيهه ولا جعه فتدبر وصيغة الفعل  
 بفتح الهزرة والعين وسكون الفاء وكوف الهمزة وشتر او للممدود  
 الغالب ولا ينبغي ان يما بين منه فعل التعجب لانه فيه وفيكس  
 اي القياس فيه ايضا كفعل التعجب ان يكون للفاعل اي التفضيل  
 على غيره في الفعل للمفعول للتلا بغير ولم يعكس شرف الفاعل  
 وجموده وهو ممدود المتعدي والنازم ونحو السهم والوف والغير  
 والوم اي ازبد شهورية ومعروفية ومعلومية تارة  
 في لف للقياس السماعي وقيل وبصرف تقريباً كالاسم الفاعل  
 بلا فرق على ستة اوجه عند ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث وثلثة  
 تشبته بالالف والتون في الرفع والياء والتون في الجر والنصب  
 وجميعه للمذكر بالواو والتون رفعاً والياء والتون جراً والنصب  
 وللمؤنث بالالف والياء غير اي ان مؤنثه لا يجي بالتاء  
 فينبغي ان لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين الفعل الصفة  
 ولم يعكس لان معنى الصفة فيه اكمل لدلالة على الزيادة فهو احق  
 ان يجمع باسمه اجموع بل بالالف المقصورة مع حذف  
 الهزرة وضم الفاء وسكون العين للفرق بين مؤنثيهما لانها اصل  
 الممدودة على ما مر وسياتي واختلف منها فندوا اخرى به وتقلب  
 الالف في غير ذلك وان كان المقصود في الاظهار والاضافة للباب ليدلالة



مختاره

مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة

مختاره كما سبق لم ير من بشره بالكتابة بل ذكره كل باب  
وزنه الغالب فيه بقرينة القياس حيث قال الآن الغالب  
أي لكثرة فعل بفتح العين ففعل كضرب ونقر وفتح و  
بكر العين ففعل بفتح العين كضرب صواباً في فعل بفتح العين  
فعالة بفتح الفاء كضرب غرافة ومن غير الثاني قياسية مطردة  
حتى نحاسين واحد والصابغ أي القاعدة فيه أن كل ما في محل  
أول ما فيه همزة زائدة وصللاً وقطعاً يتراد قبل آخره الف  
ويكسر ما تحرك كلمة غير أي إلا ما قبل الالف نحو الكرام و  
وأنما كسر فيه الهمزة مع أنها مفتوحة في المثنى فرقاً بينه و  
يجمع على أفعال ولم يعكس لثقل جمع وخفة الفتح وبقي الكسر  
في الباقي تبعاً للمعروف لأن الكسر أصل في حمزة الوصل على ما  
حاجت حروف والنقطاير والسخراير وأن كل ما في أول ما فيه  
تاء زائدة بضم أي بوقع الضمة قبل لامه فقط إذا وقع لا ينس  
بالفعل ولعله لفظة ما سقطت ثم انقلبت قبل قبل نحو تكسر  
وتباعد وتخرجن مصادر وفي الترخي المجردة ومما ملحقاته تباد  
في آخر ما فيه تاء خوة حرجية وحوقلية وفي فعل تفعل بفتح التاء  
وسكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلية بضم الميم وفتح  
العين وهذا أي ما ذكرناه من غير الثاني هو القياس المطرد وقد جاء  
هذا المصدر سماعاً أكثر من الترخي المجردة وملحقاته بكسر  
الفاء وباءة الالف قبل آخره كخود حراير وزلال وفتح  
الفاء أيضاً في المضاعف ثم الترخي المجردة وخفة الفتح وثقل  
المضاعف وفي بعض فعل تفعلة بخذف الباء ثم المصدر  
الأول وتعيض التاء منه في الآخر نحو تكملة وفي فاعل فعال بكسر

ولا ينبغي أن يفتقر النص الذي  
ذكره بعض المصنفين من غير أن يذكر  
الحجة أو الرأي بانه فقال وفي فقر  
ع



الفاء نحو قتال وقد قيل قياس لغة أهل اليمن في فعل تنبيه  
 العين في فعال بكسر الفاء نحو كذآب ولذلك شاع وأما  
 فقال بمعنى التفعيل في كلام الفصحى وفي التنزيل وكذبوا  
 بآياتنا كذا بذكره شارح المراح المدقق وفي فاعل فعال  
 بكسر الفاء نحو قتال وقال بسوية في قتال كأنهم جنود  
 ياء في قتال تخفيفاً فهو في قوله كما قيل وتكسر الزحمة وجعل  
 البناء الشباعاً وفي تفعّل تفعّال بكسر التاء والفاء مع تشديد  
 العين نحو قتال وفيه كذا في شرح الفضيلة وهذا المصدر  
 أي المؤكدة غير المبني في حيث أنه مصدر ثلثاً مجزاً أو غيره  
 لا يبنى ولا يجمع لأنه موصوع ومؤكدة للماهية في حيث أي في  
 ولا تعدد ولا كثرة فيها فلا حاجة للمؤكدة أي ما يدل عليها  
 وأما المصدر المبني فهو ما دل وضعا على حدث فقط حزن  
 به بناء المرة والنوع ومبالغة المصدر طلباً بجم زائدة  
 في أوله حزن به غير المسمي وصيغة الجائزة في الثلاثي المجزى ولو  
 كان يثنى مضارعاً مضموماً أو مكموراً لمفعول بفتح الهمز و  
 والعين للتحفة ولم يكتنزم فيه الموافقة لعين المضارع أحد  
 الاشتقاق منه بخلاف المسمى الزمان والزمان وكسكون الفاء  
 لدفعه توالي الأربع حركات لقربه من سبب التوالي وهو  
 الهمز إلا ما شذ فانه بكسر العين نحو مرجع من مثل منبت  
 ومهلك تمار في فسر الاسماء ومنه حمزة صيغة المفعول  
 وقد مرّت وسبج وجه الخاء وصيغتها نحو مكرم وهذا أي المتي  
 أيضاً أي كغير المبني لا يعرف في حيث هو مصدر بالثنية  
 وجمع لامر وأما بناء المرة فهو ما مصدر دل وضعا على حدث

لا يبنى في الفعل المبني في حيث  
 فليس يبنى في المصدر

لا يبنى في المصدر المبني في حيث  
 فليس يبنى في المصدر

لا يبنى في المصدر المبني في حيث  
 فليس يبنى في المصدر

وكمية أي مقداره أي عدده حزن به مطلق المصدر ميمياً أو غيره  
 وبناء التنوع وأما بناء التنوع فهو ما دل على حدث وكمية أي  
 حالته وصفته قال الفاضل الشهاب في البسملة في حالته  
 تفسير البسملة من الكمية العدد ونسبة إلى كم بعد ما شذرت  
 بيمينه جرياً على القاعدة المعروفة في باب النسب والكيفية نسبة  
 إلى كيف اتى بآل بهاء في حال النذر كيمونه مقولة الكيف  
 انتهى وفي بحث التشبيه في الهمز أي الكيفية عرض لا يقتضيه  
 القسمة والتقسيم اقتضاه لئلا يكون مقبولا بالقياس  
 إلى الغير في حيث ما يقوم بالجسم كاللون والاصوات  
 والروائح والطعوم والحرارة والبرودة ونفسيها ما يقوم  
 بالنفس فإن كانت راسخة تسمى ملكة وإن كانت كالعلم  
 والحلم المتحرك أنت تعلم أن هذا على اصطلاح الحكماء فافهم  
 حزن به ما سبق قد مرها في عمومها وجوهرها وقد مرها في الثاني  
 المجزى وقد مر الأول لكثرة فتحته وصيغتها القياسية الكائنة  
 في الثلاث المجزى الذي لا ياء في مصدره المعروف وهو المطلق فغلة  
 جزاء مبتدأ بفتح الفاء وفعله بكسره للفرق وكسونه العين فيها  
 قال الامام الخليل الأسدي في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفاء وكسونه العين  
 لكونه أشد من الأوذان ولذا يرجع إليه المصادر المختلفة في البناء  
 إذا اريد المرأة بخذف التثنية أو بتبديل الحركة نحو خلعت وخذت  
 ما وخال التثنية لأن المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بينه وبين  
 الواحد بالتثنية يفرق بينهما وبين المصدر المطلق بها هذا وتحقيق  
 ما يفيد الوحدة والتنوع فيهما في أوامر الامتحان وحاشية  
 الأستاذ المحقق وصيغتها القياسية هي أي في باب زياد على الحرف

لا يبنى في المصدر المبني في حيث  
 فليس يبنى في المصدر

لا يبنى في المصدر المبني في حيث  
 فليس يبنى في المصدر



انشئت ثم انشئت التي هي الرباعي الجرة والمزب فيه والثلاثي المزب فيه  
 كما بيان لما لم يكن اي لم يوجد اخر مصدره تا، صفة مصدره مفعولاً  
 مع زيادة التاء في اخره اي مصدره كهما اي بناء المرة والتوزيع  
 معاً بلما فرق بينهما لفظاً نحو الكرامة والنقطة واستخراج  
 واما مثل التنية التانية فتارة صيغتها من غيرهما اي غير الثلاثي  
 الجرة الذي لا تاء في مصدره وما زاد على انشئت لم يكن في اخر  
 مصدره تاء وهو الثلاثي الجرة الذي في مصدره تاء وما زاد على  
 الثلاثي وكان في اخره مصدره تاء حتى وتعمل على المصدر المستعمل  
 ويترك بالتوصيف غالباً نحو كتابة واحدة ودرجة واحدة  
 في المرة عشرة بحجية واجابة سريعة في التوزيع وقد يترك  
 بالقرائن ويقران اي بناء المرة والتوزيع تقريباً كائناً او مقصوراً  
 او مشتقاً او كائنين او مقصورين او مشتقين على تنية اوجه  
 وقد مر مراراً ووجهه الاوجه لانه لما قل استعمالهما مع قدم  
 كونها لذوي العقول والارواح لم يمتنع الى الفرق بين المذكر والمؤنث  
 والتذكير والمخاطبة بل الى بيان العدد فقط كاسماء  
 اطوار فيقران بالتثنية والجمع فيقران ثلثة وتثنيها اي  
 بناء المرة والتوزيع كالتثنية اسم الفاعل في كونها بالالف والياء  
 المفتوح ما قبلها فانون المكسورة والفتحان بعلامة الالف  
 بالالف والتاء جمعاً مؤنثاً سالماً لوجود شرطها في الجمع  
 في الاسم فيهما وهو وجود تاء التانيث الظاهرة فيه فلهذا  
 يجمع المذكر الصحيح لعدم شرطه لا بالمكان لعدم اسماء  
 وجمعها في الثلاثي الجرة وفي متعلق بقوله يفتح غيرهما  
 للفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس لانها اولى  
 بالسكون

بل لا يترك على التنية في البناء بل بالفرق  
 بين المصدرين في البناء كواحدة  
 تارة نقول بفتح التنية واحدة  
 ودرجة واحدة وكل صيغة واحدة  
 وفيجئة وغيرها فتوزع نقول بفتح  
 رتبة لطيفة ودرجة جنة

وفي جمعها كاسماء فاعلم  
 في التنية والصفة فانها في  
 بين الاسم والصفة فانها في  
 في جمع صيغة خذات الاسم  
 في جمع صيغة خذات الاسم  
 فانها يفتح في جمعها  
 لفظها باقتضائها فيكون اجدر  
 بفتحها

بان يكون لفظها باقتضائها الموصوف ويجوز كسر العين اي  
 كفتحة في بناء التوزيع انما على الفاء ان في المضارع وسجى  
 في باب فافهم نحو فقرة ثلثتان ثلثين ثلثات ونحو فقرة ثلثان  
 ثلثين ثلثات واما مبالغة المصدر فقياسي التذكير  
 باعتبار المصدر او ضعف تأنيث المصدر بمبدأ التثنية  
 الجرة فقط كسبويه ونحوه ايضاً نحو الترخيس  
 وله وورمان وهذا تفتش تفتل بفتح التاء وسكون الفاء  
 ولذا قدم ولكنته وقيل في تشديد العين وكسره وكسر الفاء  
 نحو تنصير ونصير بمعنى النصر البالغ الكثرة ولا يفرق بالتثنية  
 وجمع لما مر والمبالغة لا يقتض الكثرة والتعدد **فصل**  
 في الاسماء التي ليست بصفات ولا تنسب ما فرغ  
 سمعك في مثله تكن ممن لا يرى ولا يسمع مثله ما اسم  
 الزمان فهو اسم لا جازم يفعل المعلوم لا الجاهل لانه لما  
 كان اختلاف صيغته باعتبار حركة عين المضارع وهو انما يكون  
 في المعلوم لا الجاهل لان عينه مفتوحة ابدان عين كونها مشتقة  
 في المعلوم ولذا اشتق من المستقبل دون غيره وصيرت به لكان  
 اظهر للزمان اي للدلالة على زمان لا مكان وقع فيه الفعل اي حدث  
 فانطبق الحدث على المحدث ووجهاً ومنعاً وانما قدمه دفعا لاول  
 الوهلة لما يتوهم كثرة استعمال اسم المكان واكتفاء بعضهم  
 عن تعريفه باسم الزمان واحكامه بتعريفه واحكامه وهو ان  
 هذه الصيغة مجاز فيه وسببها بان صيغتها واحدة يتوهم  
 من لم يتنبه في هذا واما اسم المكان فهو المشتق من فعل  
 المعلوم مكان وقع فيه الفعل الكلام في المكان كالكلاب في



[illegible]

یفیع فیہا فی تناسب  
 افعالہا بمذکرہ الحفظ  
 مذکرہ و ہونہ اذ ان  
 شئی و مکان فیل فیہ  
 مفضلہ یفیع الیم و  
 العین والنام و کون  
 نظارہ و ماضیہ و  
 انشائی

باب الاجوف و نیز غیر الثلاثی مثل وزن القصیر منسوبه  
الثلاثی کالمصدر الیمی و یصرف ای مانه غیر الثلاثی مثل ثلثه  
اوجه ای کی فی اثلاثه من خلافه ال ای غیر انه لا یحتمل



مہر بخدا

[illegible]

لم يخله شيء من خواص الفعل ولم يطرر نقله منه جعلناه اسما  
منقولاً من المصدر تقدير الترس فهو اسم بني على وزن فعال  
بفتح ناء وكسر اللام مبتدأ آل على معنى امر الخاطب بالمعلوم  
فاسم الفعل من باب فعل المضافة أي اسم معنى الفعل كما  
في الامتحان مع المبالغة التي لا بدل عليها لفظاً الا مر كثر ال  
فانه بمعنى انزل نزالاً مخذوف الفعل اذ آل على محذوثة والتجدة  
واقیم المصدر مقامه وتكمل في معموله اظهاراً لما قصد من  
الندوآم والمبالغة على ما يفهم من الترس في وقار الفعل العظام  
يجوز ان يكون تلك المبالغة بالوضع كما في نزال اسم الفاعل  
ولا يبنى ولا يحذف اسم الفعل الا في ثلاثي مجزوء متصرف تام فخر  
وهذا قياسه على سبويه بكثرة مجيئه من باب واحد على منها  
نحو واحد بالشر وهو المذمومة واحداً فيه وهو كذا لك  
فالقياح جاز فيه على ما في شرح البت البت واما يقال  
مثلاً في زوار لعدم التصرف وهو الشرط الثاني ولان كان  
كوان لعدم التمام وهو الشرط الثالث واما عدم مجيئه من  
غير الثلاثي المجزوء فظاهر لعدم الحمل فحقة واما لم يقبل من وزر لانهم  
اما قوله على ما قالوا فافهمه وسيجي تحقيقه في باب المثال ولا يفرق  
اسم الفعل بالتثنية وجمع وبغيره من التذكير والتثنية  
بل يكون على هيئة واحدة ابدأ أي وانما بالاشتركي لا يفرق  
من انه في الأصل مصدر لم يتركه وهذا كما ترى لا يفيد الامتنان  
فالوجه فيه وفي امثاله الاستقرار واما امثال هذه التعبدات  
فهي لتحصيل انواع المناسبات كما ذكرناه في الاوائل فاجبرها  
في نفسها من غير ان تفرق فانه من المجيبات فصل في الاحكام

[illegible]

وكونت من المعصيات  
فما أقامه القائل  
وهو قوله الحكيم



المتعلقة بتخفيف ولكن عن ذكرها وذكرها في فكرها فبها فبها  
المختصة بباب الافتحام والتقصير والتفاسير والتبعض أي الموجبة  
 مجموعها في مجموعها في غيرها فالباب في المقصود عليه لا أن كلها  
 موجبة في كل منها كما استتف عليه وإنما آخر أحكامها غنما مع  
 أن حكم الشيء الشيء يعقبه للمتابع الفصل الكثير من الافتحام  
 وعن الافتحام الثمانية عشر تبدأ بفصل بين المقصود وبناء  
 بما لا يتوقف عليه المقصود ثم ذكر في آخر الباب استطراد  
 كثيرة الفائدة على أنها تكونها من أحكام التعجيب بضمه ثم الباب وتلك  
 الأحكام كالأغنام والظلماء والحذف والاشتات وإنما غنما منها  
 بالفصل للالتزام بها وأما صاحب المراجع وذكرها في آخر مضاعف  
 بما فيها من الأغنام فله وجه أيضاً أن نظر التخرير راق وبالقول لاحق  
 ولما وجد ما يتعلق بالأغنام في الثلاثة الأولى لا الرابع ولذا أخره و  
 بقية بحثه وكان مباحث أول الأول كثيرة وتعلقت بعينه  
 كفاية بخلاف الثانيين قدمه عليهم فجمعها في الوسطا كثيرة كرها  
 في المباحث مع أكثرها الرابع في بعضها فقال مفضل لها أما  
 حكم باب الفعل فأفقيها بتلي عليك وهو متى كان فاقوه صا  
 مهملته كلمة متى أداة السور الكلي فمتى صدر المسئلة فالقضية  
 الشرطية كلية فاحفظوا صا أو طاء أو طاء مهملته أو طاء خفيف  
 بأن قلبت ناؤه طاء مهملته لمباعدة بينها في صفة الاستعلاء  
 والظن في الظلماء والمهم والاختصاص في التثنية ومقارنتها  
 في التخرج فبغيرها أي الفاء فيها أي الظلماء وجوباً أي ادغاماً واجباً أو  
 ادغام وجوب في نحو اطلب من طلب كنه أصله اطلب قلبت  
 التثنية فادغم للتخالف وتو عارضاً وبغيرها أي كوجوباً أي جازماً

في ان دغام تجنيزاً بلا ترجيح للتبادروا السيات في نحو  
 اظلم من ظلم كضرب اصله اظلم فلبت التأطاء فادغم  
 بجعل التأطاء اظلاً وادغم التأطاء اظلاً وادغم التأطاء اظلاً  
 الصور نحو اظلم وادغم ويجوز البيان لعدم الجنسية  
 في الذات وانتفاء المباعدة في الصفة في نحو اضطرب  
 واضطرب انظر حال في ضمير الكثرة او صلة له البيان  
 والاضطراب اكثر من ان دغام لعدم الجنسية في الذات وان  
 اختار في الاستعلاء والاضطراب ويجوز ادغام الفاء في الطاء  
 بعد قلبها فاء صاد او ضاداً لا تخاد بها في الاستعلاء نحو اضرب  
 واضرب ولا يجوز ان دغام بقلب الفاء طاء لعظمته في  
 امتداد الصوت ومعنى كان الفاء والاضطراب او ذال او زاء فلبت  
 تاو وادغم المباعدة تماماً في صفة التماس والجهر ومقاربتهم في  
 الخرج فقد عم أي الفاء وهو هنا ادال المقلوبة وجوبا في نحو فيها اي ادال  
 اذ مع التماس لا تدغم قويا اي فيجأ كما يفصح عنه الفصح على الوجهين  
 بقلب كل منهما الى اخر بعد قلب التا وادال في نحو اذكر واذكر  
 اصلهما اذكر فلبت التا وادال ثم ادال وادال وبالعلم فادغم  
 ويجوز اذكر بان طاءها ضعيفا لا مراً وادغاماً ضعيفاً بقلبها  
 اي ادال المقلوبة زايماً في نحو ازجر اصله ازجر فلبت التا وادال  
 وادال ما سبق في القرب والبعث ثم ادال زاء لا تخاد بها  
 في الجهر فادغم وضعفه لعدم قرب الخرج وعدم جواز  
 قلب التا وادال لعظم التا وادال في امتداد الصوت والفصح ازجر  
 بفك ان دغام لما ذكره بعد الخرج ومعنى كان فاء وادال يدغم  
 اي الفاء بعد القلب او يوقع ان دغام وجوباً على الوجهين







وجوز الهمزة ايضا فيه اصله ينتشر قلبت التاء ثا، لتقاربهما  
 مخرجا واحدا وهما ههـ واو غنت بعد نقل حركتهما الى الفاء  
 او سلبها وكسر الفاء للتقاء كما مر ويبدل في البدل اصله  
 يستدل قلبت والـ ثم ادغم في سبق ويعذر به العذر  
 اصله يعتذر قلبت والـ ثم ادغم في السابق فاو غم وينتشر  
 ثم المنتزعة اصله ينتشر قلبت والـ وهو زاء فاو غم ويسم  
 في البسم اصله بسم قلبت سين فاو غم وينتشر في النشر  
 بالسين اصله ينتشر ادغم كيبسم ويختصم في الخصومة  
 اصله يختصم قلبت طاء ثم صاد فاو غم وسعد ينضم الى التصل  
 وهو الترمي وفي الأصل ينضم ادغم بعد القلب طاء فضا وا  
 ويكظم في التكلم وفي الأصل يكظم ادغم بعد القلب طاء وينظر  
 ثم انظر وفي الأصل ينظر ادغم بعد جعل طاء فظاء ولا يجوز  
 في هذه العشرة المقبلة الاو غام بقلب الثاني الى  
 الاو لانه يكون زائدا ضعف استباحه الثاني الذي هو  
 الاصل مع كون قياس الاو غام قلب الاو لكونه مدغيا الى حرف  
 ثم جنس الثاني لانه يكون مدغيا فيه ينبغي ان يبقى على لفظ  
 على ما سباني هذا حرفا باب الاستعانة وعينه واما تفعل و  
 فاعمل فمضى كان فاو هما حرفا واحدا ثم حروف تشديد  
 مستصغر طفيل يجوز قلب ثا كهما الى احدي هذه الحروف  
 ان لم يكن ثا واو غامها فيما بعد القلب ابتداء بعد القلب  
 الى ما يقارب في المخرج ثم الى ما يجانس ما بعد في الصفة  
 في المخرج والجهر مع اجتناب الهمزة المكسورة في الابتداء  
 دون الدرنة والوصل فانها تسقط فيه وهي همزة الوصل كما

ولا يجوز في او غام ان يشاء التذكير  
 جعل عينه في ثا وسعد جازما  
 الاصل مع ان قلبه في الاو غام القلب  
 الثاني لان الاول  
 الاو وحرفا في جنس الذي ينبغي  
 هو المدغم فيبقى الاو ويجعل كذا  
 على لفظه ولان الاو اجعل كذا  
 جنس الاو غام وان كذا  
 بالتقية الا ان يمنع مانع من هذا  
 انقياسا على ما في السكون

مرة وان كان الاصل فيها بيانها خواثر سبب يدبرين وكذا ان  
 امثلة تفعل اصله تنترس في الترس سلبت حركة الاولى  
 فتعذر الابتداء فاجتلبت الهمزة فاو غنت في الثانية  
 وانا قل ينشد يد وكذا باقى امثلة تفعل اصله تنقل من  
 التقل قلبت التاء ثا لغربه في المخرج ومناكبة في  
 التمر ثم ادغم بعد السلب مع الاجتناب واو غم التمر  
 والاصل تنتر قلبت والـ فاو غنت مع الاجتناب واو غم من  
 التذكر والاصل تنكر قلبت والـ ثم ادغم في الجهر فاو غنت  
 معه واو اجبر في التجر والاصل تنزاجر قلبت والـ ثم زاء  
 فاو غنت مع الهمزة والسمع ثم السمع والاصل تنمع قلبت  
 سين فاو غنت والشفق من الشق والاصل تنشق او غم  
 بعد القلب شيئا واصدق في الصدق والاصل تنصدق  
 قلبت ثم بالسلب والجلب او غنت واضرع في الضراعة  
 اصله تضرع او غنت بالقلب فانسلب فاجلب و  
 اظهر في اظهار اصله تظهر واظهار في اظهار او اظهر  
 فاعلم كور من الامثلة احد عشر ثلثة للتفاعيل ثمانية للتفعل  
 والتلازم للتثنية والتنوين اثنتان وعشرون فاكفي بالنصف  
 غير انهم احتجوا بالاعتبار والسهولة الاستخراج  
 لدوي الاظهار فاعلموا بالاول الى الاظهار ونذكر النصف  
 الاخر ليسبع المتدريس بالانظار انا رس وانقل واو انتر  
 واو اكر واو اجر والسمع والشافق واصداق واصار  
 واظهار واظهار فتدبر في ضابغة البديعة تعقف على ما يقع  
 الصيغة وتبصر في نظائر نركيبة البديعة على عجائب الساليب



التأنيث

وَأَنَا لَمْ يَخْبُرْهُ إِلَّا كَمَا يَخْبُرُ الْغُلَامُ  
فَلَمْ يَتَرَكْهُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ وَهُوَ الْمَعْلُومُ  
لَا أَنْ الْمَعْلُومُ مِنْ بَيْتِ الْبُيُوتِ  
الْمَعْلُومُ تَامًا كَمَا يَكُونُ الْغُلَامُ  
وَلَا أَنْ لَوْ خَفِضَتْ عَنْهُ التَّارَافُ  
بِالْمَعْلُومِ الْخَفِيفِ مِنْهُ وَلَوْ خَفِضَتْ  
بَيْنَهُمَا هُوَ التَّارَافُ الْمَعْلُومُ بِالْمَعْلُومِ  
التَّارَافُ الْقَائِمَةُ لِلْبَيْتِ بِالْمَعْلُومِ  
مَنْعًا رَأً فَعَلْ وَفَعَلْ تَعْلَاهُ لِيَا كَلْبُ

مسلم بن عبد الله بن قيس

54

10

٥٩  
 التاليف على اختلاف المذهبين يا اهل السج وانا في السج  
 قفينا بعناية للفقهاء في بابنا الواسع في شرحه والرجوع الى باب اخر  
 للفظ الباب المصدر وجزء لفظاً او معنى في الكتاب  
 كذلك التاليف في ابواب السبعة المذكورة عليها الكتاب  
 او تاليفها او تاليفها في الواحد او تاليفها في الثاني للترتبة او التفسير  
 وقس على هذا الباب ما يأتي من خمسة ابواب وما لم  
 امثالها مما في الكتاب المستطاب في بيان احوال افراد المهور  
 واحكامها او في تحصيل ادراكها وجوز في مثله كون في بعض  
 التاليف او على و قد يوتي بها و اجمال المقام من باب الاول  
 من باب التاليف وان رقت نوبة تحقيق وتفسير في المرام  
 فعليك بشرح مولانا الاستاذ المحقق لانها ان كان  
 لم تصنف التفسير العلامة المستحق ذلك التفسير في بيان الافكار  
 فانظر اليه وفيه بالانصاف وعين العيان والمعاني الفار  
 ثلث عالم مثل في قبل من غير ان يشاركه في عجائب جواهر  
 الابرار وحقق منافع الرياض من طرف غائب الازهار وكلم  
 ترك الاوائل للا و اجتهت في الآي الجليية والجواهر نفعا الله  
 وجميع المستفيدين بها وسائر انوارها الجزئية كمره انبياؤه  
 الاخبار خصوصاً منهم نبينا صاحب الاخبار عليه وعليهم  
 صلوة وسلام الغفار وانا قد تم المهور على المعاني  
 الاربعة لقربه في الصحيح حتى عدة البعض كالمضاعف منه كما  
 عرفت وعلى المضاعف لكثرة فرداً ونوعاً وستيف  
 عليه وكونه بالنظر الى حرف واحد قبل المتعدي فالأخبار  
 به اقدم بخلافه وبعضهم قدم المضاعف عليه لا فربيه ترتيباً  
 قوله بخلافه في بعض ما في الكتاب في باب التاليف  
 والواحدة مسجلة



ثم الصحيح بقلة التغيير اذ ابدال الباء في احد حروف التضعيف  
 في مواضع مخصوصة آتية في بابها وكذا السكانة وحرفه بجلال  
 تليين الهمزة وتخفيفها فانه في محال كثيرة ولا تارة له نوعا بجلال  
 المضاعف فانه له نون واحد وواحد والواحد قبل المتعدد وهو اى  
 المهم المهموز مطلقا والتقييد بالحالي عن التضعيف وحروف  
 العلة يستدعي عند البحث عن اهل واول ووال واولا مع كثر  
 استطرادنا وقس عليه نعم اذ انبه عليه فيها كما يحكي في الادغام  
 وليس ذلك ببدء في كلام المصنفين الكرام ثم الهمزة في  
 اللغة الغز والضبط بقا عزت الشئ الى كفى ومنه الهمزة في  
 الكلام كذا في القاموس والناموس والصحاح وازاد فيه لانه  
 بضبطه قد عزت الحرف فانه من وفيها وقوس في اى شذبة  
 اذ دفع الاسم انتبهت فيكم الالخذ منه ايضا بهذا ثم ان اسم  
 المهموز يشعر من تمام الاصطلاح وان تركه بعضهم  
 ولم ير نظيره مصنف التحرير بل نقل عن تعريف الهمزة كما في اخواته  
 ولم يكنف بما يقدم من التقييدات وفي كفاية المتدبر فلكه واره  
 كافيا وغانيا في غنيابة المتبعي ويكذرا اية الالذيب ودينه  
 عجيب في كنهه ورسائله فانه مؤلف ليس بكتاب ومصنف  
 جيب والمرفق طبيب والتجزي من اذ وبتة نصبت فعليا جبرها  
 بعين الجيب فذلك الاصطلاح ما اى كلمة اشتقاقية بدلالة  
 المقسم او الكلمة الاشتقاقية التي كان مجرد عن الزمان وكذا  
 جميع المافعال في التعريف كما مر عن حاشية شرح الشمسية  
 للفاخر العظام احد حروف اصوله المقابلة بفعل غائبة الى باعتبار  
 اللفظ او المعنى اذ الكلمة من الالفاظ وتوحيها كما مر على مع الخلو

لا تنس

53  
 ولا تنس هذا فانه من ابرز خائبر تشيع وتظهر به السران  
 همزة في حروف التماهي فخرن حواكم وقائل والمهموز  
 مما صح اطلاقه عليه لغة وفصاحة بقوله فان كانت الهمزة  
 فاما اى في مقابلة من فعل يسمى هذا المهموز او ما كان  
مهموزا لالف والصدراى مهموزا فافوه او صدره وقد  
 يسمى القلق اى المقطوع لا نقطه الهمزة على قبلها بشذتها  
 والاول اشهر واظهر وكذا عليه اقتصر هو اخذ في الباب  
 الاول ولا صالته مثل به وان كانت عينا اى في مقابلة  
 منه يسمى مهموز العين والاولا كذلك وقد يسمى النبر  
 اى المتبور لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات حمزة ذكره  
 الشارح المدقق للمدرك حوسا اى الرابع كفتح وان كانت  
 لاما يسمى مهموز اللام والعجز كما مر وقد يسمى الهمزة اى المهموز  
 والوجه ظاهر تجيز بان وجوه التماهي بالمتحركات  
 وتمييز الالفاظ في المبرهات نعم كلما ازاد التناسب  
 ازاد التعاوب كما لا يذهب على اهل التجارث ثم ان الال  
 سالى الشوانى من فوائد المحقق التفتازانى في شرحه فخر  
 قدوة المحققين الزجاني فخره كفتح وبتة عدم التخفيف  
 وابتداء به واخرجه من البين اول ثم التخفيف الالهم بانواعه  
 ثانيا فقال ولم يخفف الهمزة مطلقا او كانت مبتدأ بها نائب  
 الفاعل اى قياسا فخرن حواكم على رايى وناسى اذ اصلها  
 اليه وناسى فانما في الشواذ وحذفها في مثل خذوكل  
 للتخفيف على من الاستغناء كما في قل وعبد وبتة ويسجى واما  
 تخفف ر لقوة النظم في الالبتداء فلما استغنى عنها لانه ليس

هذا هو الذي  
 في قوله  
 في قوله



مکانہ

الترتيب  
 وقال بعضهم لا بعد أو بان  
 ممكنا لأنه لو لم يكن يتوقف  
 التلقظ بحركته وهي غايضة لها  
 التلقظ بالفتح لم يتوقف على  
 التلقظ بالفتح وضر فيدور له  
 محل انه حقيق فيه وبشيء يند  
 منه وقد حققناه نوعا من  
 في اعتبار مع

46

والمعروف انهم صنفوا







فان قيل في قوله  
والتعريف

فلا يخلو اما ان يكون تلك الحروف اصلية او رائدة زيدت للحاق  
باصلة وقد تقدم او متعلق بزيادة او المعنى سواء كانت للحاق  
به لا معنى او حجة اي الاحاق من مبنيا الكلمة والمعنى والحرفان  
الا وبيان اي الاصلية والرائدة للحاق كالحرف الصحيح في محل  
الحركة وعدم الاعمال فيجوز نقل حركتها اليها لقوتها لا صلتها  
واو حكما ثم حذفها كبس الحرف على ما يقع بالياء الاصلية اصله  
شيء على فعل وسواء وقع بالواو الاصلية اصله سواء على فعل  
وجعل بيانه رائدة للحاق بحرف اصله جليل وجوبه بواو رائدة  
للاحاق به ايضا اصله جوفية فاعمل كسأل والتالفة وهي الزائدة  
قبلها لغيره والواو والياء يجوز جعلها قبلها اي الهزة مع  
جواز تحقيقها بفتحة ما قبلها من هذه الزائدة مقرونة مع لا واو التوكيد  
به حقة اصله خطية قلبت ياء للين عركتها قبل القلب في  
اجلة بجوارزها لتكن فان الصحبة مؤثرة فتقاء للقلب  
والتصرف فيها ثم ادخلت التثنية وقام الالف مع ما خطيا ثم و  
ومقرونة اصله مقرونة قلبت واو الما و لا يكتف بها من الواو  
تخفيفها بين يمينها ذكر انفا اثبات قرينة من ان كان او ساكنة  
فيلحق ان كان لسكون ما قبلها وليس فيها ما يسهو كها  
في الالف من الخفاء وزيادة الله وان نقل حركتها الى ما قبلها حتى  
تخذف لضعفها لعدم اصلتها ولو حكما وان كان ما قبل  
الهزة الواحدة المتحركة متحركاً فذلك تسع صور بالاضافة  
بضرب حركاتها الثلاث في حركاته الثلاث وهذه الجملة معتقة  
بالقاء ويؤيده ما في نسخة من الواو او المقصود بيان احكام  
الاقسام فالحركة يجوز وجوز ان يكون هذه جزاء وجوز تفصيله

جاء في بعض النسخ  
وجوبه بفتح الياء  
المؤنثة اصله جوفية  
وفتح العلة وهو اسم  
والواو فيها رائدة  
شدة الالف

الاصالة مقرونة واوها  
الاصالة مقرونة واوها  
الاصالة مقرونة واوها  
الاصالة مقرونة واوها  
الاصالة مقرونة واوها  
الاصالة مقرونة واوها  
الاصالة مقرونة واوها  
الاصالة مقرونة واوها

فان قيل في قوله  
والتعريف

فان قيل في قوله  
والتعريف

وبين التبع بقوله هزة مفتوحة قبلها الحركات الثلاث  
وهزة مكسورة كذلك اي قبلها الثلاث ومضومة كذلك  
ومثل لها بطريق التعديل بقوله نحو ان مائة مؤنثة مثله  
المفتوحة قبلها الثلاث بسنن ستميزين بسنن مثله  
المكسورة قبلها الثلاث رؤف ترون رؤف مثله  
لمضومة قبلها الثلاث ففي هذه التسع الصور  
التبع يجوز التخفيف على القياس والتحقيق اي قراتها  
هزة جوفية وايقاؤها على ما كانت عليه ونفس ذلك  
بقوله فتخفيف نحو مؤنث قبلها اي الهزة واو وتخفيف  
نحو مائة قبلها ياء لانه لو جعل جعلها بين المشهور الذي  
هو الالف في تخفيفها عما ماضى لقرب الالف  
وقد وقع قبلها ضمة او كسرة فاستكره وبما مشهور  
فرعه لان كل موضع يجوز فيه بغير المشهور ولا لم يجز  
المشهور امتنعوا عنه ايضا لئلا يتوهم ان المشهور  
جائز ايضا وقد عرفت ان سائر باب الالف والحكم على  
التقدير والنقيض ولا كان كذلك ابدلوا بها حرف حركة ما  
ما قبلها لان الفتحه كالسكون في اللين فقلب كما في الكون  
فان قيل لم لم تقل في سأل مع انها مفتوحة قلنا فتحته  
قويت بفتحة ما قبلها لان الشئ يجنبه بقوى ولا يمكن  
الحذف ايضا اذ لا يبقى من امرائها حواضرها ما يدل  
على ان ما قبلها تحركه لا يعمل لنقل فتحة القلب  
بين يمين المشهور القريب لكونه بالنظر الى نفسه

فان قيل في قوله  
والتعريف

فان قيل في قوله  
والتعريف

فان قيل في قوله  
والتعريف

فان قيل في قوله  
والتعريف



21

واستمر عليه  
 والمراد من اجتماع السوفيين اجتماعهم في  
 كلمة بلا فصل وأما إذا اجتمعوا في كلمة  
 وكان بينهم فاصل جازي فنفى  
 يجب التخييف ونحو ذلك آية  
 سماعهم ثم شجبوا أحدتهم بها  
 ويقال أو انت هذا وهمي به إذا وافق  
 الأصل أو انت هذا ما رواه والأصل  
 ما رواه قال فاصل قد نفى وجوب  
 التخييف السؤال أنتقل بالفصل  
 هذا به للكهول

حاشیہ  
فلاوی  
عطف



ان يكون الامم ان اخذوا خذوا من كل  
 او كل في سباق واحد لان اخذ  
 ليس بملتمس فيه تتبادر للذكر  
 لان في او من النقل ما ليس في اخر  
 واذا ما امر هذا فصح ما امره بفتح  
 ولي من واو افانبات الهرة افع  
 وهو واجد لنوال النقل خذ فخذها  
 الوصول بخلاف واخذوا اكل فانهما  
 بالحق

بالعلم



الآخر وقد حسن في هذا التفسير المشجع ولم يترك صاحب  
 المراج فانه قال واما كل وحده فمرفق فاحضن الى ما حقه  
 شاحه المدقق قطران ينزاه اظهار ان سر آر لا ولك  
 الاخبار كما هو شأن المصنف التحرير في الكفاية وغيره كالإله  
 وان حركتها اي الدهن ان وجب الثانية التي جاء منها التقل  
 المتناهي يا ان انكر ما قبلها اي الثانية وهو الاول ولو  
 عارضية لم يات حركته او انكرت اي الثانية لنفسها  
 لحيات حركتها وعارضية نحو جاء اسم فاعل اصله جاني  
 فليست الياء الفاعل ثم هو همزة او قلبت اياها اولاً  
 في الجاني في الاجوف فصار جاني بينين متحركين اولاً  
 بها ولو عارضية مسورة فقلبت الثانية ياء فاعل  
 كفاض فصار جاني فاعل ولم يجعل بينين لان في ذلك  
 لا يسهل الحركة فغلبت ثبوتها وما حفظها فيلزم جعل الجمع  
 بينها في الجملة ولم يترك الحذف بنقل الحركة لامتناعه وعند  
 الامام الخليل قلبت الاء الى موضع العين ويسمى هذا بقلب  
 المكان فاعل كفاية فوزنه قال لان الهمزة لو لم يتقدم على الياء  
 وقلبت همزة لزم اجتماعها التثنية الغاية فقلب المكان  
 ايهون وانه بان المحذور اجتماعها الياء وليس فليس كذلك  
 في شروء الشافعية والمراد بعجزها ولذا لم يسلط  
 المصنف التحرير مسلك بل سلك مسلك سيويه ومن  
 ضجه تبعه واية بالياء جمع اتم على فعال اسماء اتم بؤمة  
 والاصل الائمة والاصل كاتمة جمع حار فاجتمع في اوله  
 اتمتان الاول الى الجمع والثانية فاء الكلمة وكا القياس

قلب

اي في كل اسم فاعل ان جعلت المصنف الثاني  
 اصله على ما ذهب اليه في باب ما قبلها اي الثانية  
 مقتضى ان لا يلف الهمزة فصار جاني فاعل  
 ياء ثم اعلل اعلان فاعل فاعل  
 عنده وعند الخليل اصله جاني فاعل  
 اللام موضع العين فصار جاني فاعل  
 اعلان فاعل فوزنه قال ولم يترك  
 في البعداء اجتماع الاء في التثنية  
 المتحركين عتاة للشكوى لعمري

في باب ما قبلها اي الثانية  
 في باب ما قبلها اي الثانية  
 في باب ما قبلها اي الثانية

قلب الثانية الفاكائية والتهمة جمع الاء واليه لتكون والانفعا  
 الا انه لا وقع بعدها مثلاً فيهما اليان ارادوا الا وعلماً اولاً  
 وزحوة منها على الابدال الذي يقدمونه على الاء عام عادة التكميل  
 التحفيف ومنه تحفيف الهمزة وذلك لان وقع التحفيف  
 جانب الآخر اتم عندهم منه في جانب الاول القوة المتكلم  
 فيه على انه لو قدم تحفيفها عليه لاحتج الى كثرة العرق لها الياء  
 ثم لياها ياء ثم آتيا ان الحركة لها وايضاً ان قلب الالف  
 المفتوح ما قبلها ياء ليس يعقل ولا محذور بل المحذور هو  
 الالبقاء كالكسبة وآونية فلم يعلوا بل نقلوا كسرة الميم اليها  
 فادخروا ثم قلبوا بها ياء التحفيف موافقة كسرتها وتو عارضية  
 فمنها بقياس ارجح من ذلك وبما قررنا فقرر ان ما ذكره  
 المصنف التحرير تبعاً لبعضهم وهو المشهور بين البصريين  
 هو الا قرب الى القياس لما في المراج في الاول كما قاله شارحه  
 المدقق فالتمثيل بالائمة على رأي والمشهور قرأة الدهن  
 كما في الكشاف فافهم وجب قلبها واولاً كائنة تلك  
 الثانية في غيرهما او في ثالثة او صورة غيرهما اي غير الثانية  
 التي انكر ما قبلها او نفسها مما انفتح نفسها وانغم ما قبلها  
 او انفتح او انضم الى الصورة عين والاشب ان كانت  
 غيرهما او والافوا او فيها انكرت ان مثل هذا شائع  
 في عباراتهم باعتبار المعنى فتدبر نحو او يدم بغير ادم في الائمة  
 اصله ادم قلبت الثانية واولاً لتقل المفرط في الجملة وان  
 قوى المتكلم ومثلًا لتكسبه التكبير على الصغيرة ولان الواو  
 بين الالفين اخف في الياء بينها الالف السفلى والواو نظير

فاعل في التثنية  
 او على النظر

في باب ما قبلها اي الثانية  
 في باب ما قبلها اي الثانية  
 في باب ما قبلها اي الثانية



i

هَذَا طَبَقُ الْإِسْلَامِ فِي بَيْتِ  
الْحَكَمِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ  
فِيهِ عِلْمٌ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ  
فِيهِ عِلْمٌ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ

و زعموا وجب الادغام فيما وجب و  
 جاز فيما جاز لان اجتماع التثنية في التثنية  
 في مستغفر لان حذو في التثنية عند  
 واحد فزعموا يجب الادغام  
 انطلق بها فيفقدون اما الادغام  
 حيث ينفق اجتماعا حاشا في كلمة  
 بلاني صرنا امكن الادغام عكسه  
 لا يكون  
 ثمة الاخر  
 حذو الال جعله في الحذو واختاره  
 ايضا وحذو البسمة واخره في البسمة  
 وبها نفعوا في الحذو ما حذو في البسمة  
 واختاره واحدة الحذو في الحذو

والتجارة واحدة المختارة في التجارة  
وبابها فتح والمختارة في التجارة  
ايضا ومختارة السيرة والتميز في السيرة  
حزن المال جعله في التجارة والمختارة







المتماثلان او المتقاربان في كلمة او كلمتين او التقي احد المتلين بالآخر  
 في كلمة واحدة قد اختلفت بينهما باحد المتلين الاخرين على  
 سبيل المثال المماثلة والتضاد وما اختاره المقنن لخير  
 بنعا للمحقق عز الدين الزنجاني مع احضرتية اسبب بمعناه  
 التقوي الذي هو الادخال كما لو كانت وما فيه من التامح او  
 التحويل لشيوعه وسهولة فهمه المراد منه وظهوره صار  
 المقصود كالموضوح له كما اشار الى ذلك في الامتحان و  
 نقلناه فيما مر مرتين نظيره قولهم انهم مستتر تحت الفعل  
 ومثله وقد حققه المحقق في الامتحان ووضحه واستاذنا المحقق  
 في حاشيته بل يكمن ان يدعى ان صار حقيقة عينية في حيث  
 لا يختار الى القرينة فلا يرد ان الشبهة لا تكون قرينة للمبتدئ  
 كما في الامتحان بخلاف غيره في الاقوال الحسنة فان التبيان والاحتجاج  
 والبيان والرفع لوارض مع ما في الحسنة في المناجحة والتجوز  
 بل نوع تكلفات في بعضها كما لا يخفى فتدبر القسم الاول  
 في اقسامه نوعان النوع الاول منها ما مضى على كنهه في اول  
 المتلين المكررين كائنا او ملتصقا بلا فصل بينهما بحرف او حكم  
 او بعد فاصل اذ لو فصل مثل ز نزل لا يمنع الادغام كما سياتي في  
 القسم الثالث في مدح حال كونه مصدر كمنظر لا ماضيا ولا مورا  
 وفي مدة المرة ومدة النوع وكذا اي مثل ما ذكره نحو المفردين في  
 وجوب الادغام تنبيهها اي المرة والنوع في مدحان مدحين  
 بفتح الهمزة وكسرة وجعلها في مدح كركتين ولا يجوز ترك  
 العين في جمعها كما جاز في الصريح في تلفظ باجتماع المتلين  
 بلا ادغام وتوالي اربع حركات ولو تفيد مدح الادغام في هذا

واللامتين متساويان  
 لا دخل فيه

النوع

النوع ضروري لا مجال لتكره بسبب الاسباب ولو في كلمتين  
 نحو الم اقل لكم والنوع الثاني ما مضى على كنهه في المتلين  
 المكرران في غير فصل اي بدون كراهة الاول مثل امداد ومقيد  
 واحد ولا يكون فيه كحرف الاولى اي اولهما مع كنهها  
 نائب الفاعل بان يكون فيه الامثال الثلاثة مثلا او لو كانت  
 الاولى مدحيا فيهما يمنع الادغام لا متنازع اسكانها لانهما مبتدئ  
 للمدحمة الاولى في الثلاثة وقد مر ان ان كان كالميت لا يبين  
 نفس فضلا عن غيره في مدح في التفضيل ومدح في التفضيل  
 ماضين والثاني لخصار لغيرها في المضارع والامر والنهي و  
 السماع الفاعل والمفعول والزمان والمكان مطلقا كجملة ومدة  
 لا بعد مدح لا تمدد ومدة ومدة ونحو بنمدة ومدح ممدود وهذا  
 النوع في القسم الاول لا يخلو اما ان يكون في ما حرف  
 وقع قبل اول المتلين او ان يتحرك وحال ان ان كان في ما  
 حرف مدح بالرفع او المعنى وان كان ايضا لا يخلو اما ان يكون  
 حرف مدح او حرف صحيح بالوصف او الضافة فان كان في  
 ان كان حرف مدح غير قابلة للحركة بقرينة السبان  
 واوا او ياء او الف لا حرفا صحيحا او كالصحيح اذا كان مدة اولها  
 كاملة وقد يطلق هكذا ايضا على التاء هل يرتكك اليه  
 قوله حرف لين في حدة اجتماع ان يكون على انه قد جرى في  
 باب المتار ما يتعلق بذلك بحذف حركة اول المتلين اذا  
 كان مدة بنمدة او الامة او لبناء كاملة كحويصة ودوتية  
 في تصغير فاصلة ودابة فان المصغر ساكنة وضعا فهي كاملة  
 فلا ينقل اليها الحركة بل تحذف عنها ان ارتفاع الموانع يمنع

من العين فيهما او في التفاضل  
 متحرك او لا وادغام حرف اخر  
 فيمدح وهو يمنع لاعتناج السكينة  
 عذارة



و به بعضی آنست که در غایت خیر و دو  
غیر معجزه آنرا آن برکت است که  
بنا بر آنکه اگر چه وضع یکدیگر وجه الکلام  
میکنند و اما فی حدیثی که در آن است  
عکس است

فالغاية وأخلة في المعيا نحو ما أن ماوين ماوين ماوين  
 مادة ماوتان ماوتين ماوتات وأما جمع المكسر مثل ماوا  
 ومدود وسدد ومددة ومداد فليس يتماخض فيه لكونه  
 سماعياً وإن كان كذلك في بعضها وكذا ماودان ماوين  
 ومتماوان متماوين إلى آخرهما ونحو ماود تشديد وفتح وكذا  
 الأوائق ما ضياء معلوم كانه المفاعلة ومود مجزولاً منها وماود  
 ما ضياء معلوم كانه التفاعل ومود مجزولاً منه ولما كان مطلقه  
 أن يسبق إلى الوجود مما سبق أن هذا الحكم يأتى إلى آخر  
 تضاريفها بضمة ودفعه بقوله إلى جمع الموائت الغائبة  
 أو المني طلبة لكن الغاية هنا لا تدخل تحت المعيا فإن الأونام  
 فيه ممتنع إلى المتكلم مع الغير كما سيأتي نحو ماودا ماوت ماوتنا  
 ماودا حج ومودا مودوا حج وماودا عادات وكما أن هذا المذكور  
 أو مثله من نحو ماود حج مضارعها أي المدنورات معلوم ومجزولاً  
 ولذا أطلقه بوجه التثنية وجوب الأونام بحذف حركة  
 الأول مع لزوم الاجتهاد الجائز سوى ما انصرفه نون جمع  
 الموائت غائبة أو مني طلبة فإنه ممتنع فيه كما سيأتي ومن  
 كماودون وماودون وكما كبتاودون وتماودون فالتثنية اثنان  
 غالباً في مائة عشرة شعبة ولتصرفها السهول مثل بماود  
 بماودان بماودون تماود تماودين تماودان تماودون أما ماود ومعلوم  
 أو مجزولات فبماود وبماودان بماودون تماود تماودين تماودان  
 تماودون تماود تماودان تماودان تماودان تماودان تماودان  
 الله بخير لك آتاني ولذا قال كذا ما مضاعف انصرفه أي باحضره  
 الف الضمير وأتوه وأبأوه لأنونه كماودون فإنه سبب التثنية



و: مفتی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

والله اعلم بالصواب

في الكتب العشرة التي ذكرها المصنف في التحرير  
في العلوم وفنونها في الألفاظ



فيكون في القسم الاول فيندغم وجوباً بانصال نونه مع الموث  
 بمتنع فيه فيكون في الثالث فلذا استثنى عنها فبقى منه  
 وتقرىفات المستثنات والباقيات ظاهرات بحول  
اصلة لم يندغم كالم يندغم نقل حركة الدال الا وسما الى الميم فالنقي  
ككنا فحرك الدال الثانية اما بالفتح كخفته في نفسه  
او بالكر لانه الفصل في خبرك ان كان حيا مامرا او بالفتح لا يندغم  
 ضم عينه فان فيه نوع خفة للمحالات كما لا يخفى وقد سبق  
 وهذا في الالف وهو ان نسب الالف مضاف الى مفعوله و  
 ويجوز ان الالف لا يندغم لانها لا تخلو عن الاعتدال وترتيب الفضل  
 كترتيب الالف كسر فادخلها في الاولى في الثانية وصر لم يندغم  
مداب او متحركا بحركات الدال الثانية الثالثة على البدل عند  
 وهذا لغة بني نعيم فقدمه مع ان الالف لا يندغم قال الله في  
 تبارك وتعالى ولا اثنين تسكنه كما قيل لا يندغم ورافية  
 الميث والمقام ويجوز فيه لم يندغم بالظهور للمثليين نقل  
 الى ظاهره كون الثانية مع وجود الخفة به وهذا لغة اهل الجاز  
 وتس علبه اي ضالم يندغم مدغائبة او محابلا ولم يندغم  
 وصره ولم يندغم مع خبره ولا يندغم حال كونه نيبا ولا مدغائبة  
 او محابلا فيجوز في كل منها الالف بضمه بالثبوت وان ظاهرا وهذا  
 ان كان عينه معنوما وان لم يكن عينه معنوما لم يندغم بحركته الدغم  
 بالفتح والكر اي باحد هما فقد يحول يندغم كالم يندغم  
 كالم يندغم ولم يندغم من الالف ولم يندغم الالف ولم يندغم  
 من الالف كالم يندغم ولم يندغم من الالف ولم يندغم  
 اعني في يندغم

فيجوز في كل منها الالف بضمه بالثبوت وان ظاهرا وهذا  
 ان كان عينه معنوما وان لم يكن عينه معنوما لم يندغم بحركته الدغم  
 بالفتح والكر اي باحد هما فقد يحول يندغم كالم يندغم  
 كالم يندغم ولم يندغم من الالف ولم يندغم الالف ولم يندغم  
 من الالف كالم يندغم ولم يندغم من الالف ولم يندغم

اعني بمعنى هذا التشبيه انه يجوز في الالف بضمه مع فتح الدال  
 وكسره لا ضمته والالف لا يندغم وان لم يكن مضاعفا ومن هذا  
 القسم الذي يجوز فيه الالف بضمه والالف لا يندغم او المثنى  
 وجميع المذكورين في هذا القبيل كما عرفت المذكور ليس الموث  
 كذلك كما عرفت الكائن في الامر في طلب فان الغائب  
 كسائر المجزومات ليس فيه همزة وصل كما في الغائب المعلوم  
 لان المجزول كباقي المجزومات وفصل كبقية المجزوات بقوله  
 فان كان عين مضارعة معنوما فان كان في الباب الاول  
 وجه والخمس جاز بالظهور وان الالف بضمه مع الحركات الثلاث  
 فيندغم بضمه اصله امدد كما نفع نقل حركة الدال الاولى كالم  
 فاجتمع ككنا فحرك الثاني باحدى الحركات الثلاث كما مر  
 وادغم الاولى عينه واستغنى عن همزة الوصل فصار موحدا في  
 الحركات الثلاث ويجوز امدد بالظهور وان لم يكن عين مضارعة  
 معنوما بل كان مفتوحا او مكسورا وان كان في غير الثلاث  
 لم يندغم فيه الضم كما مر بل يلزم الفتح او الكسر فخره ونفع اصلها  
 اضره واخفض كالم يندغم واعلم وهو احد وانقد واعتد  
 استمد او امر مفتوحات او مكسورات في الالف والالف  
 والافتح والاشفعال وهذا حكم المضاعف وهذا المذكور اي  
 مثل حكمه بلافريق في باب الالف بضمه كبقية حكمه في الالف بضمه  
 العين في لفظ المثل في صورة الفتح واسما ركازا في الفتح  
 والفتحة كالم يندغم وان لم تكن مضاعفات حال كونها  
 او امر لا مواضي فيدغم في ثبات او مع التشبيه بان في ثبات  
 الى التشبيه بقوله يجوز في ثبات الالف بضمه وانقد  
 ان كين كالم يندغم في الالف بضمه وانقد  
 وان كين كالم يندغم في الالف بضمه وانقد  
 على الكلام

فيجوز في كل منها الالف بضمه بالثبوت وان ظاهرا وهذا  
 ان كان عينه معنوما وان لم يكن عينه معنوما لم يندغم بحركته الدغم  
 بالفتح والكر اي باحد هما فقد يحول يندغم كالم يندغم  
 كالم يندغم ولم يندغم من الالف ولم يندغم الالف ولم يندغم  
 من الالف كالم يندغم ولم يندغم من الالف ولم يندغم



وَأَقْعَدُ وَأَقْعِدُ وَأَسْتَعِدُّ وَأَسْتَعِدُّ وَأَسْتَعِدُّ وَأَسْتَعِدُّ  
 وَأَطْعَمُ مَعَ جَوَازِ الْأَوْعَامِ مَعَ قَتْلِ الدَّامِ وَكَسْرِهِ وَيُجَوِّزُ الْقَتْلَ  
 فِيهِ لَمَّا ذُكِرَ الْقَتْلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَعَ الْمُضَاعَفِ الْمَعْنَى مَا  
 أَمْتَعَ فِيهِ الْأَوْعَامُ وَالْتَفْسِيرُ مَا سَبَقَ مَا لَكُنْ فِيهِ الثَّانِي  
 بِسَبَبِ التَّعْطِيلِ الْفَعْلُ حَزْرًا عَنِ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ وَتَوَالِي  
 عَلَى مَا سَبَقَ بِاتِّفَاقٍ بَاتِّفَاقٍ الْمَحْرُكَةُ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ فِي الْمَحَلِّ طَبِ  
 مَفْرُودًا أَوْ مَشْتَقًى أَوْ مَجْمُوعًا وَفِي الْمَحَلِّ طَبِ مَفْرُودًا أَوْ مَشْتَقًى وَفِي الْمَقَامِ  
 وَحَدَهُ وَتَوْنُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ غَائِبَةٌ أَوْ مَحَلِّ طَبِ وَتَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ  
 تَوْنِ مَدَدَتِ بَشَائِطِ التَّوْنِ وَمَدَدَتِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ الْمَحَلِّ طَبِ وَمَدَدَتِ  
 الْمُضَارِعِ كَلَامًا ثَلَاثِي الْمَجْرُودِ وَتَوْنُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْأَفْعَالِ  
 وَامْدُوتِ مِنْهُ وَأَتَمَدَّتْ فِي الْأَفْعَالِ أَسْمَدَتْ فِي الْأَفْعَالِ  
 بِالتَّثْنِثِ فِي ثَمَرِهَا حَكَمَ الْمُضَاعَفِ بِهَكَذَا وَهَكَذَا حَكَمَ الْخَوَاصِرُ  
 مِثْلًا وَجَمْعُ رَنٍّ فِي الْأَفْعَالِ وَاجْتَارَتْ فِي الْأَفْعَالِ وَاقْتَعَرَتْ  
 فِي الْأَفْعَالِ بِالتَّثْنِثِ بِمِثْلَيْنِ يَفْقَهُ عَمَرَتْ وَتَصَارِيفُهَا وَأَنْ  
 لَمْ يَكُنْ فِي الْمُضَاعَفِ وَكَذَا فِي الْقَصْرِ أَيْ أَوْفَعَ الْفَصْلِ بَيْنَ  
 التَّثْنِثِ فِي الْمُضَاعَفِ أَوْ مِنْهُ وَفِي عِزَّةِ حَرْفِ أَيْ حَرْفِ  
 كَانَ حَرْفٌ عَلَيْهِ أَوْ لَا كَأَنْتَشَعَرُ وَمَعْدُودٌ وَجَلْبَبُ الْقَصِيرِ  
 جَلْبُودٌ وَكَثْرَتُهُ وَجَلْبُودٌ وَجَلْبُودٌ وَجَلْبُودٌ  
 الْأَوْعَامُ بَلَى جَبَّ الْأَطْلَافُ يَعْنِي أَنَّ الْأَوْعَامَ كَمَا يَمْتَنِعُ فِي  
 الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ بِسَبَبِ عِزَّةِ الْفَصْلِ يَمْتَنِعُ كَذَلِكَ بِالْفَصْلِ  
 لَا مَتَنَاعَ الْأَوْرَانِ لِلْحَاكِمِ كَوْنَهُ مَعْدُودٌ مَفْعُولٌ بِالْوَاوِ وَأَمَّا

لا بد من أن يكون  
 ما قبلها وبعدها في  
 لا بد من أن يكون  
 ما قبلها وبعدها في  
 لا بد من أن يكون  
 ما قبلها وبعدها في  
 لا بد من أن يكون  
 ما قبلها وبعدها في

بِالْأَلِفِ وَتَمِيدُ بِالْيَاءِ وَاسْتَعِدُّ بِالْأَلِفِ وَمَا فَرَضَ فِيهِ الصَّحِيحُ  
 مَعْلُوقًا شَرَفًا فِي الْمُعْتَلَّاتِ الْمَطْلُوقَةِ وَبَلَا كَانَ مَا فِيهِ حَرْفُ  
 الْعِلَّةِ وَاحِدَةً كَثِيرًا بِحَثِّهِ وَالْإِسْتِعْجَالُ مَعَ أَنَّ الْوَاحِدَ  
 قَبْلَ الْمُعْتَدِ خَارِجًا وَطَبْعًا قَدْ مَرَّهَا عَلَى مَا فِيهِ اثْنَانِ مِنْهَا وَلَمَّا  
 كَانَ الْمِثَالُ مِنْهَا مِثْلًا لِلْيَاءِ عَلَى مَا سَبَقَ مَعَ تَقْدِيمِ الْفَاءِ قَدْ مَرَّ  
 عَلَى الْبَاقِيَيْنِ فَقَالَ **الباب الرابع** في المِثَالِ الْكَلَامِ فِي  
 الْمِثَالِ كَالْكَلَامِ فِي الْأَمْثَالِ أَوْ هُوَ فِي الْأَمْرِ فَعَالٌ فِي الْمَفَاعَلَةِ مِنْ  
 الْمِثَالِ وَيُسَمَّى رَوْضَةً مِثْلًا مَا عِبَارَةٌ عَنِ الْكَلِمَةِ الْكَاشِفَةِ  
 مَوْصُولًا أَوْ مَوْصُوفًا وَالتَّخْفِيفُ بِالْمَعْتَرِ خِلَافَ الظَّاهِرِ الْمُنَاسِبِ  
 كَانَ قَاوِمًا لَا غَيْبَةَ وَلَا لَامَةً وَلَا كَلَامًا عَاكِدًا إِلَى مَا وَقَدْ وَفَّقَتْ  
 وَجْهَ الْعَوْدِ فَعَلَيْكَ وَبِالْقَوْدِ أَيْ مَا قَابِلُهُ فِي الْوِزْنِ وَحَدَهُ أَيْ خَوَلَهُ  
 مَنفَرْدًا أَوْ قَدْ وَحْدَ وَحْدًا أَوْ فُضَارَ مِثْلَ وَحَدَ الْهَاءِ حَقًّا وَفِي الْقَوْدِ  
 رَأَيْتُهُ وَحَدَهُ مَصْدَرٌ لَا يَشْتَرِي وَلَا يَجْمَعُ وَنُسْبُهُ عَلَى الْحَالِ عِزَّةً بَيْنَ  
 لَا يَحِلُّ الْمَصْدَرُ وَاحْتِظَ أَجْمَعُ بِهَرَسٍ وَيُونُسُ مِنْهُ بِنُسْبِهِ عَلَى الْفَرْقِ  
 بِالسَّطْحِ عَلَى الشَّهْرِ فَارْجِعْ إِلَى الْعَمَلِ وَتَدْبِيرِ أَيْ لَامٍ لَامٍ  
 وَأَمَّا الْمَعْتَرُ الْهَاءُ وَالْعَيْنُ كِيَوْمَ وَيَلُ وَالْمَعْتَرُ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ خَدِشَ  
 وَالْقَامُ فَلَيْسَ بِدَاخِلِينَ فِي الْجَنْسِ لِعَدَمِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ عِزَّةِ سِتْرِ الْفَاءِ  
 أَثْنَانِ لَيْسَ لَهَا مِثَالَانِ الْوَآوُ وَالْيَاءُ وَكَذَا تَرَكُوهُ وَلَمْ  
 وَلَمْ يَرْتَمُوا بِهِ أَنَّ الْحَقِيقَةَ عَزَائِدِينَ فِيهَا عَشْرَتَانِ وَاقْتَدَى بِهِمْ  
 التَّخْفِيرُ بِحَرْفٍ عَلَيْهِ لَا حَرْفًا صَحِيحًا وَلَا بِهَجْرَةٍ وَلَا حَالًا لِلتَّخْفِيفِ  
 فَانْطَبَقَ التَّخْفِيرُ عَلَى الْمَعْرُوفِ فَشَامِلٌ وَأَوْ أَوْ يَاءُ وَحَالُ  
 الْأَلِفِ مَعْلُومٌ فَلَمَّا مِثْلُهَا فَقَالَ كَوْنَهُ وَبِهَا مِثَالُ  
 أَمَّا أَوْ يَاءُ أَوْ يَاءُ لَمَّا سَبَقَ ثُمَّ إِنَّهُ أَرَادَ تَمِيدَ مَقْدَمَهُ لِلْمَعْلُوقِ

لا بد من أن يكون  
 ما قبلها وبعدها في  
 لا بد من أن يكون  
 ما قبلها وبعدها في  
 لا بد من أن يكون  
 ما قبلها وبعدها في



منها ما يكون الصلوة في وقتها

بمعرفة الاول  
وان لم يقع في عقد ميراث  
او في ذلك الى وقوعه كان  
مختصا به في كل موضع  
ففيه حركة و هو كغيره  
اشد في وتليج في  
كثير وان اوفان  
وحتى استي كل حرف  
قابل للحركة في التصغير  
والاعمال

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 بعد وكثير الغاية  
 ثم اذ كان في بعض  
 في القواعد والقياس  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 في القواعد والقياس  
 في القواعد والقياس

که ما قبله آنها ای نشسته  
من الامند او و الاشباع مع  
اصل المبحی بعد الکسر و بالیا  
آخره المدة بخلاف ما و اقبل  
عنه المدة و اعم التعلیل و انزل



المضارعية كالاسمية واما فيما خالفه في بعض الموت فاما في  
الاسمي في قوله وقد حذف الالف في قوله فبما خالفه في بعض الموت فاما في  
الثاني في الجوز والستة كذا في الباب الاول بالنسب  
فانه لا يبيح منه حكم التبع وانه محقق بجمع مع مرسوم العين  
كواو ووال وواو من باب ضرب ويشركهم فالواو  
اكثر ومرارا لا يجرى وجاء اقبست من القاموس فظاهر  
وجاء فاستخيت احسانها اي بك فاستخيت وتقلبه

متى بقبول حسن يجعلك الله في موسى فانه عجائب لا مع شئ  
جامع بين الحكم والعجائب فليست نظرها مع على ترتيب بديع  
وتبويب بديع لا يعاب ولا يرباب واولا كذا في قوله  
كفر وكرم وونا كذهب ووشى كفر ووجاه وداو  
وزرا هذا كودع ووشى ككرم ووشى ككرم ووشى ككرم  
عليه ولم اجد وكا وواو كوضع وكوا وواو كوضع  
بالسنة وواو كوضع ولم اجد في الالفين وان حاولت  
تحقيقها ففقدت في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
الوسيط لا يوجد في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
العربي سلكه في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
على الصحاح ففقدت في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
بجدة كذا في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
للفاضل في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
واو وقد اشد في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
وبياحة القاموس المحيط ففقدت في القاموس

المحكم بين سببه والعجائب  
تلفظ في كل ما يسمو  
كتب اللغة جمعاً وتفسيراً  
الدين محمد بن يعقوب  
ابو دى وقد بلغ في كتابه  
مجلدات في خمسة مجلدات  
وسماه القاموس المحيط  
الوسيط لا يوجد في القاموس  
العربي سلكه في القاموس  
على الصحاح ففقدت في القاموس  
بجدة كذا في القاموس المحيط  
للفاضل في القاموس المحيط  
واو وقد اشد في القاموس المحيط  
وبياحة القاموس المحيط

الاسم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم

حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو  
حذف الواو والواو

الاسم والعين لما مر ان المضارع لا يجرى الالف في قوله فبما خالفه في بعض الموت فاما في  
الاسمي في قوله وقد حذف الالف في قوله فبما خالفه في بعض الموت فاما في  
الثاني في الجوز والستة كذا في الباب الاول بالنسب  
فانه لا يبيح منه حكم التبع وانه محقق بجمع مع مرسوم العين  
كواو ووال وواو من باب ضرب ويشركهم فالواو  
اكثر ومرارا لا يجرى وجاء اقبست من القاموس فظاهر  
وجاء فاستخيت احسانها اي بك فاستخيت وتقلبه

متى بقبول حسن يجعلك الله في موسى فانه عجائب لا مع شئ  
جامع بين الحكم والعجائب فليست نظرها مع على ترتيب بديع  
وتبويب بديع لا يعاب ولا يرباب واولا كذا في قوله  
كفر وكرم وونا كذهب ووشى كفر ووجاه وداو  
وزرا هذا كودع ووشى ككرم ووشى ككرم ووشى ككرم  
عليه ولم اجد وكا وواو كوضع وكوا وواو كوضع  
بالسنة وواو كوضع ولم اجد في الالفين وان حاولت  
تحقيقها ففقدت في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
الوسيط لا يوجد في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
العربي سلكه في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
على الصحاح ففقدت في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
بجدة كذا في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
للفاضل في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
واو وقد اشد في القاموس المحيط ففقدت في القاموس  
وبياحة القاموس المحيط ففقدت في القاموس

الاسم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم  
باب علم يعلم العلم

باب علم يعلم العلم







حرف خلق ثقيل ولا طراو واما نحو يضع فمن الرابع وهو شواذه  
فلا يشرع في حصر بل هو لازم وكذا اني بلفظ القصر وقبل اصل  
يسع يسع بعد ففتح العين لزيادة التحققة لنقل حرفي مختلف  
ففتح بالفتح للمل عليه كاية التناحية الشيرالية وكونه  
تلقا لا حاجة اليه لم يتعد به التمرسول اشار الى التذوق و  
وقس عليه يضع وليس هذا لعدم التغير اذ انشأوا في كلامهم  
كثير في القول به عنه مذونة غاما الشيرالية في شروح  
الكتب لاسيما التناحية ويجوز مرادهم من المصدر الذي  
كان غا وزن فعلة بكسر الفاء وكون العين نحو عدة وثقة  
ومقة وحدة وبهية والاصل وحدة كثرة نقت كسرا وواو  
الى العين لنقلها عليه مع اعتدال فعلها وحذفت للموافقة له  
ولان التاكن لا يتدابه وقبل ثم التزم التاء فجعل لزومها  
كالغوص لم يحدف واو وصال لعدم اعتدال بواصل وقبل اصله  
وعد كعدم ففعل به ما فعل في وعدة ثم تنو من التاء حذفت لانهما  
في المناسبة ويزيد في الاختراذ لانه الاول يمتس بالمضارع والآخر  
اولى بالزيادة وقبل ويكن ان يقال ان الاصل وعد كقول حذفت  
الواو بحركة قياسا على فعله او لموافقة للفعل من مطالبهم ثم  
حركات العين التاكنة بالكسر لانهما في التثنية والتخفة كما  
يشهد له التذوق وضعفة فلهذا قاربناه واما مثل وبهية فان  
كان مصدر راكى قاله العام المازني فقليل نسبة بابوا واصل  
وان اسما للجملة كما في التفرع فقياس كونه جمع ولد و  
القاموس والجملة بالكسر وفتح التناحية كالوجه والجملة بالكسر  
جمع جهات التفرع واما فترعنا فحذف الذي هو كمال التخفيف

ولذا

ولذا قدمه شرع في القلب الذي هو باب التخفيف  
ولا بنا في ذلك ما يقال الاصل في الاعتدال الاسكان ثم القلب  
ثم الحذف فقال وثقل اي فاء المثال ان كان واو  
او الواو ياء في نحو ميعاد ومياد وميلاد وميزان اصله  
موياد ثم الوعد في القاموس والميعاد وقته وموضعه  
والمواعدة وكذلك التفرع وابعاد اصله او عواد افعال  
منه واستبعاد اصله ثم تنو عواد السفعال منه واجبر اصله  
او جمل لان كل واو ساكنة اذا كسر ما قبلها قلبت ياء وجوبا  
للعين بحركة التاكنة والستدعاء حركة ما قبلها للتجانس فاكاه  
الواو او بحركة غينا اصلها او بحركة نحو الغيتشاب اصله  
اعطو شاب ولا زما واصلها كان السكون والكسر كما ذكر  
او غار ضين كقول واما قدم ما قبله واو واحد ساكن او مكسور  
للوحد والاصالة والكثرة استعمالا وبحثا وفتح عنه  
شرع فيما قبله واو ان لعارض او واحد مضموم لم يقل  
واو الاجتماع واو ان تخرج كان في اول كلمة في المثال وجب قلب  
او ليرها حمزة فزارا عن اجتماع الواو ات عند العطف  
مع ان الواو بين ادا تخرجنا جسر بينهما الاشتقاق ما قبل  
ازالته نحو واصل جمع واصلته اصله واصل الا في فاء  
والثانية منقلبة من الالف لاجتماع التاكنين بالفتحة والكسر  
الغير المكتس كما في منوارب ولم يحدف احد منهما للالتباس  
ولم تقلب ياء لئلا يقع الالف العلوي بين التاكنين  
اياء والكسر فيثقل وقد كانت الحمزة ثقيلة للواو في الثقل  
ونقبضه في المخرج كما مر واو يصل اصله ويصل تصغيره اصل



فعل منه ما عمل في واصل واداسكن الواو الثاني لا يجب  
 بل يجوز قلب اوليهما حمزة لنوع خفة بالكون نحو ووري  
 على ارضه واورى على القلب مجرول واري في النوزي وكذا  
 لو كان الواو واحدا مضمونا في الاول لا يجب لا لتفاوت  
 وهي الشكر بل يجوز الاستغفار القصة عليه نحو وجوه على الاصل  
 واورجوه على القلب وكذا لو كان مكسورا كاشارة او مفتوحا  
 كحديث اجد اجد اصلاها ونار ووجد قبله ان كسا عيان  
 وكذا مثل او اصل ومثل اجوه في قياس مطر فاقوم والمصدر  
 الميمى مبتدأ خبره في لف في المثال الواو سرجه المضاعف في لف  
 للصحيح لانه اي المصدر الميمى منه في بكسر العين بخلاف ما في  
 من الصحيح فانه يفتح العين لانه ان سقط فاقوم وهو الواو  
 المستقبل كما لو عد والمو هب والمورث والموسع وذلك  
 لانه ما خزنه بسقوط الفاء في المماثلة له خولف بين الحكمين  
 تبين عليه ويناسب مستقبلة في الخفة لان الكسر مع الوجود  
 اخف في الفتح معها اذ المماثلة بين الفتحة والواو منفردة  
 وان ثبت فاقوم فيه كيوجل او كان المثال الواو سر مضاعفا  
 كيوجه في الفتح اي فالمصدر الميمى منه كما في صحيح اي هو الاصل  
 المقباس والرائب والمجيار نحو كيوجل ومود لعدم نزوح  
 عن المماثلة له فلم يجعل حكمه في لف حكمه ولان مستقبلة  
 لا لم يخفف مع ثقله لم يناسب قصص التحقيق بجعل الكسر  
 مع الواو في المصدر مع خفته لان ينقل الفتحة الى الواو  
 لادغام قل ان نفرا في بينهما فلما خافت الى الكسر كان  
 مجرورا بحمل والقياس على فعله يستدعيه على ما قالوا وكذا

اي كما

اي كما مصدر الميمى اسم المكان والزمان منه في لف  
 الصحيح لانه في جميع الابواب الستة بالكسر قياسا  
 مطروا سواء ثبت فاقوم في المثال او سقط منه نحو  
 موعدا في لف في حيث مجيء في جميع الابواب كذلك  
 والا فليس في لف له مخففة به او هو كمفرب وموجب  
 ومقنعة القياس على الصحيح موجب بالفتح كما اذا كان مصدرا  
 ممثلا لكان لكان استعمالها كثيرا بالنسبة الى المصدر الميمى  
 جعلها مفعلا بالكسر لتخفيف الذي يعرف بالذوق بعد  
 ان لم يكن اي بعد عدم كونه مضاعفا فان حكمه في المضاعف  
 كما في صحيح كامة والمشرور ان المصدر الميمى في المثال الواو  
 في في جميع الابواب كما اسم المكان والزمان بالكسر ثبت  
 فاقوم او سقطا والنحرير لم يرتفع به وقار في المعانة وان  
 شئت ضبط هذا المقام بحيث ينفتح لك المرام فالسمع  
 ما نزل عليك في الكلام حتى يشبه اليك بناء الانام  
 اعلم ان قياس المصدر الميمى والزمان والمكان في المثال المجرد  
 مخفف على وزنين مفعول بالكسر وهو المصدر المثال الواو  
 المحذوف فاقوم في مستقبلة والزمان والمكان في المثال  
 الواو اي في مفعول بالكسر او لم يكن معتل اللام ومفعول  
 بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك  
 في المرام فانه غير موجود في كتب الانام وانه في مذاق  
 الانام وقد مثل فيه كثير ان قيام انتم وول فرغ من الواو  
 الواو في شرب في باب الياء التي في الذي كان في المثال فتقلب  
 مطروا واو في نحو او قفا مجرول ما في باب ال فاعلم في بقية

فقالوا انما



اصلها اي قضا ويوقف معلوم مضارعة او مجزولة فهو في  
بعض النسخ وهو الالف وموقف اسم في كل او مفعول  
منه وكذا جميع متعقباتهم فانهم لان كل ياء او ايم  
ما قبلها قلبت واو وجوبا سواء فاو كانت الياء او ياء  
اي الفاء عيناً اصلها او ياء ما من النجاس والاسماء  
والدين ولما كان لا فاعمال المنار احكام خاصة ينبغي تبينها  
للعامة بل للخاصة بنه خليفها بقوله واذا بيت انت  
افتعل في المثال واو يا كان او ياء قلبها اي قلب انت  
الواو واياها ومثل هذا شائع بالنسبة الى الظاهر والافاء  
الافراد لا انفصال تام تدفع الثقل وتناسب الجوار وكثرة  
الوقوف كثرات في وراثت بالضم والوراثه والاستواء  
استفعالاً فقدم معلوم والمجزول غير المعلوم في ثاء الافعال  
لزيادة التحقير في جميع تصاريها الممكنة المستعملة في  
بتعد اصلها او تعد بوضع معلومين او مجزولين متعديين  
العين ومختصة بينهما العدة وفي الفاعل وناسي يقولون  
ابتعد بانعد فهو مؤنعد بالهمزة انتهى اتحاد او اتحاد  
منصوب مفعول مطلق للعوامل الثلاثة على التنازع او البول  
او لا يجر كبرها بعينه على الكتابة ولم يعد ليكون افيد وال  
لا يعرب المصدر ورسم الالف وكذا الاسم في  
متشرات راء البسر فانهم ورع غير ما ذكره قوله ويسقط  
الفاء الى هنا وعامل انصرف قوله لا يعمل في المثال واو او  
ياء او المثال والمراد فاؤه بل يكون فاؤه او المثال كالحرف او البناء  
الصحيح في عدم الاعمال لعدم مقتضيه او وجوده فانه في البعض

خو وعد معروفة وعبد مجزولاً واعد مؤنود اسم فاعل و  
ومفعول اشياء لا مثله الواو في المثال في الجرة وخو او عد  
في الافعال وعد و واعد و توعد التفعّل وتوعد و  
توعد في التفاعل والتوعد الاستفعال معروفات او  
مجزولات في جميع متفقات الا مثله الفائية وكذا اي ك  
ذكره الواو في عدم الاعمال الياء في مثل بسر و بسر  
معلوم ومجزول في الياء بسر و بسر التفعّل  
والتفاعل وعجز ذلك تمام يوجد منه مقتضى الاعمال من  
مطردات المذكورات وتصاريفها فتدبره فتنش في التمثل  
بالعدو والعطف كما هو من عادات الشريعة باللفظ  
**الباقي** في السبعة او للاربعة فالتصنيف للتبشير  
او للمرتبة في بيان احكام افراد جنس الجوف او في تقييد  
ادراكها فقدم على الناقص للتقدم والتفسير ورثه في المتكلم  
وحده الذي هو الالف على الثلاثة بالاعمال بخلافه ولان  
بعضه لا يعمل كالجوف بخلافه فتقرر وهو اصطلاحاً ما كلمة  
اشتقاقية كان عينه اي ما يقابل من فعل وحده اي منفرد  
يعني لا مع لامة اذ لا يكون لغيره حرف علة مطلقاً وانما  
سمى فيه الجوف امر ما يتعلق به محلو وسط الذي كالا جوف  
غير حرف صحيح او بوقوع حرف العلة فيه فكانه جوف حال  
وقد يطلق عليه ذو الثلاثة لامتزاجاً وجميع الجوف  
مع مرسوم الفاء نحو آب وآل كفال من الواو وبها اصل  
اوب واول اي رجع ومع مرسوم اللام نحو جاء ثم الجي  
اصلها جيا كبا ر ولا يجي ولا يستعمل في باب الالف



و عالم الالباب يحكم التبع والواو لا يلحقه ثم يفعل بالكرة  
 ولا يلحقه ثم يفعل بالقلم السماع لانه لو جاء كذلك  
 يلزم قلب الواو ياء و اياء و آو بعد نقل حركاتها الى ما قبلها  
 فيلزم احد هما بالآخر فلم يتركب لعدم الغزوة ولما كان  
 مالا يعمل في الاجوف منطبقاً نوعاً وبضبط انواعه يستعمل  
 بيان صنوايه ما يعمل منه ضبطه اولاً و بيته واخرجه من  
 البين ابتداءً وان كان بيان ما يعمل وضبطه النوع اعلا  
 اعظم بحثاً فقام ولا يعمل ولا يعبر منه اى الاجوف مطلقاً  
 ولو جوازاً بل يصح على خلاف التغييرات القياسية حكم الاستواء  
 صبيحاً العجب بالاضالة وبما ما افعله وافعل به فهذا شروع  
 فيما لا يعمل مانع لعدم تصرفها بالتثنية وجمع وعبر بها لانها  
 جاريان مجرى ضرب الامثال فلا يغير ان كانا مستقراً في معنى  
 كالامثال فكانت لساناً منها لم يخل في الاعمال عليها نحو ما قوله  
 واقول به وما يبيع ويبيع به كما انصرف وانصرفه ولا يعمل منه  
 افعل ايضاً سواء كان افعل او اجوف منه صفة مشبهة  
 نحو السوء وايضاً والخور واللين كالحمر او للتفصيل نحو احوط  
 واقول للالباب يفعل المتكلم وحده منه وانت تعلم  
 ان الفعل اصل في الاعمال لنقله وكثرته استعمالاً وفرداً  
 ونوعاً كما مر مراراً ولانه محمول على فعل العجب لا جرائها مجرى  
 واحداً فيما يجب ويمتنع ويجوز حيث يجب بناءً على الثاني  
 المجرى ويمتنع من اللون والعجب مستحق حتى قبل ان فعل العجب  
 مستحق من افعل التفصيل فافهم ولا يعمل ايضاً المصدر  
 كان على فعل بفتح الفاء وسكون العين كقول ويبيع للتحفة

بها واصالة التحفة في نفس الامر واما مدركاته مطلقاً  
 فعل التحفيف كما كما تحفته ولا بناء المرة من المصدر  
 نحو قوله وبيعة لان الواو والياء اذا سكنا سكناهما  
 اصلياً لا عارضياً وانفتح ما قبلها لا بعد ان لا ذكر انما وجود  
 التحفة واصالة التحفة و دوران الاعمال والتحفيف  
 على دفع التثنية ولا يجوز بل يمتنع تحريك العين واولاها  
 بالفتح يجمع بناء المرة في الاجوف كما حركت بل وجب  
 فيه في غيره على ما سبق في باب تصحيح النقل في خبره وتوما  
 بالفتح ولا محالة حتى تنقوي على تحته كما في بناء النوع  
 عند القبائل الا عند بني همدان فانه عند هذه القبيلة يجوز  
 التحفة والطره قال فكلهم في صفة النعامة اخو بينات  
 ربيعاً متاوب هذا نحو قولك وبيعات بالاسكان  
 او الفتح ثم عطف على القريب او الاصل قوله ولا بناء  
 النوع منه اصلاً الا وقت ان او بان يكون عينه واولاً  
 فيعمل فتقلب واوله او عينه ياء سكناً وانك راها قبلها  
 وضماً وقد مر ان كل ما كان كذلك وقلب كذلك  
 فالكبرى مطلوبة والنتيجة في الشكل الاول بالمدعوى في الميثاق  
 مشارة ونظاير في الاحكام مفاضته ومدار كل ذلك  
 على الاجازة في تركيب مضاعفة وقد يعكسون في اساليب  
 مضافة نحو بيعة ومبنة اصله مودة بالكسر ويجوز اى  
 ولا يمتنع في جمعه اى بناء النوع تحريك عينه بالفتح لانها  
 تنقوت بالكسر على فتح الفتح بخلاف المرة ويجوز بقاؤه  
 على السكون الوضعي نحو بيعات لان الفتح نونه نقل



من حيث انه حركة حتى كرهوا نوالى اربع فتحات ايضا  
مع قطع النظر عن ذلك النعوى ولا يعقل ايضا مبالغة المصدر  
نحو تقول وتكبان لانه يفتى الى حذف فيلنفس فانه لو اعل  
لنقل حركة الواو والياء الى ما قبلها وقلب الفاء كما يتبع  
الفان تحذف احد هجا فصار نقلا فيلنفسى بحول مضارع  
قال اذ الصفحة حقيقته ربما لا يدركها الابع مع الاستماع الاول  
ومن البعيد ولانه ليس على منطوقه وكذا نحو قولى وكيبلى  
والوجه له نحو البيان غنى ولا يعقل صيغتها الاسم لانه بالاضافة  
نحو مقول ومقوال ومجيد ومجيد اما مقوال ومجيد فافادتها  
لو اعل فصار بعد القلب والحذف مقالا ومجدا عالم بعدانه  
مفعول او مفعول في الاصل ومفعول ومجيد منقوصان ومخفقان  
منها كما قيل في مذ ومنذ فيكونان في حكمهما في الصفحة وعدم  
الاضلال ومن شراها الاضلال لعدم التباس والاحكام او بمعنا  
بلا نقص بل بها اعلان ايضا بالتراوف فجعلنا تابعين لها في  
اللفظ كما في المعنى على ان يشرها القلب في الاسم ان يكون  
مناسبا للفعل بموازنته له ومباينا له يكون الترادف فيه لا يزداد  
على الفعل او يزداد ولكن حركته يغير حركته او مشايرها واوه او  
ياؤه بالف مقبولة وبها مضافان له في كل وجه والنواور كما  
كالمعدومات ولا اسم فعل نحو قول وكبان لما مر انه لا يكون  
انما هي حبيبة واحدة ابد الاستفراء وكذا لم يجرى من غير التلافي اصلا  
انفلا وهو هذا يظهر وجه اخر لا مثاله السابقة فافهم ولا يعقل  
ايضا ما اجوف او الاجوف الذي عدد اربعة ابنية وابواب  
اي كلمات استفاقية منها البناء الاجوف المراد فيه

وبين الاربعة المستثناة بقول افعلى نحو اقام بغير اقامة  
وابارح نحو واقتعل نحو اختار نحو اختار نحو اختار نحو واقتعل نحو  
انفعل نحو انقاد منقاد وانبارح نحو واستفعل نحو استفاء  
واستبارح ومثل اقيم بقام واختير نحو وانقيد بيقاد له  
واستقيم يستقام فيه وكذا اليائيات معلومة ومجولة  
ولذا اطلقها ثم ميسر ومثل ما عدد الاربعة فقام  
نحو قول وميسر ثم انفعل مطلقا صلا فقول وميسر بالانظر  
كحركة لان الواو والياء فيها قد زيدتا للبناء والمعنى  
فلا يغير ان لئلا يخل الغرض على انه يلزم الاضلال في  
الاضلال اذ لو اعل بان نقل حركة الثانية الى الاولى  
لكونها كما يصح تكون فلانية لانه لا يصح هنا لعدم الصفحة  
وقد عرفت ان الجنب بالجنب يحذف بنقوى فقلنا  
يلزم قلب الاولين ايضا الفاء نقلا ما قبلها و  
وتحركاتها بحركة لازمة فيلزم الانتفاء المحذوف فيها حذف  
يلتبان بالتلافي ولو لم تقلب الاوليان فيفعال  
اسم فعل وهو التلافي قبلي كسابق وقد علم انه لا يجرى  
بالا واخر وايضا للتلافي قول الغرض الذي هو الجانبة بعينه  
اذ الاعتناء بالمعنى ليس كغيره ولانه لا بد ان يكون ان كانت  
فاء كما قبل ونحو قول وسابير المفاعلة لعدم مكان نقل  
حركاتها الى الالف لانه ساكن دائما وصفا لا يغير حركته  
اصلا وقد اتى به لبناء والمعنى فلا يغير مع ان الحقة حاصلة  
على ان الساكن ليس بفاء وقد قيل يلزمه كما عرفت انفا  
ولا بد من اى لا يقع الادغام بجعل الالف واو الضرورة



ضم ما قبله ايضا اي لا يعمل في معلوميهما وينها هو الالف  
الاظهر في محموليهما مع وجود العلة ولو بعد قلب  
الواو باء لتلا يثبت بحمول فعل في التفعيل او قد سبق  
ان ارتفاع الموانع في الالف حكمه في رسم ومعتبره والابتداء  
منها نحو قول لا قول وسو لا يستعمل بالادغام بعد  
القلب نحو تقول وتبين في التفعيل وتقاو او عاير  
في التفاعل لما مر انفا ولا بد من ايضا كذلك في محموليهما  
اي التفعيل والتفاعل مع وجود الداعي مانع ان يلبس بقوله  
لتلا يثبت بحمول تفعيل نحو تقول بالبيان لا تقول ونحو  
لا غيرة بالقلب والادغام وما تحدا الاربعة نحو السود  
وابيض كذا بخل البنية لانه لو اعتد لنقل فتح قلبت  
الفاء استغنى عن الهمزة فصارت وياض فالبس بفاعل  
مدغى نحو ما وحملا على سود والتلا في كماله المحقق سعد  
الدين والسود وياض او لو اعتد لا لبس بعد الحذف  
لالتقاء وان استغناء بفاعل مدغى ايضا وكذا اي كما ذكر  
في عدم الاعمال والادغام جميع تصارييف هذه الكلمات  
او ان بواب المذكورات من نحو قول الى ابيات من  
من الامثلة المختلفة والمطردة اي المتفقة وقد مر في  
في الاثر وما اخرجه في البين ما لا يعمل في الالف  
شعره فيجاء به ما يعمل منه ولله ورة حيث يستعملها  
ولم يخلو ولم يخلو ما لا يعمل ولقد افاد ما يعمل واجاء حيث  
فصل اعتدال كل باب ونوره فيه ولم يخلطه في ترتيبه  
وترصيفه وسهل مراجعته وحفظه ونوسه فقال لا يعمل

فان

قياس مطردة او بغيره ما تحدا في المذكورات  
معها وهو انما هو او تصارييفها معها واعتدال اي ما اعتد  
مطلقا حتمه انواع عدم ان الامر في الاعمال الفعل  
التعجيل الكثرة الاستعمال والسرور والتواقي المثل  
في المضارعة ثم غير التلا في منه ثم الموازن له من  
الالف ثم بغيره هذا مما استنبطه من جواب كلامهم وزوا  
مرافهم بل هو المنصوص في كلام بعضهم فاحفظ بنفوسكم  
في المواضع العديدة لا سيما في الامداد والاحتياج  
الكثرة الاول المعروف منها او اولها قلبت اي ما اعتد  
واو كان او باء الف مفعول القلب مبتدأ بغيره حاصل  
او اخر كذا التثنية بالنظر الى نظامه وان قال فراد هو  
النظام قد تبرر وانفتح ما قبلها ابتداء وانما قلبت لا  
الف لان كلا منهما مقدز كرتين فاذا انضم الى ذلك  
حركة وحركة ما قبله اجتمع اربع حركات سواء ايات  
ولو تقدير فقلبوا هما الفاء بحصل نوره حقة بالمجانسة  
وقد مر انه حرف يؤمن معه في الحركة نحو قال وبارك في القول  
والبيع والنفاد في النفود واختار في الجيرة ونحو ينقاد  
ويختار بفتح الياء وضربها ونحو منقاد اصله منقود واسم فاعل  
او مفعول واختار اصله محنية كذلك والقلب الفاء واقع  
في جميع مطردة انما وان حذف لداية ما في بعضها وبسج  
ويجحد فقام في الوحدة فيهما اي نحو منقاد ومختار لفظ  
الفاء والمفعول وتختلف التقدير اي تقدير مما كما اشترنا  
اي اصلها المرفوض في الاصول في كلام العرب العرباء مرفوض

وذلك القلب



مثلاً لا يقولون في السبعة منقود "كراً" أو فتاحاً بل منقاداً  
كما أنهم يقولون قال لا قول فتقل منقاداً من المشرك فاعرفه  
ينفعوك ثم أي بعد قلبهما الفاء أن يجمع بين كينان أحدهما  
الف والآخر الآخر محذوف الالف المقبولة البتة أحرف العلة  
نحو انقذن أصله انقذون انقذون قلبت الواو الفاء كثرها  
وانفتار ما قبلها فصار انقادون فحذف الالف لتساكنين  
فصار انقذن واختبر أصله اختبرين فاعل كانقذن معيول  
حال منها لا يجوز لين فان أصلها انقذون واختبرين  
بضم السهمزة والفاء والتاء كسر الواو والياء فتقل  
كسرتها إلى ما قبلها بعد سلب صفته لتقل الواو في الأول  
بلا لا تملك ما قبلها فحذف للتقاء فالحذوف باء مقبولة  
أو أصليته وما زاد عليها بالخط أو مستتر بها إلى آخرهما والآخر  
واخل أيضاً نحو انقذت انقذت انقذت انقذت انقذت  
انقذت انقذنا واخترت اخترت اخترت اخترت اخترت  
اخترت اخترنا ونحو ينقذن أصله ينقذون جمع للمؤنث  
انقائبة وتنقذن جمع المؤنث المحيطة ويختبرن ويختبرن  
معلوم ومجهولات ونحو لنقذ ولا ينقذ ولم ينقذ ولم ينجذ  
وأصلها وإعلالها ظاهراً والمحذوف فيها للاجتماع بالقلب  
الالف المقبولة وقوله في ما من الثلاثي المنتصر به ضمير  
مختلج وهو السبب للتعبير بظرف لغو به بدل تبدلاً  
حركة الفاء منقولة من الفتحة الخفيفة إلى الكسرة أي  
تزال الفتحة وتؤتى بها مكانها أن كان عينه ما أو واو أو  
للاقتضاض الحقيقي فافراد مكسورة لا أو العين أو حرف

العله

العله لتدل أي الكسرة للجنسية على الياء المحذوفة بعد  
قلبها الفاء لتساكنين الالف ونم الفعل أو على البنية أي  
البناء والبيت وهو فعل بكسر العين الذي هو الواو المحذوفة  
بعد قلبها الفاء يعني في البيع أصله بيعت قلبت الفاء فحذفت  
لتساكنين الالف والعين فصار بعين بفتح الفاء ثم كسرت  
لتدل على الياء وقيل في اعلال مثل قلن وبعن نقل فاعل بالفتح  
إلى فعل بالتضم في الواو وترويع لكسرة الياء فنقلته حركتها  
إلى ما قبلها بعد سلب حركته فحذف للتقاء وهذا وإن كان  
أيسر إلا أن الأول أقبح وأشبه وحقق في الحذف أصله  
خوف من كعلم فاعل كبعن فصار خقق بالفتح ثم كسرت لتدل  
على بنية وضمنه ومراعاة بيان البنية لتعلقه بالفتح حيث  
أمكن أو في التفريق بين الواو والياء في فترك التفريق بينهما  
في فعل ما بكسر والتنزيم وأجبل الأمر على القرائن لأنه إذا عرف  
الوزن والجهينة عرف معناه والمخصوص المقصود بخلاف  
نحو قلت قاله الخبر في المعاني إلى آخره أي إلى بعنا وحقق  
وتبدل حركته منها إلى الفتحة بعد الحذف أن كان عينه واو أو  
مفتوحة لتدل الفتحة للجنسية عليها أي الواو المحذوفة بعد  
قلبها الفاء نحو قلن وأمثاله إلى آخره وإنما يراعى فيه بيان البنية  
بالبقاء الصحة بعين ما ذكره العلة لعدم إمكان الدلالة عليها  
فيه لموافقة حركة العين حركة الفاء فان اختلاف اوزان  
الفعل الثلاثي بحركات العين ولما لم يكن التنبه على البنية  
في فعل بالفتح راعوا فيه التفريق بين الواو والياء والفتحة  
التدلي على الجنسية أو الواو نقل حركة العين مطلقاً إلى ما



قبله واذا كان العبد او ياء و ذلك انقل ثابت اذا اخر كذا  
 اى الو او و الياء ياتي حركة هاء و حال ان ما قبلها سكن  
 صحيح لا حرف علة اذ لا ابدال فيه كما مر كقول و يتبع و تقول  
 و يتبع على قول ولا يصح تحريك اذ ابدال ليس بالنقل كقول  
 نحو يقول اصله يقول نقل ضمة الو او لنقلها الى ما قبلها لفتح  
 فبقى الو او على حالها كوزها وانضم ما قبلها و يتبع كيقول  
 و يتبع مصدر ميمي واسم زمان او مكان اصله مبيع بكسر  
 الياء و ابيع ما ضا مجزول لا فعل او مضارع متكاملا منه  
 او من الثاني والاول هو ان ظهر فتحة بر و يتبع مضارعا معلوما  
 منه و البيع ما ضا مجزول او مضارعا متكاملا لا يستعمل  
 و يبيع مضارعا معلوما منه و يبيع فاعلا من الافعال ولو  
 لا هذا لا يمكن حمل قوله و يبيع عليه ولا وجه للعكس  
 و يتبع اسم فاعل من الاستفعال و كان بعد ابدال  
 النقل ابدال اخر في بعض المواضع اشار الى التفصيل بالثبوت و بدأ  
 فقال وان كان العين و او الكسرة تقلب العين او الو او  
 بعد نقل حركته و هي الكسرة الى ما قبلها و مفعول تقلب  
كوزها و ليزها و انك ما قبلها و هو من و واعى الياء ففیه  
 و اع بلا مانع نحو اقيم و ض مجزول من الافعال اصله اقوم نقلت  
 كسرة الو او لنقلها عليه الى ما قبله ثم قلبت كوزها  
 و انك ما قبلها ياء فمدت و يقيم مضارعا معلوما منه اصله  
 يقوم فعمل فيه ما عمل في اقيم و استقيم ما ض مجزول من الاستفعال  
 اصله استقوم يستقيم مضارعا معلوما اصله يستقوم  
 و يقيم اسم فاعل من الافعال اصله يقوم و يستقيم اسم فاعل

من

من الاستفعال اصله مستقوم وان كان العين من الافعال  
 او عنة مفتوحا سواء و او كان او ياء قلبت العين او  
 الو او الياء قال فراد للتثنية و القاء بعد نقل حركتها الى ما قبلها  
 لو جوه الداعي و عدم المانع و لو حكى لحركاتها الاصول  
 و النقل ما قبلها ان اى في الحال مبنى على الفتح و ما  
 ذلك ان للتخفيف و لو قليل و ابدال الماضى الثاني  
 المعلوم نحو يقال اصله يقول و يربا ب اصله يربى  
 في الحقيقة معلوما او مجزولا و اقام و استقام املاها اقوم  
 و استقوم معلومين و يقام من الافعال و يستقام مجزولين  
 و مقام و استقام و مقام بالفتح و بالعكس اعلم انه قال  
 صاحب الكتاب في قوله تعالى مالك يوم الدين  
مجري مجرى المفعول به و الامام البيضاوى اجراه مجرى  
 المفعول به و قال العلامة الشريفة و مجرى بالضم اسم مكان  
 مجازى و يجوز الفتح و انما خرج الضم للتناسب و الفاضل العلم  
 اختار الفتح في محل ليس هو محله بل مجرى في الجاهل ثم قام  
 نعم لوجعل مفعولا مطلقا كان ان ظهر التناسب التقليل  
 فاذا علمت حال المجري فقم عليه المقام و اجزه مجزاه  
 فانه ذاهب مذهبه و قائم مقامه بحسب المقام و كذا  
 المناب فليتبصر حال كون هذه الثلاثة او سواء كانت  
مصدرا او مكانا او زمانا اكنفا باحد القوميين اذ لا تغاير  
 بينهما و يجمع كل منها مكانا او المكان والاول افيد والثاني  
 انشأ فافهم و اما المصدر و لو يميئا فلا يعرف كما مر  
 بالالف و الثاني اذ لا شريطة لجمع بالو او و انشأ الى



كما سبق نحو مقامات بالضم والقح ومنايات ومستقامات  
بالضم وكان مقتضى القياس على الصحيح ان يجمع اسم المكان  
من التثنية الجوف ايضا على مفاد كمن مر على ما مر لا مقامات  
لكن لم يجمع على هذا لئلا يقع الكسر على الواو والياء والعلال  
هذه الامثلة ظاهرة بما ذكره وفي شرح انشائية واعلم  
انه ليس نقل الفتحة الى الفاء للتثنية لانها اخف الحركات  
فلا يستقل على الواو والياء ولا سيما بعد السكون وفي  
الوسط الذي ليس محل التغيير لانهما ينقل الفتحة لا تنبأ  
الفتحة للهمزة في السكان العين مع الدلالة على التنبيه  
وذلك لان الفاء ليس لها حركة في تلك الامثلة  
فاذا تحركت بها وسكون العين علم ان تلك الفتحة مفتحة  
العين بهذا وان اجتمع ساكنان بعد النقل حذفت العين بعد  
قلبه الى ما يجانف حركته ما قبلها او بعد مقتضيه او بدونه  
ان لم يوجد نحو اثن ائمه اقوم من معلوما ثم الافعال قبلت  
الواو الفاء بعد نقل حركتها الى ما قبلها لما ذكرنا فاجتمع  
ساكنان الالف المقبولة واليم حذفت فصارت ائمن واصله  
بحول اقوم من بضم الهمزة وكـ الواو قبلت الواو  
يا وبعد نقل حركتها الى ما قبلها لتداعي فاجتمع ساكنان  
حذفت فصارت ائمن وكذا استغن عن معلومين او جوبلين  
وتصاريفها الى اخرهما الى ائمن واستغنما ونحو  
لبقل وبيع اميرين ولا يقبل ولا يبيع نهيين ولم يقبل ولم يبيع  
مضارعين مجزومين ويقبلان ويبيعان جمع المؤنث الغائبة  
وتقبلن وتبعين جمع المؤنث النحاة معلومة او مجزومة

ولذا

ولذا اطلق ور نحو قل وبع وحف وذهب او امر يستغنى  
بحول تعامل في الفطرت المتقدم بالانوية والنيابة او التبا  
وحيه لوجار او مجرور لا يتقدم على الطبع والتايب مصدر  
عن الهمزة بحركة الفاء المطلقة المنقولة اليه من العين ويجوز  
التأني عن المحذوف في اخر مصدرى باب الافعال والاستفهام  
من الجوف نحو اقامة والاستقامة اصلها اقوام والاستقام  
نقلت حركته واوهمها العلية الى ما قبله لصحة نقلت الفاء  
لداية محذوف العين كالفعل لك كين كما في بحر طحا الالف  
المصدر لانه علامة جاءت كناية والمغنى عند العلمين  
صاحبي المقصود والمقتار وحذفت المصدر لا العين عند  
الامامين المسمى بين الخليل وسيبويه لانه متاخر وقد عرفت  
عنه التأني المصدرية والعين مدخل في البناء والمغنى ايضا  
وان لم يكن علامة ولما كان حذفت العين نحو قوله التأني  
في الاخر على ما هو من ذهب الاحتمال وكلام المعنى التخرير  
يميل اليه فوزنها اقالة والاستقالة لان العرفين من الحذف  
حصول الخفة كالادغام فكما انهم يدعون اول المثليين تحصيل  
الخفة كذلك يجب حذف الالف الى ان كين فيا ساعدا لا يغام  
ولان التأني بنية علامة لدلالة التثنية على المصدر والحذف  
بناؤها ودليل الامامين ان التثنية انما نشأ منها وانها زائدة  
وهي اولى بحذف وانها اقرب الى محل التغيير فعلى هذا  
وزنها الفعلية والاستفاعة ور معقول الجوف من التثنية  
المجرد وكثرة النفاثر مؤيدة للاول ولذا اشره التخرير في  
معان الالف الحذف العين بهذا نحو في نحو قل ح كناية لعمرة



أي كحذف العين الذي في غير اسم مفعول عند حذف هذا الهمزة  
 تأييد مذهبه ببيان التفسير ووجه المسألة المختص بالعين المتفق  
 واجيب بالفرق بانه انما حذف في غير كون الثاني صحيحاً  
 وهذا ليس كذلك فالقبال مع الفارق نحو مفعول على مفعول  
 لكن في اليباء يبدل حركة ما قبل العين الى الكسرة لتدل اي  
 الكسرة على التماثل في قلبه واول المفعول ياء كونهما و  
 انكار ما قبلها مع ابدال فعله فانداحي موجود والمانع مفعول  
 نحو مكبل على مفضل اصله مكبول وقال سيبويه مكسور مرفوع  
 المحذوف واول المفعول لكن يبدل حركة ما قبل العين العين  
 العارضة في اليباء الى الكسرة لتدل على قلب اليباء الى كنهه واول  
 لداحي وعدم المانع فان لا يلبس اليباء بالواو ويحذف الرفع  
 ووجه الفرق بين في الامكان مشع للجبين من مود للعطفان  
 فاجعل المانظار في الامكان يمكن شراً بالبيان وفي الثانية  
 في ثلث اصليها اي سيبويه والفتش وفي شرحها ما سيبويه  
 فلان اصله انه اذا اجتمع ساكنان واولهما لين حذفت واما  
 الفتش فلان اصله اذا وقع الفاء مصحفاً وبعدها ياء اصلية  
 ساكنة ما قبلها قلبها واولاً في فظة على الصنة وكان كل منهما  
 حاقلاً اصله من وجه اخر واثبت في الثالث للاثنتين او من جهة  
 المذكورة قلب كنهه اي اليهوف سواء واولاً كان او ياء همزة  
 مفعول القلب واولاً قلب القلب والثالث بعبد كائن في  
 اسم فاعل كائن في الثاني الجرح نحو قائل وكامل مستهيناً ذلك  
 نحو الى اخرها لو قوتها بعد الالف زائدة كما في كآء  
 وبناء اما ابتداء وهو الظاهر في كلامه لان الهمزة بعد الالف

ككونها

ككونها من جنس وتو محركات اخف من الواو والياء واما بعد  
 قلبها لخر كرها وانفتاح ما قبلها ياء على الكسرة ليس  
 بخارج حيين وما في قوتها فاجتمع الفان وحذفت احد هما  
 يلبس بالماضي فيقلب الهمزة همزة لغيرها في الالف  
 وخرج الاو بقلته الا ابدال والثاني بالموافقة تعطف  
 عليه لفعله والوافق له مرتين في تغييرهم كما مر بل كغيرها  
 من باب الطرد والتوفيق تعطف عليه بالفتح والتوفيق ولكل  
 وجه هو موطنها فاستبقوا الجزرات بالتحقيق وقبل اصلها  
 قال وكان ما ضيق زبد الالف بعد الفاء قبل الالف  
 فلا لتقاء قلب المقوية همزة لتقاربها في الحذف محل بالوضع  
 و يوة الى التلبس والعلامة لا تغير ما كان يمكن ثم قبل انما  
 لخر كرها وسكون ما قبلها تكتب بصورة الياء على ما هو الرسم  
 فلا تغير بالصورة ولكن في ارباب الوسم ولا ينقطع فاعل جندك  
 كائلا واول الشئ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ليس بالظويل البائن ولا بالقصير وفي شرحه للفواصل  
 العظام ومما وقع البعض اخبر في هذا المقام ووجه حقي  
 انه قال البائن بالياء اخر الحروف ويجوز الهمزة لانه في الالف  
 ما تفر في محله من وجوب الابدال فاعل ابدال فعله  
 الامر في انه خطئي الحسري حيث نقل نقطة قال ابو علي  
 الفارسي حين زار من فلة فاضلاً ورأى في مجلس  
 الزبارة نقطة فائل انه ضارح زبارتي لك وقام في مجلسه  
 غضبان على ما في الحجاز روى فلو جاز ابقاء الياء ولم يكن  
 النقطة خطاً لانه لا يكون الياء مكتوباً انهمز والعلامة النوع



الرابع اى رابع الحنة قلب عينة اى اليجوف باء ذلك  
 القلب واقع في المضاد رالتى اقل فعليا اى افعالها فذا  
 فذا علما لها مدخر في اعدالها فتدبر اذا كان عينا اى اعيان  
 المضاد رواوا كسر ما قبلها فيها وان لم يوجد بعدها الف  
 خلافا لبعضهم كوقام اصله قوام من قلم قلب الواو ياء  
 لاقتضاء ما قبله وبين طبيعة المفتوح كالكى اذ الفتحة ان  
 التكون وتبين اصله صوام من صام وقيم كعنب مصدر رقم  
 كانه اشارة فينة ولكنه من التواء المقبولة قال السمع فيبيل  
 الاعراف وبن قيا وقال البيضاوى قد اذن عامر وعاصم و  
 وعزة والكنى قيا منه ان مصدر رعت به وان كان التواء  
 قوما كعوض فاعل لا عدل فعلة كالقيام انتهى في هذا جهة على  
 ذلك البعض وكانه نظر الى الندرة وفي اكثر النسخ وقيم بعد  
 وقيم ولم نجد مصدر اصله فالمعتمد عدمه والاعمال لا عدل  
 الفعل بخلاف قوام في المفاصلة حيث لم تقلب لان فعلة وهو  
 قوام لم يعمل ما من الالبس واصالة التثاني مع ان فيه نوع  
 خفة بالفتح والتواء كالحس قد عرفت امثاله سلب حركة  
 ما قبل العين ونحو حركته اليه واو كان اويا وذلك المذكور  
 في السلب في النقل حاصل اذا كانا مسورين بعد ضمة كانه  
 مجزول الماضى في التثاني المحررة وبما بين الالف والفتحة  
 نحو بيع وانكسر واجتبه جوبلين ولكن ان كان العين منه  
 واو التقلب بعده ياء التكونها وانكسر ما قبلها نحو قيل  
 وانقيد واعتيد مجزولين اصلها قول وانقود واعتود و  
 اعدالها بين ولو اجتمع بعده ايضا كمان بانصار

ما يمكن

ما يمكن لانه به تحذف منه العين ان كنهه لعلية لا لانه  
 ان كنه لعلية نحو قلن بكسر القاف اصله قولن فلا سوية  
 عنه بالاعمال بين المعلوم والمجهول في الله التماثل وبعد  
 اصله بيعن فبجته بالاعمال التسوية بينهما فاكتفى  
 بالفرق التقدير واجيل على القدرين واختيرن والتقدن  
 بكسر التاء والقاف اصله اختيرن والفتحة ان كانا كونهما  
 مجزولان فان اعدال معلوما تها ليس من هذا  
 التواء البتة البتة قد مررت وجوده امثال في  
 بيان احوال افراد الناقص او في تحصيل او الكاثرها انما سمى  
 لنقصان حروفه في مجزوم وحركته في الرفع وبذلك الاربعة تكون  
 مثل غزوت ورمت ذال اربعة احرف على خلاف الاصل  
 بخلاف مثل وعدت وطلوبت واخذت ومدوت  
 فاستغرب فسمى به في فترق يكون ما بينه على اربعة احرف  
 او انقص به فيمر فذرا محترك فان قيل هذه العلة موجودة  
 في كل ما هو على اربعة احرف من المجزوات قلت هو في غير ذلك  
 على الاصل بخلافه فان كونه على التثاني هنا اولى منه في الاربعة  
 لكون حروف العلة في الحرف فلما خالف ذلك وبقي على  
 الاربعة استغرب فسمى به وايضا تسمية الشئ بالاشئ  
 لا يقتضى اختصاصه به قال المحقق عز الدين ان تسمية الشئ  
 باسم معنى قد يعبر فيها ذلك المعنى جزئيا المسمى والمراد  
 ذات باعتبار سببه المعنى اليها فلهذا التسمية نظروا في كل  
 ذات كذلك كالاخر فانه لذات ما لها حمزة فالعبرة في المعنى  
 خصوصيته صفة اخرى حمزة مع ذات ما فاعطوا في جميع محاله

الباء



وقد يعتبر ذلك المعنى من حيث انه مرشح لذلك الاسم من  
 مجرد دخوله في التسمية وكونه جزءا من المعنى والمراوغة  
 مخصوصته فيها المعنى فهذه التسمية لا تعرف في جميع الذوات  
 التي توجد فيها ذلك المعنى او المعنى المعنى انما هو تلك  
 الذات المخصوصة التي لا توجد في غيرها كلفظ امر او جعل  
 علما لشخص له قوة واي صرا ان اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح  
 فيطرد وقد يكون للشرح فلا يطرد فافهم ذلك وقد استقصينا هذا  
 قبيل فصل الصفات فعليك به فانه من اهم المهمات وهو ما  
 اى كلمة اشتقاقية كان لاسمها فاداه ولا عينه وقد ترجع  
 الضمير فارجع وحده لاجل عينه او كلفه فاعلم احسن من اللفظين  
 حرف تلة واو او ياو والالف لا يكون اصلا فانطبق  
 المعروف وجميع الناقص مع مهور الفاء في واري واما  
 واوا و او اساو مع مهور العين نحو راي وثاي وماي لا مع  
 مهور اللام لعدم الالمكان ولا يجرى الناقص الواو من يفعل  
 بالكسر ولا اليا من يفعل بالضم لانه في الوجود واسم الزمان  
 واسم المكان منه اى الناقص مطلقا يجرى اى اسم الزمان و  
 المكان والافراد لا تخلو الاسم بالوزن او على البدل في العين  
 وسكون الفاء لتوالي اربع حركات ولو تقدير في كلمة  
 وان كان وصيته مشتقا من يفعل بكسر العين بالاستقراء  
 اما من يفعل بالفتح فللموافقة لما هو اصله واما من يفعل بالضم فلما  
 والخفة وعدم مفعول بالضم بالاستقراء للتفكر واما من يفعل بالكسر  
 مع ان الهمزة الوافية فللغير عن توالي الكسرات  
 ولو تقدير في كلمة حقيقية وتقدير يتان العني ايات على ان

لو كرر

لو كرر العين في مفتوح العين ومضمومة بلزم هذا التوالي  
 ايضا لا نقلا بواو ياء في لغزها والالف ما قبلها  
 نحو مغزى اصله مغز و من الغز و قلب الواو ياء لو قوتها  
 رابعة ياء الياء لا نفى ما قبلها الفاء في حذف لا النفاذ  
 مع التنوين ولذا كتبت ما هو من قبلها اول الفاء ككتبه الفاء  
 والاول اوفق والشهر ومرتى في الهمزة والقدر اصاب هذا  
 في تغيير ما لا يعرف من انما نقص عما لا يعرف واخرجه من بين  
 ثم تفصيل ما يعرف والعدل فقام ولا يعرف الواو ياء واول الثقل  
 بل يصح في ثلثه مواضع بغيرها بقوله اذا كان ثانيا لا رابعا  
 فصاعدا كاعز بن واستغفر بن فانه يعرف بالقلب  
 كما سيجي ساكن كونا <sup>اصليا</sup> وكذا الفتح او كما المتبادر  
 لا غارضا بان قلب حركتها الى ما قبلها كما قام وقد مر وما قبله  
 مفتوحا حالية و في بعض النسخ مفتوحا فامره الخفة بل  
 اعلال نحو غزون اى الى غزونا او اذا كان ما قبلها  
 مضموما وهي ساكنة مرفوعة او منصوبة او مفتوحة كائنة  
 في الفعل او ظرف كان واما في الاسم فيحذف لانه يوجد  
 في كلامهم اسم اخره واو ما قبله مضموم نحو سرون في الحسن  
 اى صار سيدا ولن يغزو ويغزو والآخر امثله لما  
 كان مفتوحا وما قبلها مضموما ونحو سرون اى الى سرون  
 ويجزون واغزون امثله لما كانت ساكنة مع ما قبلها  
 فالتشديد غير متب و هي ايضا في التصانيع البديعية وجب عدم  
 اعلالها في هذه الصورة فحانتم بالحركة ما قبلها وخفة  
 الكون والخفة لا تقرأ احش ولا يعرف الياء منه في مواضع ثلثه



ايضا صرح بها بقوله اذا كان ما قبلها مكسورا وهي اى وحال  
انها ساكنة او مفتوحة او مبنية باب العطف على معمول عامل  
ما ذكره الموافقة والموانسة والخفة نحو حشى كعلم الحشية  
وحشيت بكون الناء ولن يرى ويرمى اى امثلة المفتوحة الفاء  
ونحو حشيت تحركات الناء وتزمين وارمين امثلة كى الياء  
وكذا لا يعمل الياء اذا كانت ساكنة واحال ان ما قبلها مفتوح  
نحو رمين والشترين الى اخرها اى الى رمينا والشترين لما سبق  
في اول باب الجوف من امر النوا الى ولا يعملان اى الواو والياء  
المحركان شروا في حكم المشترك اثر بيان الحكم انما يصح  
وذلك في موضع بينه بقوله اذا كانت ما قبلها ساكنة  
اصليا صحيح بخلاف ما اذا كان حرف علة فانه رجع كصبي  
اصله صبيوه النصباوه نحو عذرو المصدر وعذرة لثمة او اللثوة  
ورمى ورمية كذلك لان حركة الاعراب لا لعدم لزومها  
بزوال العامل والناء طارئة لا اعتبار لها على ان يكون ما قبلها  
لا صلة لا ينقل اليه الحركة كحفظا البنين وجمع بناء النوع من  
الواو اى مخالف الصحيح في جواز ان يكون العين ليحصل الخفة  
بساكنين ما قبل الواو بخلاف الصحيح مع الخفة كما في الصحيح و  
عدم جواز كسره كذا يلزم الصعود من الكسرة اسفل  
الى الواو العلوتى ثم بعد الفلز عن مواضع عدم العمل  
التاقي شرعية انواع العمل وحالته وهو انما في الباب  
فقار العمل التاقي مطلقا سبعة انواع الاول العمل  
مختص بالواو فيه وقول مطلقا اى سواء كان الناقص او تويا  
او يائيا والعمل بتغيير بعض حروف العلة الى بعضها او الى غيره

ويبين

ويبين ذلك بترتيب مناسب كالسنتين عند طالب  
وراعب وهو اى المختص به قلبه ياء وذلك واقع في موضعين  
احدهما موضع اذا كان ما قبلها مكسورا سواء كانت ساكنة  
او متحركة وسواء كانت في الاسم او في الفعل وسواء كانت ثابتة  
اولا وسواء صارت التام في الحكم الوسايل حتى تحرف لازم نحو  
عزبان في فعلان من العزوف التام في الحكم الوسايل للمزوم الالف  
واتنون فيه ولم تصح كحورضى اصله رضو معلوما او محسولا  
منه من الرضوان وعزى مجزول من اصله عزو وكذا اعطى  
مجزولا اصله اعطو وعازية اصله عازوة قلبت في كل ياء  
لا سكر اعوم واستغفارهم الواو اعطوفة بعد الكسرة ويجوز  
ان يجعل المثالان الاخيران في موضع الثاني ولذا قال وكذا  
لا سكر عاز كسرة ما قبلها وليين تحريكه الفتحة لكونها احسن  
السكون وتاينها موضع اذا كانت الواو رابعة فصاعدا  
لان التاينة فانها لا تغلب نحو دعوت خفة الغلاني ولم يكن ما قبلها  
مضموما كيد دعوت مفتوحا او مكسورا وجملة عطف او حال نحو  
اعطين الى اخره اصله اعطون الى اخره وهو اعطينا معلوما مثالا  
لما قبلها مفتوح ومجزولا ما قبلها مكسورا ولذا اطلقه وكذا اى  
كا عطين في القلب نحو يغزيان مجزولين لا معلومين اذ لا  
قلب قبلهما لعدم التطرف والحمل على المعزوف قلب الواو  
في هذه باد لو قوعها في موضع يابق به التخفيف فيه مع زيادة  
ثقلها لكونها رابعة ومنه مع نعت تخفيفها بالاضف  
الذي هو الالف منتهى في مثل دعوفان الواو لم تغلب  
منه ياء وتورا بعين لا تخفيم ما قبلها ويجوز ان يكون تملأ على



الماضي كغيري فان الواو فيه انقلبت باء لانك رايتها  
 فعل المضارع عليه لهما التماثلية والامر كما مضارع واذا كانا  
 قد اعلوا اسم الفاعل لا عدل فغلبت مع اختلاف نوعهما فاعل  
 المضارع لا عدل الماض مع اتحاد نوعهما اولى وهذا اصل  
 اصير وكذا اعدل الماض لا عدل المضارع كما غلبت  
 واستصغرت حذرا على غيري ويستصغى على قول من يشترط  
 لا تنظر في قلب الواو يا ولذا قال وكذا كالسبقي والنوع  
 الثاني في الانواع السبعة قلب لامة قبل بعد اسكانه  
 لينقاد واو الكان او يا الفاء بزر التخفيف وذلك القلب  
 واقع عند اجتماع شرائطه بغيرها بقوله او اخر كما اذا كان  
 الاصل في تخفيف وانفتح ما قبله ليسندى الالف ولم يكن  
 بعدهما الف التثنية او ياوهاى التثنية وسبأ في فائقة  
 القيد او الف جمع المؤنث هكذا في اكثر النسخ وهو تصبوا  
 وفي بعضها او نون جمع المؤنث ولم يلزم في القلب اجتماع  
 اعلالين في حرفين فلا يمنع قلب الواو يا ثم الباء الفاء  
 في مثل يدعى لكون ذلك قلبين في محل واحد لا حرفين  
 متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل فلا يمنع حذف الطرفين  
 في مثل فاذ بين محلى الاعلال فاصل وهو العين فلا تنال في  
 كلمة واحد من كتب واحد فلا يمنع النقل والقلب في نحو يقول  
 مجزولا لعدم اجنسية لان التثنية غير القلب في ذلك  
 لئلا يلزم اجتماعها واختلاف لالتماثلية المداوة واما اذا كان اجتماعها  
 في حرفين او في غير متواليين او في كلمتين او في نونين فلا و  
 قد علمت ان ارتفاع المواضع معتبر في القواعد وان لم يذكر

فتبصر

فتبصر نحو غزى ورى والخطى اصله الخطو قلبت باء لوقوعها  
 رابعة او شيعا لمضارعه ثم الباء الفاء لا اجتماع الشرح و  
 مطلقا واستثرا و ثم الشراءو السقفى اصله السقف من  
 الفصولى قلبت باء لوقوعها سداوة او اثباتا لما قبله  
 ثم الباء الفاء كما مر والحرورى اصله الحرورى ثم العرى كما عشتو  
 وارغوى ثم الرغوى كى وهونا فتن باب افعل اصله  
 ارغوى ولم تدغم لتقدم الاعلال على الادغام لان التخفيف  
 اقدم وهو فيه اتم بل قلب الواو الثانية باء لوقوعها خاتمة  
 بلاضم ما قبلها لان سبب الاعلال في مثل هذه الصورة  
 موجب لا يتجلف اصلا بخلاف سبب الادغام لمحو  
 حبي بلا ادغام وقد عرفت اتمية التخفيف فيه وقبل لان  
 الاعلال قد ينظر فيه الى حرف وفي الادغام الى حرفين البته  
 وايضا الاعلال هنا في الاخر اذ هو محلى التغير والادغام  
 في الوسط على ان الاعلال بالنظر الى ذات الحروف  
 والادغام الى الاجتماع مع المثل ثم قلبت الفاء مضارعا  
 ولم يقلب واوه اى ارغوى الفاء مع تحريكها وانقلبت ما قبلها  
 لئلا يلزم اجتماع الاعلالين المحمولىين المعهودين وللاولوية  
 الاخر بالتغير عنية عن البيان والتغير ولذا لم يعكس الاعلال  
 ولئلا يقع التهمة على الباء المغلوطة من الواو في مضارعه  
 وبما يرغى اذ هو في كلامهم مرفوض وكذا اى مثل ما ذكر  
 من الافعال في قلبها قبلها الفاء نحو المغزى اصله مغزى قلبت  
 يا ثم الباء الفاء والمرنى بفتح الميم فيها مصدر راجع الى  
 او مكان ثم غزى ورى او بضمه اسمى مفعول او زمان او مكان او

زمان



او مصدر بين يمينين من ان افعل منها وكذا منكرها كمنعني ومري  
وانما مثلها في المعرفين نظروا في المثال في ظهور الف  
ومائة مصدر في باب المفاعلة اصله مراينة من الترمي ولما  
قيد فيما سبق بقوله ولم يكن بعد هما الف التثنية او ياء ه  
ذكر في ثلثة بقوله واذا كان بعد هما الف التثنية او ياء ه  
او الف جمع المؤنث كعطيات ومرييات المفعول تركه  
لكونه كالـ الف التثنية في وجه عدم الاعمال لا يعملان اي الواو  
والياء نحو غروا ورماوا اعطيا ونحو ثمان معلوما او مجهولا و  
يعربان مجهول واختيارا مرأشني ومعطيان المفعول مشني  
ومعطين كذلك لانه لو اعدا في الامثلة الاو لا اجتماع كنانا  
ويحذف احد هما بئس بالمرء ولو اعدا في الثانيين  
لا اجتماع ساكنان ايضا فيحذف احد هما فيلبن بالمرء  
عند الجر وال نصب ولم يحذف في الرفع طرفا للباب وانما  
لم يجر في اختيارا وان لم يلبس به اتبا على المضاف في اشتقاق  
منه وانما في الـ جيز فيلزم الـ التباس به في المضافة في الرفع  
وانما عدم العمل في الت نصب وجهر وان لم يلبس كما في  
عدم الـ ضاوة فللا طرفا وكذا لا يعملان اذا كان بعد  
نون جمع المؤنث لكون لكونها لازما لاجلها لمرور  
المثلة مرارا والاشتباه عدم الاعمال في كفاية المبتدئ  
الا ان يقال تركه وامثال العناية ثم آى بعد ما علمت  
قواعد قلب الواو والياء الف فاعلم انه بعد القلب  
المذكور ان اجتماع ساكنان او كنهما الـ الف يحذف الـ الف  
المقبوب منها بعد القلب في اطراف الخيرة وبقي ما قبلها

على الفتح نحو غروا ورماوا اعطوا واشتروا واستقصوا  
اصلا غروا ورماوا اعطوا واشتروا استقصوا جونا  
معلومات قلبت الواو والياء الف في كنهها وانفتاح  
ما قبلها مع عدم الموانع في اجتماع ساكنان الـ الف والواو  
فيحذف الـ الف اذا الواو في مثلها ضمير لا يحذف لا يكون  
وابقي ما قبلها مفتوحا لان الاصل ابقا ما كان مالم يوجد  
الميزر وليس فليس على انما تذل على الـ الف المحذوفة  
وانت خبر بان مثل قول مصدر لا يعمل للتحفة وكذا المفعولة  
المؤنثة نحو غرت واعطت واستقصت اصلا غرت  
واعطوت واستقصوت وتثنيها نحو غرتا واشتريتا وليجهر  
بحركة التاء فيها في حق هذا الحذف فقط فانهم كعه وضربا  
بالـ الف الضمير اللازم لها وقيل لانه حرف موصوف على السكون  
والعاضد كالمعدوم وكذا اي كذا ذكر من الافعال في حذف  
والا بقاء نحو معطون ومصطفون ومعطين ومصطفين اسمي  
مفعول من الاعطاء والاصطفاة ويجشون ولم يجشوا معلوما  
او مجهولا واشتون بفتح الهمزة جمع مذكر من افعل التفضيل  
واشتوا امرأولا فرغ عن الاعمال بقلب بعض حروف  
العلة بعضا شره في قلبها الى الملحق بها فقام والنوع  
الثالث في السبعة قلبها الى الواو والياء الهمزة كما مر  
في النوع الثالث في باب الجوف من الاعمال وذلك القلب  
واقع اذا وقعت اسمي الواو والياء بعد الف زائدة واثنين  
في الطرف من ان قصر وطرف لوقعتا بعد تقييده بالاولا وعلى  
التنازع او الاول حال كما في نحو غروا وبنا لغة مصدر كتنصير



اصله تغز أو من الغزو ونحو عطاء وبناء ومغز أو اسم الية  
 كمنصبا أو صبغة مباغنة كمضيا ف أصله مغز أو وكما في اسم  
 فعل على فعال كغزاه مكسور كضرب وزنه مصدر رافض من  
 اليزد فيه على الثاني رافعا أو غلبا أو سلبا قياسا  
 أو سلبا قياسا على الثاني قبل آخره الف للمصدر وصفة للمصدر عطاء  
 أفعال ورما كقتال مغارة واستزاد أفعال واستفعل استغفم  
 وأزكوأ كاحرار افعال بالتحقيق والنور الرابع للتثنية أو  
 من السبعة سلب حركاتها أي حذف الواو والياء وذلك  
 السلب موجب أو لا يجوز في المثال التذكير كالتأنيث  
 وكذلك تراجم يغنون فيها فتنة ولا شاقش فيها فان  
 انجاء بحرك منسقة مصمومين أو مكسورين لا مفتوحين  
 للتحفة رح كان يغزو وغاربان ولم يكن ما قبلها مفتوحا أو بالفتح  
 مخفان كخشي فان فيه قولين مصمومًا أو مكسورًا نحو يغزو ويرى  
 أصلا يغزو ويرى بالضم وترهين وتغيرين مفردة مخا طبا  
 لا جمعا موتن مخا طبة كغربين أو لا حركة فيه على الباء فضلا عن  
 انقم والكسر والسلب فزع الإيجاب والتثنية فحق فيه  
 شبت العرش ثم انقلب وأصلها ثمة بين وعروس كغربين  
 سلب الكسر للاستفهام فحذف الواو والياء الأولى للاجتماع  
 لأن باء الضم لا يجوز فلو أخر هذا عن قوله ثم ان اجتماع  
 الح كان انشيب وأظهر إلا أنه مما مثله به هذه القاعدة  
 فتأخر والغاري والراعي عمرهما لثبت لا ما هما فيظهر أن مثل  
 ثم أي بعد السلب ان اجتماع به ساكنان يحد فان أي الواو والياء  
 لهما نحو غار أصله غارز وكناف قلب الواو لتظهر بقاء ثم سلب

حركاتها

حركاتها ان نمة أو كسرة رفعا أو جوا جوتز السلب  
 بلا قلب ان جمع اجتماع ساكنان فحذف الباء أو الواو الأولى  
 التثنية صحيح وعلمته لا تحذف بلا ضرورة وراهم تسمى  
 ومعطاة أصله معطو ككسرم فاعل كغازه مستزاد أصله مشتري  
 وان كان أي وحذف صورة السلب بعد بقاء الواو  
 والياء أو اجمع ضمرا أولا وبذلك عليه الاطلاق والياء ق  
 يضم ما قبلها بعد حذفها وأن لم يضم قبل فتشوب لفتح الواو  
 أي وأجمع ولا ينقلب نحو رضوا أصله رضوا ثم رضونا  
 بل رضوا وحشوا أصله خشوا ثم الخشية ويعزوان و  
 يرمون وغارون أصلها يغزوان مما كان ما قبل الواو  
 مصمومًا ويرميون وغارون من المكسور منها ومعطون  
 اسم فاعل وأصله معطون بكسر الطاء ككسرمون فانه بفتح  
 اسم مفعول ليس في الرابع فاعل من به هذه الاعمال وقيل  
 نقل الحركة الى العين بعد سلب حركتها وان كان وثبت  
 فيها أيضا بعد بقاء الضمير أي بقاء هو الضمير كسما قبلهما  
 ليصح الباء ولا يتبدل نحو تغزينا أصله تغزون كغربين أو غاربا  
 أصله اغزوي والحاء السبيل بضمته ما قبلها كسرة فاذا  
 أبدلت الياء أو بسببها تنقلب الواو بقاء لانها  
 ولو غارضية ثم تحذف حركاتها للاستفهام وان اجتمع  
 بالحدف ساكنان تحذفان أي الياء والينقلبة والاصنية  
 أيضا أي حركاتها وهذا أقرب أو كما سبق في مثل غاربا في مثل  
 تغزينا وذلك المذكور في التبديل فالقلب فاحذف ثابت  
 أو لا في الطرف بعد ضمة في الاسم كما في مصدرى



باب التفعّل والتفاعّل نحو التمني أصله التمنو بدل ضمته ما قبل  
الواو كسرة لا تستقل لها حركات قلب الواو بآء لا تكسر  
ما قبلها فحذف حركاتها لوضوح أو كسرة لا تستقل ما قبلها  
قلبت أو لا بآء لغيرها بعد ضمته ثم كسر ما قبلها لا جدتها  
والتراي والتعا على أصلها الترامي والتعا طوافاً على كاتمني  
أمثلة كحذف الحركة فقط فالتثاني لا صلتية والباقي المنقلبة  
والأول في التفعّل والثانيان في التفاعّل ونحو من وترايم وتعايم  
أمثلة كحذف النكرات أيضاً بالأعداد كغازولذا آخرها  
بألف وة نحو على سبك ما سبق وكذا مثل التثني والتخطي  
والتأخي والصلحي والتراخي والتباكي ونحو التسلفي والتقليبي  
معرفات ومثمرات والسكس ثم تلك الأنواع أسفلهما  
أي حذف واو التناقض وبآء ولو في الأصل كما في الجش كونها  
كحركة لام يميز حال كونه علامة للجزم كما حركة في غيره وفي بعض  
النسخ حالة الجزم ولو بطريق الوقف كما في بعض الأمثلة  
وذلك أي الإسقاط المذكور يكون في مطلق الأمر والشئ وما  
أي وفي مضاربه دخل الجزم حرفاً أو اسماً أو لم يتصل به  
أي بهذه التثنية مبرراتها لتطرف نحو ليغزو واغزو ولا تغزو  
وليرم ولم يرم وليجش ونحو من يجش من الله لم يعصه وكذا  
قوله يع ومن يوق شح نفسه الآية وأما إذا لم يتصل بها  
فليس الأمر كذلك مثل ليغزو ولم يرميا وليجش ومثل  
ليغزون والسابع منها الادلغام وقد مر بيانه أي ادغام  
في التناقض وذلك أي هذا الادلغام يوجد إذا اجتمع  
واو آن والاولى منها كسرة بجملة خالية فالادلغام واجب

على ما مر نحو معزوي الاضمح وهو القياس أصله معزوي و  
قادغيم ويقال في مثله معزوي أيضاً ففيها كثير أو أو اجتمع  
الواو والياء والاولى واو أو أو ياء ساكنة في قلب الواو  
ياء مظهراً فيدغم الخفة ولا يعكس الخفة للثقل ثم أي  
بعد القلب والادلغام يكسر ما قبلها أي الياء المنقلبة  
لتصح وتزيد الخفة بالتناسيب لو أي ان كان معموماً ولو  
مكسوراً يبقى نحو مرمي أصله مرموي أو عمت بعد القلب  
فكسر الميم ويحتمل ان يكسر ثم يقلب الواو ويعكس  
لكسر واو الكون وأما قولهم هذا امر مضمون عليك فثاؤه  
ثم أعلم ان قوله إذا اجتمع كج واثاؤه وإن كانت  
في القضيya المرحلة التي لا يجب ان تصدق كلية لكن يجب  
ان يكون قواعد العلوم على وجه يصدق كلية كما هو مستظهر  
كلامهم وهو المصريح في شرح الخفة العزوي للسعد التفتازاني  
وذكر المسئلة الحيرة شرائط لا بد منها في نفس الامر مع  
قطع النظر عن موقع الواو والياء مطلقاً وهي انه اذا وقعت  
الاولى واو يجب ان لا يكون بدلاً عن آخر كسوير وتسوير  
مجرهولي ساير وتساير وان لا يكون الواو والياء في الفعل  
كايوم واويل ولا في الادلغام كجوة وطوبة وان يكونا في  
كلمة أو في حكمها كسيمي لا في كلمتين مستقلتين كيعزويوماً  
ويقضي وطرأ وان وقعت ياء يجب ان لا تكون بدلاً عن  
آخر أيضاً كديوان أصله دووآن فلا تقلب ياء في هذه  
الصور وأيضاً يجب ان لا يكون الياء ياء التصغير  
التصغير إذا لم يكن الواو طرفاً كالسيد إذا لا يجب القلب

أنها إذا  
القصر بها



من يجوز وانت خير بان شيئا ثم ذلك لا يرد على هذا  
 الكتاب فان هذا الاعداد فيه قسمه اعدادا ثانيا فخر القسم  
 في الكلمة الاشتقاقية فلا تظن بالخيرين في حقها وتقصير  
 فتقول في اهل التقصير خفيروا لما كان مثل يرى مهورا وناقصا  
 وكان يا ومضارعه في اكثر مضارعه معناه ولا اكثر حكم الكل كثيرا  
 ولم يكن حذف حمزة ان في المضارع والامر والنهر كما استقف  
 عليه لم يبين في المهور غيره بل جعل بيانه في قوله لا نوارا العلال  
 انما قصر منطردا في العلال المجرى فقال وتقول انت موافقا  
 للعرب الخلق فهو امر مفعول وان كان خبرا لفظا او هي في العرب  
 العرب لا ينعى فقل من قوله واذ كان مثل هذا الكلام في تعليم كلام  
 العرب لا مجرد الاخبار فتوجيه هذا ليس بحسب مع ان الفاضل  
 العظام على علو شأنه الشديرة بقررة هكذا في السماء العدد  
 ونون التاكيد ونبه صاحب الافاضل وهذا كصبيان اهل اصناف  
 والاول اشهر والثاني اظهر في مضارعه راى يرى ارجع مقول القول  
 بربان يرون ترى هي اوانت ترى بفتح اراء انت بالكره بربان  
 تشبه الغائبة والمخاطب والمخاطبة يرب بفتح اراء الحق ترون انتم  
 ترى انتم ولم يوجد هذا في بعض النسخ فترى الاولى لهما ان  
 ترى قد قدم مما سبق وجه العدو والتشبيب واثار اية بقوله  
 فتحذف الواحدة المخاطبة ووجهه اي لفظها وهو ترون وفي  
 بعض النسخ وجوها والتقدير والاهم فحذف او اصل الواحدة  
 تراين والجمع تراين فالفرق بالقرائن والشرع في العلال  
 بقوله فيحذف الهمزة وجوبا اي حذفها وجبا او وجوبيا او  
 او وجوب او حذف وجوب في سورة الكلام لوجود الداعي

على ما مر

على ما مر وعدم المانع واما الفروقات فيفتح المحظورات  
 وينقل حركاتها الى ما قبلها ويواليها فيجمع ثم يرى ارجع متنازعا  
 فيه للقلبان ثم اي بعد النقل يقلب الياء في غير الثاني الاربعة  
 وهو جمع تشبیهة فغيرها ستة وفي بعض النسخ الثاني ولعل  
 الثاني ساقتا ولو صح فالمراد ثاني الواحد والواحدة وموالتثاني  
 في بربان وربيان الفا لغيرها وانفتحا ما قبلها الا ان ثم اي بعد  
 القلب تحذف اي الالف في الجمع المذكور والواحدة المخاطبة لا يضاف  
 اليها كين فيهما بها مع علمتها وانما غيرها هي اي كحذفها له في  
 بحشون وكذا اي كائنا كوجوب حذفها في مضارعه راى  
 يجب حذف الهمزة في امره اي راى او يرى وتربية لما ذكره فكذا حال  
 ثم فاعل يجب والواو داخل عليه وكذا المثال ولا يجب  
 حذف الهمزة في غير هذه الثلاثة وتقول العرب اوانت في  
 في طلب امره المعلوم صيغة الامر والمخاطب لا يجوزون مثل لست  
 لا انتفاء العلة وعلى الكثرة روى ربارا واربس بفتح اراء  
 فيها واصلها راى كافتح وفي بعض النسخ اراء كعند وبسقط  
 لامه وان صح في نف خفف حمزة الثانية فنقل حركاتها اراء الى  
 فحذفها فالمراد بما في بعض النسخ من حذف بدل خفف حذفها  
 بعد نقل حركاتها ثم استغنى عن الهمزة الوصل بسبب حركة اراء  
 كما هو شأنها على ما سبق وسقط لامه حرزا او وقفا فصار  
 على حرف واحد والافتح المفتوحة فلهذه الهمزة الكسرة في حال  
 الوقف كما هو شأن المثال وراو في المقصود في الواحد المذكور  
 وشركة التحيير لظهوره في المثال ولعل مقصوده دفع احتمال اذياتها  
 في غير هذا اطراد او في امثلة الكفاية كفاية له وفي السيف



وذكرها في غير جاز لظهور المدة قال الشيخ ان الحاسب  
في اثبات فيته والاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها  
مصدر لا بتدبيرها والوقف عليها ومنه كتب زهير  
وقد زيد بالهاء انتهى اي بالحاقها باخرها في حالة  
الوصل لانه اذا وقف عليها وقف بالهاء كذا في غيرها  
وقد علمت ان لا يشد آياتا كن متعذروا ان قيل بامكانه  
عقلا والوقف على المتحرك فيجوز ممنوع كما تقرر في علم  
التجويز وقد مر بحثه وقد بقيت الكلمة على حرف واحد  
فلا يكون اسكانه ويفتح تحريكه بل بتعذر فيلحق بها كمال  
ليتها وخفا خروجهما من مخبرها فكانت لم يزد شي وقيل واما  
حال الوصل فتقول ربا رجل وكذا اي كما يجب حينها فيما ذكر  
بحذف همزة في جميع نصاييف باب الافعال مضارعا  
وامرا ونهيا وعجزها لما مر في اوائل المهور نحو ارمي يرمى اصلها  
ارمي يرمى كما على علم فاقدم ليرام لا يرمى مرامه فاعل  
مرمي اسم مفعول وزمان ومكان ومصدر وكتبه بالياء لانه هو  
المختار على ما حط في خطا الشافعية وشروها ارادة وهو الافصح  
الاكثر ولذا قدمه وفي القاموس اربعة اياه ارادة اراء  
واراية وفي بعض النسخ اراية واردة مصدران ومتران  
ونوعان اصلها اراي كذا اعلام بتفتح الف واحذففت  
همزة باحذف بعد انقل كفعله ثم اى بعد التخفيف عوقش  
عنها افعال المصدرية في الامر كما في اجازة وعدة في الاكثر و  
كثر اراء بدورها كما اشار اليه في القاموس فلواراه ايضا  
لحان احسن واما اراءه طرف اعتدلتها تفصيلا على وجه

ينكشف

ينكشف نقاب كحجاب عن مطلوب ذي جلال في شرح  
المراة لثلاث رة المدقق فارجع اليه ترى المرام على كمال  
مخزن الباء عن الطواف بالتي فليحجب قلبه همزة لعدم  
واعي التطرف واستدراك من عدم وجوب الجواز بقوله  
ولكن لما كانت الناء المعوية عارضة ومن المعلوم ان العارض  
في المعلوم فكان فعل او حرف الباء مرفوعة او منصوبة  
في التطرف بالعرض فجاز قلبها بعد قلبها الفاء همزة جواب  
لما فجازا وفكان قال الشيخ الرضي ورضي به الفاضل العظام  
لما ظفرت بهن او يلزم بعدها الماض لفظا او معنى وجوابه  
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال الله  
نح فلما كتب عليهم القتال اذا فترق منهم او مع الفاء واما  
كان ما ضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا انتهى ثم ان هذا  
على تقدير تقديم حذف والتعويض على القلب او لزوم الناء  
كما في سقاية فلينام وحكم الماض والمضار في باب الفعولة  
من ملحقات الترياعن نحو سقي يسقي وقلي يقلي  
وباب الافعلات من ملحقات الافعلات نحو اسقي يسقي كلامها  
ثم ان سقي حكمه مشرعى يرمى وهو قلب لا ماض وهو الباء في  
الماض وتركها ساكنا بعد حذف ضمها في المضارع وحكمها  
من باب التفعلي من ملحقات التفعلي نحو يسقي يسقي منه  
ايضا وتقلي يسقي حكمه مثل سقي يسقي وهو القلب  
والحذف والابقاء وهذا على رأي كون الترياعن هذه الاربعة  
هو الباء ويؤيده رسم الكتابة واما على رأي كونه هو الناء  
فالامر بين وقد اسلفنا ذلك وتحققت ما هنا لك



بلا فرق بينهما وان وصليته لم يكونا بهذه الثلثة ناقصة  
كذلك من لا تراهما من السلف كما عرفت واما قلبي نفسي  
فمن القلم واما في بعض النسخ من لم يكن بالياء  
فجمع مؤنث بنون مشددة وان شئت فقل كما ان  
الاعراب يتركب كثير كذلك بخطها فيها قليلا بل كثيرا  
تدبر وفقنا الله تعالى الى اوصاف الامور وحق وانصواب  
وعصمتها عن ضديها فانه العاصم اليها واما فصلها  
الاحكام التي قصر على وجه يتميز بعرض عن بعض ضبطها ثانيا ضبطا  
كليا اجماليا ونسب على ذلك تسهيل حفظها وكفاية للمبدي  
في ضبطها فقال فطر مما ذكرنا من الانواع السبعة لا ابدال  
النافع ان كل ناقصة الكلمة الاشتقاقية فانها في المقام  
الاول مع ان السوق اليها يسوق اذا انقصت اى با حرة  
فانهم يعملون الاصل هكذا ولذا ابدله باله خول في الهمز  
على ان مساق كلامه يبرئ ذلك الى مراده واما اوياء ضمير  
اولا لغير التثنية اولا لا يحذف لامه فيها كغزو واعطيان لا يحذف  
لامه وهو الواو والياء فعلا كان او اسما مشتقا او مشتقا  
مخوفا او اصله غزوا وانقصوا او غارزون رفعا اصله غارزون  
واصله غارزون وتغيرت بلسانهم اصله غارزون وغارزين  
نصبا وجرأ اصله غارزين وكذا اى كما يحذف لامه على هذا التقدير  
لا يحذف ايضا ان انقصت اى ما عثرنا قص التثنية  
ان كانت فان المتحرك ثم خواتم الاسم كما في غارزة فلما حركت  
لامه وسيطر به كما ان ان كانت ثم خواتم الفعل فلهذا الحكم  
مختص به وكون ما في حيزه كذا انواعا اخرها او لولم تحرك

الناس بالثنية لاجتماعها اليها كين بها اولا اعتبارا لهذا  
الحركة لغرضها والتخفيف مطلوب وقولهم الغارزة كالمعوم  
ليس بكلى فافهم اذا كان ما قبل لامه اى التثنية فلا تبا اولا  
مفتوحا مخوفا غزوت غزوت او اشترت اشترت واعطت  
اعطت واصلا غزوت غزوت او اشترت اشترت من  
الافعال اليتى واعطوت اعطوت تام الفاعل الواو معلوم  
ملا ب او هذا ملتبس بخلاف نحو حنيت حنيت معلومين  
ومجهولين واعطيت واشترت مجهولين مؤنثات مما كان  
ما قبل لامه مكسورة فانه لا يحذف لامه فيها وسيطر به  
لعدم المقتضى او انقصت التثنية وهو نون ساكنة تتبع حركة  
الآخر لا لئلا كبد ولم يكن ما قبل لامه ساكنا عطف او حال او كونه  
لا يحذف لامه بل لا يعزل اصلا كالحقة كغزو ورى وكذا امثل  
ولو وطلبى الجوامد فتدبر نحو غارزو معطافا غارزا ومعطى  
بغارزو ومعطوا وان دخله الجارم حرقا او اسما ولم يكن  
ولم يوجد في اخره ضمير فاعل بالاضافة او الوصف وفي بعض  
النسخ الفاعل لا مفعول لم يغزو او لو كان فيه لا يحذف  
كغزوت مثلك الناس نحو لم يغزو ويغزو مثل قول الناصح  
من سزم سزما الى متعجب بزمه والى نفسه وفيما  
عدها ظروف لثابت او حال في ضميره وما عبارة عن  
النقص والمرفوعة اليه والمنصوب الى اضافته لثابت  
في الصور لانه واما اوياء ثابت لا يحذف لانتفاء العلة  
فانها ما الشير اليها انتفى في احد القيود المذكورة في  
النصوبات الاربعة فتقبر ولا تقصر في تتبع الاربعة



ولا تنقص في تمام ان فقر كما لا خوات وترتبا وتلفف لفتح  
باب روضته اللقيف ونشم للفت اثما راسخا رها بلطف  
اللفيف التدم كى لقف لنا اصناف الانك المضاعفة  
في مواضع الابواب انشر علينا لاني ابواب نعيانك  
في باب اللقيف بحسن التوفيق والعصمة يا وهاب  
الباب المعروف عند المخاطبين في اطلاق السباع  
في ابواب هذا الكتاب المقصود رجليها بالارتباب ويجري  
ظفرها لتوجيهات الماضية في الابواب في اللقيف  
قد اشير الى وجه تأخيرها فيما تقدم مع انه اظهر من ان يخفى  
من اقدم ولما كان الكتاب كفاية للمبتدئ لم يكتف  
هنا ايضا بما يفهم من وجه الخط والتقسيم بل اتى بتعريف  
صريح فقال وفي الاصل معنى الملفوف فيه فهو باب المشكوك  
اي فيه وفي الاصطلاح ما اى الكلمة الاشتقاقية اذ هي  
الجنس العالي في الكتاب او المجرى الغير السالم منها التي  
او الذي كان الاثنان من حروف اصوله حرفي علة واو بين  
او يائين او مختلفين مطلقا وقد مر حال الالف مرارا واما ما  
كان جميعها حروف علة فقد بينا ان ليس له الامثال الواو  
والياء وانه ليس من قسم الكتاب فلذا لم يتعرض له من  
اصحاب المتنون فيما رأينا الا المحقق عز الدين فخر بن الحسن  
الباقية وفهم منه وجه التسمية فانه من قولهم لقيف  
للجسمين من قبل الشئ وكذا في الاثنان فلقد  
احسن حيث صرح بالتعريف وضمنه باوجه التام  
لا كما حسب المراد وذلك اي اللقيف او ما كان صحيحا

باب السباع

الاول لقيف مقروق والثاني لقيف مقرون او بدل بعض  
او كل في الكل وفقدنا بقوله اما اللقيف المقروق ويقام  
المعنى الفاء واللام في اي لقيف اذ هو الجنس القريب  
او كلمة اشتقاقية كان فالوه ولا مد حرفي علة فخر بن  
المقرون قدمه وفاق المراء خلاف العر لانه يحى  
ثم ثلثة ابواب والمقرون من اثنين وسبعمائة منها  
ولانه لقلته بحثه بالنسبة اليه اخرى بان فخر بن  
البيان وان كان قلته المباحث مسائله لثناخير  
من وجه اخر ولذا جعل كثرة كثرة بحث المقرون  
من دواعي تقديمه في العز سرق لكل وجوه ولانه مثال من  
وجه والفاء مقدم وقال الشارح المدقق للمراء ولانهما  
اذا اجتمعا تقوى احد هما بالآخر فيغلبان على الحرف  
الصحيح فيكون ابعدهما الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب  
الى الصحيح فهو احق بالتقديم انتهى ولانه ليس فنه بحث  
عن الادغام الخارج عن وظيفة الباب بخلاف المقروق  
فان بحثه به مقرون ولو استقر او لا في المقروق  
ولا يستعمل في الابواب بالاستقراء الا في باب ضرب  
وهو الثاني نحو في يتي كرمي وبعد و باب علم وهو  
الثالث نحو وحي يوحى كخشي مخشي و باب  
حسب وهو ال و نحو ولى بلى كوجى وبقي وتجمع  
المقروق سماعا مع المهور العين لا الفاء واللام  
للتعذر نحو ولى يتي كوفى وبقي ومخاطب امرها المعلوم  
فمن وجه وله واه ولما كان للمقروق جهتا المتألفة والثانية

له



كما يعرف من التعريف قال وحكم فانه اي المصروف مطلقا  
 في الحذف والتبوت والقلب كحكم فاء المثال وقدره  
 فامثال الحذف نحو بقي وبقي وبقي وللقلب نحو مقي اصله  
 موقى اسم آت وفي بعض النسخ مقي في الوفاء لا الوقاية  
 ونحو اتقى اصله او تقي قالوا والقلب فانه وهو الواو يا و  
 الثاني لقلبه تاء وللثبوت نحو وفي ووجي وولي وواي  
 وكواي وواو وذلك كبعده ميعاد واتعد واعد والحد  
 وحكم لامه كحكم لام الناقص في جميع الاحكام من مثل الحذف  
 والقلب والابقاء على الحال والسلب كمثل المتن و  
 كوافي وموقى حتى ان امره كامر مطلقا ونور خفا فيه  
 للمبتدئين بقوله وتقول العرب فقل كما تقولون او انت  
 موافقا للخص فانه يقولون كذا فاعل هذا جملة تقول امر  
 معناه وان كان اخبار الفطاء واما على الاول فالامر متوسى  
 فافهم في مخاطب امره المعلوم وامر المجهول في اصله  
 او في قيا قوا فين اصلهما او قوا او فين واصلهما فين  
 في العمل فانه ولذا اكتفى بقوله واصل فانه او في حذف  
 فاءه واستغنى عن هزة الوصل كما في الاستغناء عن  
 في لفظه وحذف لامه كما في لفظ ارم فتبقى على حرف  
 واحد وهو القاف المكسورة قلزمه الهاء في الوقف  
 كما مر واما التلخيص المحزون في اي التلخيص الذي كان  
 عينه ولامه حرف في علة ولم يجرى في الاستثاقات ما كان  
 فاءه وعينه حرف في علة ومثله في اسم بلد ويوم ويترت  
 من هذا المقرون الالام باب ضرب نحو طوى ليطو اصله

لا يطلو

لا يطلو

لا يطلو افعال طاء وطلوى صفتان طلى مصدر واصلها  
 طوى بفتح الياء بطلوى بضمها ليطوى لا يطلوى طوى  
 باثباتها طوى به وبالتثوين مطوى بواو ين ويا ونبوع  
 خفا في هذا المصدر بيتة بقوله واصلها اي طلى طوى  
 نقول اجتمعت الواو والياء فيه وسبقت احدهما  
 وهي الواو ملازمة بالكون وتاخرت الاخرى  
 بالحركة فقلبت الواو يا فادخلت المقبولة في اصلية  
 وجوبا ومنه روى الحديث برويه رواية وهم باب  
 علم نحو روى بروى في الما ارمافني وكسر ا وروى  
 كصغيرا رواه وهو ريان وهي ربا كعطش ان عطشي  
 كذا في الفا موكس ويجتمع المقرون مع مهموز الفاء لا العين  
 واللام لا مثار نحو اوى كضرب اويا بضم الهمزة وقد  
 يكسر لالتباس كذا في الفا موكس ولم يجرى في مهموز الفاء  
 ما عينه ولامه واو لتقل فان كانا اي حرفا العلة في  
 المقرون او عينه ولامه بالين نحو جبي كعلم او روه حب  
 الفا موكس في مادة الياء لا الواو حيث قال يحيى بك الخطا  
 والحيوان محركة والحيوة والحيوة بسكون الواو نقيض  
 الموت جبي كرضي حياء وحى يحيى وحى النهر وكذا في  
 غيره ولاد لانه على واو به الحيوان كما قبله اصله حياء عند  
 المحققين ولم يقلب احدى اليائين الفا لئلا يحذف ولم يزل  
 لئلا يثبت فقلبت الاخيرة واو للتشابة في العلية  
 تحقيفا وقولهم الواو انقل ليس بطل على ان متصرفات  
 جبي مرشدة الى الياء اذ هي مما يعرف به العلم كما عرف في محله



ولا يشا فيه قولهم المبرم محل على الاكثر وهو الواو او الابرهم  
ممنوع وهو لو سلم فهو عند عدم التصاريف قال الشيخ ابن  
الحاجب في الشافية واو حيوان بدل عن ياء وقال  
مولانا سنان الدين في انصافه شجرة الشافية قوله  
حيوان لعدم نظيره بالاستقراء والاستدلال محض على  
ان الواو ياء في الهمل ضعيف لاحتمال كون الثانية منقضية  
عن واو للكثرة والقياس ان تقلب الياء الاولى الفاء  
لحركاتها وانفتاح ما قبلها لا الثانية لان بحذف احدي  
الالفين التيسر بعينه مع ان علته قلب الاولى باقية  
بعد فقلب الثانية واو لكرهه اجتماع المتلين لا الاولى  
لان التغير بالآخر اولى ولم يكن الاولى ليكون مطابقا لاوله  
في التحريك كما جحولان والسبلان والخفكان فالمتونان محمول  
عليه لانه نقض لغة الشجر فلا عجرة لما قبل ان اصله حيوان  
ثم صار حيوان بجوز فيه الادغام للتيان لان لم يمنع مانع  
والا فلا كما يستشعر اليه بقوله الى جبين وقد سبق في باب  
فلا عجرة عليه والادغام هو الاكثر ولذا قدم وتأخير  
الفاء موكرا لآخر فتدبر في الشافية واكثر الادغام  
في باب جبي للمثلين وقد يكلف في شرحها  
قال سيبويه الادغام اكثر والاخرى بحسبة كثيرة ووجه  
الكسر الاشارة بالتقليل بعد السلب والاعراض راسي  
البيان ايضا بدلا يلزم تحريك الياء بالفتحة في المضارع  
لان قياس ما اذعم في الماضي ان يدغم فيه ايضا وقيل  
لعدم لزومها فانها تحذف كحيوان وقد قلبت كحيوان فكانت

لم يجتمع وقد قرئ بهما ما في الانفال في وجهه بدنه قوله  
تج ويجبي ثم حتى عن بيته قال الامام البيضاوي وقرا ابن  
كثير وافع وابوبكر ويعقوب ثم جبي بفتك الادغام المحل  
على المستقبل في ما فيه اي مقرون ذي يائين لا في غيره  
الكائن او كائنا في اللغات المجردة لا في غيره وحكم المنقذين سيفرا  
سمعك فوجه نحوه نظرك وقلبك نحو حتى وعي وري حيا  
بالادغام كعضي عضايه وما زاد وهو حيوان حيث  
منتهيا الى جبين بالفتك جمع المؤنث الغائبة كعضي  
ومن جبين الى جينا فالغاية خارجة عن الغيا فان امثال هذه  
التونات موانع الادغام على ما عرفت في المضارع  
ونحو حتى جيبا جيبوا بالبيان كحيوان وهو جينا ولا يعمل  
بوجه ما عجز جيبوا لايين من تصاريف جبي مانع ما واما  
حيوانا فانه اي حيوانا او ان كان يجوز فيه حيوانا بحذف  
الثانية التي هي التام كرسو وقد مر كقولهم وكنا حسن  
فوارس كرسو جيبوا بعد ما تواتر انه امر العجز ويجب  
الادغام في النصفة المشبهة منه نحو حتى حيوان بالادغام  
وجمع احبائه بالقلب وعي عيان ورتي ريتان به ولا يجوز  
الانطمار حذرا على فعلها او تفرعا امثالها على افعالها هو  
في الاعمال الادغام على ان يحل على الاكثر وهو لغة الادغام  
كما عرفت اولى منه على الاقل وهو لغة الانطمار كذا افاده  
العلامة السعد وتبعه صاحب السيف ولما فرغ من  
جاء الادغام وواجبه من ذي اليائين اراد ان يبين ممنوعه  
منه فقال ولا يجوز الادغام بل ممنوع في غير ما اي غير ما



المذكورين وهو بعض الماهن وكل المضارع وما مضى الثاني  
 المندرج فيه ومضارعهم ويجزئها نحو جيبين الى اخره وقد  
 بينا ونحى مضارع حتى وجبى بلا الوغام وكون نصبا كقوله  
 مع اليك ذلك بقا ورجع ان يجي الموتى واحي محيى  
 احيا كالمفعول وحق حتى تحته من التفعيل وحاشى  
 يحاى كحياة من المفاعلة والسحقى يستحق استجاؤ  
 من الاستفعل وهذا هو اللغز الحجازية وهو الاصل الشائع و  
 عليه قوله تع ان الله لا يستحي واستحيون نداءكم الابناء  
 واما التعمية فحذف احدى البائين لكثرة الاستعمال  
 كقوله ادري وقوله تعالى ولم تكن شيئا ولم اك  
 بغيا الاينين في لم تكن ولم يكن ثم المحذوفة العين على الاصح  
 كما قبل بل احق كى في شرى السعد العلامة كقولهم  
 اسخ ولم يسخ بلا باء وقبل اللام وكان وجهه كون الاخر  
 محل التغيير فانهم وذلك كاستحقى يستحقى كاستحقى  
 بشرى وعلبه قوله يصف ابلا اما استحيين  
 اما يعرف نفسه كبر عن بسبب في اثناء من الورد و  
 لقلته وضعفها وضعفها تركه ولذا قال المحقق الزنجاني و  
 منهم من يقول استحقى وانما خبر بان الببت من باب  
 الضرورة كما خبرك بها علمك بالعرفض ويعمل اخره كالمفعول  
 اى احده وقد عرفت من تقرير هذا الفقير لكلام العلامة بخبر  
 احكام القيد وارضادها من ذى البائين بلا تقصير فلما  
 جاءت النوبة الى دى الوآوين بين احكامه بعد ذى البائين  
 بقوله وان كانا واولى فلا بد من اى لا يوجد ادغام احدهما

في الهمزة ما فيه اى اللغز المقرون الذى كان حرفا  
 العلة فيه واولى مطلقا ولا يجر ما فيه من تصريف  
 اصلا الا في المصدر فان فيه يدغم كى ليس صرح به نحو  
 قوى يعقوى كرضى يرضى اصلها قيو وقلبت الواو الى ياء  
 ياء فيها لما مر في الناقص من الواو اذا انكسر ما قبلها او  
 وقعت مطرفة اربعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء  
 تخفيفا ثم قلبت الياء في المستقبل الفاء واثار الى  
 ادعى بقوله لتحر كرها والنقصان ما قبلها بلا مانع اذ لا  
 محذور في اجسام هذين الاعدلين لكونهما في محذور قاصر  
 السعد العلامة ولم يدغم لان الاعدل في مثل هذه الصورة  
 واجب اذ لا يجوز ان يقال رضوا على اعدائهم بل ادغام  
 اذ يجوز ان يقال جيبى بلا ادغام فقدم الواجب فلم يقع  
 سبب الادغام لان قوى اخف من قويا لا ادغام و  
 اعتبر اجتماع الوآوين في القوة للادغام فانه موجب  
 للخطئة ونظيره الجوى واتنو ولم يعمل العين لئلا يندم اجتماع  
 الاعدلين هذا كلامه وفي الشافية الاعدل قبل الادغام  
 وفي الصافية لان سبب الاعدل موجب له وسبب  
 الادغام محذور لا موجب وبدل عليه امتناع التصحيح في  
 باب رضى وجواز الفتح في باب جيبى اسهرو قد مر  
 فيما سبق ونقول في المصدر من قوى قوة بالادغام  
 الواجب وحكم عينية اى هذا المقرون كحكم عينى الصحيح  
 او الحروف الصحيح بلا فرق لا يعمل عينية اصلا فلهذا اشارة  
 الى وجه الشبه وحكم لانه حكم لانه التماثل وجه بلا فرق

لانه ناقص



في حكم ما نأخذ الى التشبيد بين او مقصور على الثاني لاسما  
 على نسخة عدم قوله لا بعلة اسم الزمان واسم المكان  
 وفي بعض النسخ السما مشني منها اي اللغتين مطلقا فارق  
 مستقر صفة للاسم او حال في صيغة في كل اي كاسم الزمان و  
 المكان الذي مر كائنا في التا قصه هو في مطوي كمرى بفتح  
 العين فيها وهو القاف والواو في الاول والواو الثاني للثاني و  
 العلم ان هذه التسوية وعدم الفرق بينهما على ما اختاره  
 وحققه في معان الانظار وقد فرق في غير المفروق كالمثال و  
 اختاره بعضهم في اولى الابصار وقد تم اصول الابواب بعناية  
 الملك الوهاب فاحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى  
 لا سيما بيننا محمد والآل والاصحاب وهذه خاتمة مهمة لطائفة جمعة  
 ونكرها لعدم سبقها في الابحاث وعنوان البحث بربها اعتناء  
 في الكمال وخاتمة اشئ اخره بمختم الشئ اذ اضرب عليه الخاتم  
 وانما يفعل هذا بعد الاختتام ومنه خاتم الانبياء محمد عليه و  
 عليهم السلام وفي شره الكشف للسعد المحقق فاخته  
 اشئ اوله وخاتمة اخره اذ برها الفتح والدخول في الامر والختم  
 والخروج منه والثناء لتنفرد بالتأنيث وكذا في غيره من احكام  
 مؤني التأنيث فان تأنيث الاحكام في المراتب الاولى الا فرها وفي  
 بعض النسخ نون وحل هذا التركيب قد عرفت على وجه الترتيب  
 فلا تغفل عن الفرق لا يمكن في القاسي لكيلا يخلو تكون في العاري  
 بل تكون في الكاسي قال صاحب القاموس في مادة الزمزة اكد  
 تأنيده او اكد وفي مادة الواو والتوكيد افع من التاكيد وكذا  
 في غيره في النخل ولا تقصوا الايمان بعد توكيدها وفي الكشفا

واكد

واكد وكذا لغتان فصيحان والا مثل الواو والهمزة بدل  
 وفي انوار التنزيل ومنه وكذا بقلب الواو همزة عذ او  
 التحفيف كما في احدا حذوا فقت ولكن التاكيد اشهر  
 ان راية الترخشي بالتقديم ولذا تراهم يستعملونه اكثر  
 منه وفي خاشية لابن الشيخ الفاضل قال المراد الحب وكذا  
 القول والعهد واكد به بمعنى حكمته وكل واحد منهما لغة  
 اصلية وليست الهمزة بدل لانه الواو لا ترميها ساوينا  
 في الاستعمال فليس ادعا كونه احديهما اصلا والاخرى  
 منقولة منها اولى من تلك الشهرة وفي خاشية للفاضل  
 الشهاب هذا مذهب الزجاج وعجزه في النجاة وذهب  
 غيره الى انهما لغتان اصليتان كاجت ووجت لان  
 الاستعمالين في المادتين متساويان فلما حسن القول بان  
 الواو بدل من الهمزة كما في رد المصون انشرف فتجبرو كن  
 على احكام التأنيث وتوفيقه في ان كرين وعلى اطن بنا في المثال  
 بعناية السهاد في عنابة المبتغي في شرح كفاية المبتدئين  
 الصابرين ثم آتاه خايط النحرير الخطيب اديب الطالب  
 المرحوم الاربيب بالحفظ العام بتبنيها لم يخل غفلة  
 الملام للعلم الذي هو اصل المرام العلم انه اي الشان به حل  
 جواز او التا زم ناد و فاعله نون ومفعوله الفعل الاسم  
 وكونه مشتقا في السعة ما سياتي حال كونه بغير المصطلح  
 المصطلح واد ال الزمان الحال او مجرد ال الزمان الممن والحال  
 ويجوز التجوز والتساجح في الحال والا فلا يطلق على المضارع  
 الحال جويل الحال وذلك الغير هو الفعل المستقبالي ويجوز كون



الغير صفة للفعل اذ لا مفعول له فحققنا وبهذا معنى قولهم وتختصنا  
بالمستقبل لانهم لا يؤكده ان لا يكون مطلوباً او مشابهاً  
به بالاستقراء والطلب يقتضي الاستقبال والمشاكلة لمحقق  
به ويسمى اذ من المعلوم ان الطالب انما يطلب غايته فخصيل  
مراده الله الغير الموجود فينا سببه التاكيد والتمسك لخصوله لا  
له محتله والحالي وان احتمله لوجوده لكنه لا مكان لطلبه  
المنى طلب على ضعفه وقوته في الغلب لا يجتاز اليه فاختصت  
بالاستقبالي الطلي وتوحيها كذا اصولها فقولوا ولو لكنه  
كما ترى لا يفهم الا متنازع بل الاولوية فالوجه الاصيل في المثال  
الاستقراء واما امثال هذه التعليلات ليست الا لبيان اقسام  
المناسبات في صور الدلائل والتعليلات وتقریب المسائل الى  
القرينة الواهيات كما يتبادر ذلك وايدناه بالتفصيل في التفات  
في اوائل الكتاب بالعناية فحليكم بذلك اذ فيه الكفاية من  
الامر والنهي الموضوعين للطلب كما مر في فضل الامر والنهي  
ومن غيرهما اي الامر والنهي معلومان ومحرمون لبيان ذلك  
الغير مما اي فعل ومن بيانية وجد فيه معنى الطلب  
اي معنى هو الطلب القلبي وتوحيه وضعي بل عارض كضار  
وقع بعد الفاظ الطلب وهي كثيرة كالفاظ الاستفهام  
والعرض والتخفيض والتعني والتمسك وسياقي الامثلة  
او ما شابهه فالفعولية عطف على الظرفية اي او من فعل  
خلا عن معنى الطلب وضاع الا انه شابه بوجه ما عاينه  
معنى الطلب وارجاه المنصوب الى الطلب بطلب  
التكلف المرغوب عند ارباب الطلب نعم لو كان

العبارة

العبارة او شبهه كما في كلام بعضهم لجاز وان لم يخل عن  
تأنيح فليست برود ذلك بان وقع بعد اداة التني من  
ما اتفقا ولا ايضا على ما قاله ابن جني ولم ايضا على ما قاله  
سيبويه قال ابن مالك التني كالتني على الصحيح كقوله  
نحسب الجاهل عالم يعلم الشيخ شيخ كرسية معهما هذا او  
بعد ادوات الشرط التي زيد فيها لفظة ما لنا كيدنا سواد  
جاز حذف منها كما في انا و اين ما و ايتهم ما او لزمها كما  
كما في اذ ما و حيثما وكذا فلما وربما شاذ واما ان كانت  
بدونها فدخلها نادور واما تدخلان المضارع الى ان  
الشرط كذا في الترضي ونشره الفاعل العظام قال  
سيبويه يجوز في الموضوع ضرورة انت تفعلتن  
فعبارة الكفاية اسهل واكفي حتى في عبارة ابن مالك  
واو في وقد قال الفاعل العظام في ثلثه لقد جمع الكل  
جث قال في التبرير تلحقان جواز فعل الامر والمضارع  
اداة الشرط فامثلة الطلبيات نحو اضربن ولا تضربن  
و اهل تضربن ولا تضربن فمثلة تضربن و لينك تضربن و والله  
لا تضربن وامثلة امثال بهات مثل ما تضربن ولا تضربن  
ولم تضربن ونحو ايا تضربن و اينما تضربن و ايتهم ما تضربن و اذما  
تضربن و حيثما تضربن اضربن بهذا والشاء كقوله تضربن وربما  
تضربن والنادر كان تضربن اضربن والحالي كضربن بالثنون  
التخفيف او الخفيفة في كل منها ثنوتان موضوعتان للتاكيد اي  
للتاكيد لحدث الفعل الاستقبالي الاستقبالي الطلي وتغيره  
او علة الدخول احد بهما او اعني خفيفة ويقال لها تخفيفه ايضا



ساكنة مبنية على اصل الوضع عند البصريين على ما هو الاصل في  
 الحروف عند عدم التركيب ويحذف محرك الثقيلة  
 عند الكوفيين وبلايمة المخففة وهي لا تدخل الثنية وجمع المؤنث  
 عند الكوفيين وجمهور البصريين لئلا يلزم اجتماع الساكنين على  
 غير حدة خلافاً ليوئس امام جليل من البصريين حتى قيل ان  
 سبويه اخذ عنه ايضاً فانها قد تدخل ايضاً عند لانه  
 يجوز ذلك الاجتماع بل يجعله مغنضاً فيهما كما في الوقف  
 اتفاقاً على ما قالوا او يدفعه بالكسر وعليه قراءة ابن ذكوان  
 في قوله تع ولا تتبعان بالكسر والتخفيف كما قاله الفاضل  
 العظام وقيل حملاً على اخترا وقد اقتدى بها النحير الكثير  
 الشهير والافقد جعل الرض وساحب التسهيل الكوفيين  
 مع يونس الامام الجليل وانت تعلم ان ذلك بمنزلة الاستثناء  
 مما سبق وثقيلة مفتوحة للتخفيف على اصل الوضع اجماعاً  
 وقال الفاضل العظام ولا يحفى انما تختم ان تكون حاصلة  
 بتضعيف الساكنة لمزيد التأكيد هذا لان زيادة اللفظ لزيادة  
 المعنى في الغلب وقد تحققت تحقيقه فيما مر ويؤيده اطلاق  
 المشقة والمشددة عليها في جميع التصاريح الا في الثنية  
 وجمع المؤنث كما ضربان وهما اضربيان فانها اي الثقيلة مكسورة  
 اي متحركة لا لاف بالكسر لشبهها بنون الثنية في الوقوف بعد  
 الالف فيهما اي السمة وجمع المؤنث وهاهنا والالف في جميع  
 المؤنث لتفصيل الالف بين النونات كراهية توأليها او  
 لا تحذف نون الضمير لانه فاعل ولا نون التأكيد لئلا يفوت  
 الغرض ففرق بالالف الاخف وما قبلها اي نون التأكيد

مقرونا

مقرونا مع واو الضمير في جمع المذكر حاله ضمير مفعول لتدل الفحة  
 على الواو المحذوفة للمجانسة وفيها لم تحذف للاطراد مع  
 يائه اي الضمير في المخاطبة مكسورة لتدل الكسرة على  
 الياء للاطراد وما قبلها كما لنا فيما عدا ذلك اي واو الضمير  
 ويائه فالافراد باعتبار الضمير والمذكور كما هو المذكور في  
 شرحي الفاضلين الحامي والعظام وذلك هو المفرد المذكور  
 الغائب او المخاطب او الموقوت كما الغائبة مفتوحة للتخفيف  
 قال الفاضل العظام يستثنى منه الثنية وجمع المؤنث  
 ومن عدها ما قبل الالف الثنية والالف الفصل ما قبل  
 التون لان الالف ليس حاجزاً حصياً فقد ترك طريقاً  
 مبنياً واشار بالقاب البناء الى بناء الافعال المعربة بهما  
 ولم يصرف به لعدم كونه من وظائفه وما تعرض له من غيرهما  
 فبالاطراد لا ميراً ويشير اليه ايضاً بقوله ويحذف من  
 المستقبل بسبب دخولهما اي النونين النونات اي  
 نونات ما دخلتا عليه كلها سوى نون جمع المؤنث فانها  
 لا تحذف به فاليافى بعد الثنيان نون الثناني وجمهور  
 المفرد والمؤنث المخاطبة للثنية ونون الاخيرين للمخففة  
 وتحذف وجوباً بسبب تخفيفها ايضاً اي كالتونات واو  
 الضمير كتنافه عنده بالضممة الدالة عليه الثابتة عنه للمجانسة  
 وياؤه اي الضمير كتنافه بالكسرة كذلك وقد ثقل الفعل وطال  
 بهما وان كان اجتماع الساكنين على حدة في الثقيلة بخلاف  
 مثل اضربيان وضربيان فافهم في الصحيح والمهموز والمضارع  
 والمثال والاجوف في الاقسام الستة مثال الصحيح الذي



دخله تخفيفه لوجه معنى الطلب فيه بهل مع تصاريفه نحو  
هل ينصرف بفتح الراء هل ينصرف بضمها هل تنصرف بفتحها هل تنصرف  
بكرها هل تنصرف بضمها هذا على وفاق الامثلة الفضيلة  
 وشرحها بعناية الوهاب واما غلبه وخلافه فلهذا  
 ما يرتضيه صاحب الكتاب واما عدم جواز حذف الفاعل  
 فانما هو عند عدم النائب ولو حركته كما تقرر في موضعه  
 وقد مر فانهم هل تنصرف هل تنصرف بفتحها فيها ومثال  
 ما دخله التثنية هل ينصرف بفتح هل ينصرف هل ينصرف هل  
تنصرف بفتحها هل تنصرف بكسرها هل تنصرف ثلث ثلث  
هل ينصرفان بكونها هل تنصرف بضمها هل تنصرفان هل  
انصرف هل تنصرف بفتحها وفيه عليه الضم الى نحو  
 اى العتبر هذا الصحيح في التصريف بالتخفيف والتثنية  
 نحو هل ياخذن المهور ونحو هل تمدن في المضاعف و  
 نحو بعدن في المثال كذا اسرها في الطلب ولو حكما  
 من تفصيله انفا وفي الاجوف من المذكورات نحو يدخولها  
العين المحذوفة واو اوياو نحو ليصوتن وصوتن امين  
 من الصوتن ويبعثن اصرامه البيع ولم يصوتن مضارع مجزوء  
 من الصوتن ولو على قلة ولذا اخره وفي عليه البواقي و  
 اما الناقص واللفيف مطلقا منها فيخذفان اى واو الضمير  
 وياؤن بدخولها ايضا اى حذف النونات او كمانه  
 المذكورات ان كان ما قبلها اى الضمير من مضموما او مكسورا  
 الكفاء نحو اعززن وارمن وقين او امر بضم العين وكسرها و  
 بالتخفيف والتثنية فيها للتقاء والتناسب والتخفيف

وان كان ما قبلها مفتوحا حركت الواو بالضم والياء بالفتح  
 للتقاء والجنسية ولا تخذفان لعدم النائب الدال نحو اعززن  
 واحشش ونحو ايجون واجشش باجيم او امر الاولان من  
 الناقص والجزان في المفعول ثم اولهما للاول وثانيهما  
 للثاني واصلاهما اشيو او اششى واجيو او اجشى واعلاهما  
 في بايبرهما ويعود اللام وهو الواو والياء المحذوفة للبحر  
 مطلقا فيهما اى الناقص واللفيف لان لا مدح كحركة لام  
 الصحيح حال كونها مفتوحة بدخولهما للتقاء والتخفيف  
نحو ليغزون وليرمين ونحو ليطلون ونحو ليقيين ونحو لم يغزون  
ولم يرمين ولم يطلون بفتح الواو والياء فيها وبالنونين في  
 كل منهما قد مر ختام المرام بعناية الملك العلم فاحمد الله

على نظام التمام والصلوة والسلام  
 على خير الانام محمد وآله البررة الكرام  
 وصحبه بخوم الهدى بنور الاسلام  
 ونشر الله في ان يشرح بهذا  
 الشرح صدور الطالبين  
 كما نشر شرحا بجمته  
 المنين قلوب بحرمة  
 محمد حبيب الامين  
 امين امين  
 بامعينة كنه  
 التقدير الحضر  
 محمد بن  
 احمد  
 م



هذا صرف جديد للامام البوركوس

عليه رحمة القوت

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على عظمته وجلاله  
وآياته وقدرته

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على عظمته وجلاله  
وآياته وقدرته



الحمد لله ذي النعم الكثير العظام والصلوة على حبيب محمد أفضل  
الانام • وعلى آله البيرة وصحبه الكرام • وعلى متبعيه باحسان  
الى يوم القيام • **وجه** فلما افاضل على ذوالفضل العظيم ففضل  
الله لا زال في حسن حفظه تعالى فافضل عليه فضل الله واستعد  
قريباً للتأويل والتفريع • وناسب امثلة التتصيف في  
ابتداء التعليم • وكان ما اشتر منها محرفاً ومحمولاً • وعن  
سبب الصواب مغيرة او مبدلاً • وعلى الزوائد وسوء الترتيب  
محمولاً • وعن بعض الهمات عارياً وخالياً • صحفه الناظرون  
والناسخون بعضهم جهلة لا يسخرون • وبعضهم مخدعيون  
يزيدون وينقصون • يريدون الاصلاح فيفسدون  
اروت الى اصنف رسالة منطقية سماها لا بد منه في امثلة  
التتصيف مجرودة عن الزوائد وما سغني عنه في التتصيف •

سألت من الله تعالى ومتضرعا اليه . ان يبعدني عن السمعة  
وكل ما يعاتب عليه . وان يجعل خالصا لوجهه الكريم . وآيا  
ممن اتى الله بقلب سليم . وان ينفع به ولدي الاعز وسائر  
الاطالبين . وان يغفر لي خطيئتي يوم الدين . انه هو ارحم الراحمين  
مجيب اذا دُعِيَ . دعوة الداعين . غفر الله تعالى لعبدا قال آمين  
مقدم . اعلم ان احرص علم باحث عن الاحوال العارضة للمفوقات

حقیقتہً او حکماً لہذا <sup>میں</sup> انہا <sup>میں</sup> من غیر مفاہرتہا <sup>میں</sup> للفظ <sup>میں</sup> اخر من حیث صورۃھا  
و موادہا <sup>میں</sup> ما خودیش علی وجہ کلی و قولنا لہذا <sup>میں</sup> انہا <sup>میں</sup> من غیر مفاہرتہا  
للفظ <sup>میں</sup> اخر بخیر الاعاب و البناء فاثرہا عارضان للمفردات  
لکن لا من حیث ہی مفردات بل من حیث انہا مرکبات

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مع الغير واما جشمهم عز او فقام احراز احد النقطتين في اول الامر  
المائل او المائل له وامثاله فعلى سبيل المستطر او كثيرة الفائدة  
وتوضح هذا التعريف ان الوضع وهو جعل النقطتين بالزايا المعنى  
على نوعين شخصي سمعي هو تعيين نقطتين بآلاته وصورة للثلاثين  
لله لانه على معنى كثر والعلم الباحث منه سمعي علم اللغة ونوعه  
قبالي هو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزء من المادة زائده  
ما حوز به بانواعه بشرائط مخصوصة فالاول كثر فان صورته

الكلمية في الفعل والهاء على الزمان الماضي والثنائي فان صورته  
مع الميم انه اكد في اوله والواو بعد عينه في الصفات والهاء على  
قع عليه الحدث والعلم الباحث منه يسمى علم الصرف لكن ليس  
مقصودا عليه لما عرفت فبحث الصرف على الموضوعات والتجريدات  
القبائلية وذكر غير المقبالات فيه استطراد في مشاهدته العلمية  
بنوع ضيق يوجد فيه كما في جموع المذكر التي هي فائدتا ذكر  
في الصرف على وجه يحصل به قبائلي لانه حيث خصوصياتها مشتقة  
فانها تملك الحيثية تذكر في اللغة وكذا المصاوير الثلاثية  
والابواب اولئكثير الفائدة او غيرها فقد علم بما ذكر ان موقوف  
المفردات المذكورة من الحيثية المخصوصة المعبر عنها بالابنية  
اعني الفاظا بعينها حركاتها وكتابتها في غير اخرها واصولها  
وذواتها والتميز بينها بحسب الاصل على وجه كلي وانما  
فلما في غير اخرها او حركتها الاخرى وكونه لا يغير البناء ولا يجوز  
والاعمال في اخر الملحقات ثم اعلم ان الكلمة معتبرة في الهمول  
باجنسية وفي غيرنا بالنوعية وكل حرف من حروف التهجى نوعا وكذا كل  
حركة من الحركات الثلاث ومطلق الحرف والحركة جنس منقتر ومقتدر

الصورة الفنية  
الحاصلة من التوازن  
والسكنات



هذا هو الوجه في بيان  
الاشتقاق في باب  
الاشتقاق في باب  
الاشتقاق في باب

بناء واحد وكذا الف و قال ونص وقيل بخلاف اكرم واكرم وفاعل  
وحوقل والواو انما انبثت لها هي الاحوال العارضة لها لزمها  
اما الحاجة معنوية هي افا و منها المعنى والتجرب عنهما هو المقصود  
الاصل من الصرف ككونه تنينية وجمعاً ومصغراً ومنسوباً مصدرراً و  
وما ضماً وعجزه في المشتقات او الحاجة لفظية كتخفيف الظمة و  
الاو غلم والاعلال واما غائبة فهي الاشتقاق في معرفة الالفاف  
الكثرة القياسية ومعانيها بسماء واحد منها مع تفسيره عن  
سماها الباقى وتفسيره فيمكن من الضبط بسهولة ويؤمن من الخطأ  
في تلفظها ويعرفه ان صدر من عجزه فائدة عقلية بيان الاقتصار  
على ما ذكره في الامثلة المختلفة لما كان بحث الصرف مقصوراً على الموضوعات  
النوعية والتغيرات القياسية وكان الاول على المقصودة الا  
الاصولية ومستندة لمعرفة بعض انواع الثنائية ومدار المعرفة  
بعضها الاخر في ان قال مجتهد من قول لعلمنا ان البناء  
الموصوف بالانواع لما في التلاني محرك العين كسهل المعرفة للمبتدئ  
بخلاف الثانية التي تقتضي ما في هذه الرسالة عليها ثم انما على ان  
الاشتقاقية هي ما دل على الحدث وحده او مع عجزه وعجز الاشتقاقية  
بخلافه كالمصغر والمنسوب والتنينية وجمع وما كان الاول  
اكثر عدداً واستعمالاً وفائدة مع كون الثانية تظايراً لها بل  
عكس ذكرنا مثلاً على التفصيل وتكون المصغرة والمنسوب  
راى لتغير معرفتها لكثرة التغيرات فيها والتفصيل من التنينية  
وجمع بما يطرأ على الاسماء الاشتقاقية لظهور المقابلة لعدم  
كثرة التغير فيها ثم ان تلك الموضوعات الاشتقاقية انما يجوز لنا  
المقابلة فيها اذا سمعنا واحداً منها في بابها وليس لنا ان ننقله

فصل في شرح النسخ في باب  
نسخ ونسخ الى اخر الامثلة ويعرف  
معانيها في بابها وبيان في الخطا  
نفسها ويعرف في عجزه ان كان عالماً  
بالصرف والاشتقاق في كل اسم

الاشتقاق في اخر من ان  
المعنى في التوكيد والمقابلة  
في التوكيد والمقابلة

الى باب اخر يدون السماع فاذا سمعنا في  
ايضاً ويذكر في كل باب وفي التلاني المحرول في السماع  
حركة العين في المصنوع والمضارع لانه سماعي وكذا مصدر  
المؤكد لانه لما كان اصل جمع على قول ما رضى بتركه بالكلية  
بل ذكرنا في كل باب واذن الغالب فيه لغزبه من القياس وفي  
قياسية بعضها سفر وما اخر لذكرها ان شاء الله مع فطر من هذا  
ان يبينها قبل الموضوعات النوعية **باب** مجموع ما ثبت  
منها بالاشتقاق احدوا اربعون ولذا كروجهما للضبط والتبويب  
الموصوف النوعية الاشتقاقية ما جئنا المقصود المذكر الغائب اما جرة  
او مزيدية فالجدة لا يكون حروف الاصول اقل من الثلاثة اولاً  
من حروف متحركة لا تبدأ ولا تحرك ساكن للوقوف على فلما  
تش فيها في الصفة كرهوا مقارنتها وفصلوها بين حروف اخر  
لا يعتبر فيه حركة ولا سكون ولا الكثرة الاربعة لكثرة تقرب  
الفعل ولانه لا ينفصل به الضمير المفعول وبصير كاجرة منه  
حتى يعد ان كلمة واحدة فالحاشي فيه كاسد السبي في الاسم  
وقد رفضوه لتلانيهم انه كلمتان كالحرف في الجدة واما ثلثي او  
رباعي والتلاني لما كان اخف استعماله في معاني كثيرة مختلفة  
فوضعوا له ابنية مختلفة ليدل على اختلاف المعنى ويتناسبا  
وهي ستة لانه لا يكون اوله ان مفتوحاً لتعذر الابداء بالكن  
وتشغل الضمة والكسرة واما المبني للمفعول فقلته استعمالاً وبناء  
نوله مع جمع التلاني هيئة واحدة وعوضه لكل مبني للفاعل و  
لذا لم يعد باباً مستقلاً بل اوردنا في باب المبني للفاعل ورعاية  
المناكبة من التلاني والمعنى سورة الضم بل اوجبه وكن وسطاً لا

فصل في شرح النسخ في باب  
نسخ ونسخ الى اخر الامثلة ويعرف  
معانيها في بابها وبيان في الخطا  
نفسها ويعرف في عجزه ان كان عالماً  
بالصرف والاشتقاق في كل اسم



1



لان الزائد اما واحدا او اثنين او ثلثة لا يخرج لامر الضم  
 الاول فسمان لانه اما ملحق بالرباعي او غير ملحق ومعنى اللاحق  
 جعل مثال على مثال ازيد منه بان يزداد فيه حروف ويجعل في مقابلة  
 الحرف الاصل من الاصل وان كان فيه زائد حتى يبه في الفرع  
 موضوعة في الاصل ويكون الزيادة مجردة الموازنة ليعلم معاملته  
 في التكبير والتصغير والمصدر ونحوها في استخراج ليس ملحقا  
 باخرهم ولا مقبل كجعه ولا اكرم بدخري والثاني حق بان تقديم  
 لكثرة استعماله وافراد او اصله بالنسبة الى الاول فهو  
 ثلثة ابواب لان الزائد فيه اما من جنس الاصول ولا يكون الا من  
 جنس العين ليدغم اذ في الفاء لا بدغم اصلا ولا في اللام عند  
 اتصال الضمير لمفوزة المتحرك والتميم الفتح في الفاء والعين للثقة  
 قد مناه على الفاء لكون الزائد من جنس الاصول مع احتمال  
 اشتراك الثالث في محله الزيادة بخلاف الاول او الالف لثقتها  
 فهي اما في الاول فيصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكنة والعين  
 مفتوحة كما مر او بين الفاء والعين اذ ما بعد العين محلى ذبا والفتحة  
 المصدر وبعده التام يبتس بالتثنية المحق ثمانية لانه اما بتكبير  
 او بزيادة الكثرة اذ ما في مذهب الكوفيين اختراجه لظهور  
 الاشتقاق ولما لم يوجد مثل الفاء والعين في الاصول فاضلوا  
 بينهما بالعين وشروط ان يكون مضاعفا لبيان الفصل  
 ويتفق في ذلك لم يكثر والعين لللاحق للزوم اللبس والتقليل  
 او الاستيعاش اولام فلا بدغم ثلثا يبطل اللاحق بتسكين ما  
 قبل الاخير والزائد لا يكون الا حروف عدة كثره وورها وزايدتها  
 او مشبهها بها وهو النون والباء والواو ما قبل الحز لان حروف

اللاحق

الحاضر نحو طهما بسبب ابراهيم لهما في الامثلة المختلفة والتعريف  
 عنهما بخلاف تعبير الماضى والمضارع ولهم التعريف في جزمها  
 لمفقا فعل امر مفرد مذكر غائب وكذا في التثنية كما في الماضى والمضارع  
 وتجب صفتان بشرط القياس ان يكونا ثانيا مجزعا ان زما  
 اصلا او ردة امتصفا فاما بناء لوله في الزمان الزمان على الاستمرار  
 قائما بالفاعل فالزيادة والنقصان بجزلون ولا يجب ظاهرا ولا  
 الصفة الاولى منقولة في الجز اعني الماضي الالف والقدماء على  
 الثانية المنقولة في الامور اما الاسم فاما صفة الاسم لانه ان دل على ذات  
 مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فوصف والاف اسم والصفة  
 لكونه اقرب من الفعل لفظا ومعنى ونظرا احق بالتقديم منها اما دالة  
 على مجردة بثبوت الحدث لذات ما اوجع ذبا ودية على الجز وضعا والاول  
 قرب والاشبه للفعل فلذا قد مناه فهو اما موازن للفعل لفظا او تقديرا  
 او بجز موازن الثاني الصفة المشبهة وهي مشتقة من المسمى او  
 المضارع اللازمين التثنيين فلم تذكرها لان اكثر صيغة الماضى  
 والفاعل في الالوان والعجوب الظاهرة والحق وان كان قياسا  
 ذكره يستلزم اما تكررا المثال في باب واحد او ترك اسم التفضيل  
 والموازن اما في قيام الحدث بذات ما او وقوعه عليها و الاول  
 اسم فاعل والثاني اسم مفعول والاول لكونه والاعلى الفاعل  
 ومشتقا من معلوم المضارع وموازناته لفظا في جميع الصور  
 احق بالتقديم على الثاني المشتق من مجزول المضارع الموازن له في  
 الثاني تقديرا وصيغة جازمة التثنية في الجملة على فاعل ومفعول ومجرى على وزن  
 مضارع ميم مضمومة موضع حروف المضارع وكسر ما قبل الاخر في  
 الفاعل وفجته في المفعول وتركنا لفظه فهو وذلك لان الغرض

اما ما قبله اسم فاعل فاعل على زيادة واو  
 في نفسه لا على الفاعل والاول  
 اسم التفضيل على الزيادة  
 المطلق فليكن كالتثنية  
 من الاستعمال  
 لا بد من وضع



تعداد الامثلة المفردة لا تركيبها مع الغير والقياس يكون او اخرها  
 لكن حينئذ حال الرفع لفائدة زائدة وهي اعلام الاسم المتون وغير المتون  
 من ساكن الاخر وتحريره من المبتدئ على الفتح او الكسر والمعرّب وحال التثنية  
 في تشيئة الاسماء وتوابعها اسم المذكر لتغيث البناء واما الدال على الزيادة  
 فالسهم بضم ووزنه افعل بفتح الهجزة والعين وكون الفاء وشرطه  
 ان يكون ثلثا ثانيا بجزءه متصرفا قابلا معناه لكثرة ما كان بالفاعل غير كون  
 ولا يجب ظاهرا وبنا بالغة اسم الفاعل فاو زائلا سماعية فلما  
 تركناها **والاسم** فاما مصدر او غيره فاما مصدر لغيره من الفعل احق  
 بالتقديم وهو اما دال على مجزئ حدث او مع زيادة والاول اما مجزئ  
 على الميم الزائدة في اوله والاول سماعي ثم التثنية في المجزئ وهو غير  
 قياسي **والظا** بطن كل ما في اوله ما فيه هجزة زائدة بزيادة قبل اخره  
 الف وبكسر ما تحركت وما في اوله ناء زائدة فيضم قبل لانه وفي  
 الرباعي المجزئ ملحقات بزيادة في اخره تاء وفي فعل التفعيل بفتح التاء  
 وكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح العين  
 وهذا هو القياس المطرد وقد جاء كثيرا في الرباعي وملحقاته بكسر الفاء  
 وزيادة الالف قبل اخره وجاء فتح الفاء ايضا في مضاعفة و  
 في فعل تفعيلة بحذف الياء من مصدره الاول وتحويل التاء في الآخر  
 وفي فاعل فعال بكسر الفاء وقد قيل وهو قياس لغة اهل اليمن وفي  
 فعال فعال وفي فاعل فيفعال وفي تفعّل تفعال على قياس ما في  
 اوله هجزة **المصدر** يسمي قياسية ثم التثنية في المجزئ والذي يسقط الفاء  
 من مضارعه مفعول بفتح الميم والعين ومنه ان قطع بكسر العين ومن  
 غيره على وزن اسم المفعول **واما الدال** على الزيادة فزيادة اما عدد  
 او نون او مبالغة والاولان لعمومهما وقلة محروفي في التثاني

المجزة احق بالتقديم والاول لكثرتة وفتحته قدم وقياسها ثم التثاني  
 المجزئ الذي لا تاء فيه فعلة بفتح الفاء وكون العين للزيادة فحالة بكسر  
 الفاء وكون العين للنون واما زوا على التثاني في محال يكون في اخر مصدر  
 تاء بزيادة التاء في اخره وفي غيرهما على المصدر المستعمل والمبالغة  
 ووزنان قياسيان ثم التثاني في تفعال بفتح التاء وكون الفاء ولذا  
 قدم وفي جعل بكسر الفاء والعين المشددة والالف في الآخر  
**وبما مصدر** راما اسم بمعنى امر الخاطب ووزنه فعال بفتح الفاء  
 وكسر اللام وهو قياس في التثاني المجزئ والمتصرف التام كمنه  
 سيبويه اخذناه لحقا واسميته وفعلية وعدم نقره او ظرف  
 للحدث او آت له والاول اما زمان او مكان وصيغة جماعية فمنه  
 التثاني المجزئ والمعتل فاو بالواو غير المضاعفة والكسور عين  
 مضارعه المعتل التام مفعول بفتح الميم وكسر العين وكون الفاء ومن  
 غيرهما بفتح العين ومن غير التثاني على وزن المفعول قد مناه للتحقة  
 والتثاني صيغتان مفعول بكسر الميم وكون الفاء وفتح العين فيهما و  
 لاسميان التثاني المجزئ والمعتل ومن هذه الاسماء مشتقة  
 من معلوم المضارعة ثم اعلم ان هذه الامثلة المختلفة على قياس  
 متصرف وغير متصرف **الثاني** لا يتغير عن حاله فلا يثنى و  
 لا يجمع ولا يثبوت وهو فعل التعجب بصيغة والاسم بضم اذا استعمل  
 بمن والمصدر غير الهجزة والنون واسم الفعل والذي استند الى الجار  
 والمجزئ في الافعال والمفعول واما الذي استند الى اسم ظاهر من  
 الافعال والصفات فيثبوت بالتأنيث فقط واما عددها متصرف  
 وامثلة تصريفة تسمى امثلة متفقة وامثلة مطردة **بيان**  
 الامثلة المتفقة اعلم ان التصرف يكون بامور منها التثنية



وهي عام لجميع المتصرف لكن اطلاق التثنية وجمع والمخاطب والمخاطبة  
 والمكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمرة واطلاق الغائب والمعلوم المجرول  
 باعتبار الفاعل مطلقا وعلاقتها في الافعال الالف في اخرها وفي  
 الاسماء الف او باء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة في الاخر ومنها  
 جمع وعلاقتها للمذكور في الافعال الواو او الزائدة الساكنة المضموم ما قبلها  
 في الهمزة تحذف في مخاطب المثنى اذا لم يتصل به ضمير منصوب واختص  
 بنون العلم والمؤنث نون مفتوحة ساكن ما قبلها مخففة متصلة  
 بلام الفعل او مشددة مختصة بمخاطب المثنى اما الجمع في الاسماء  
 فعل نوعين مكسور وصحيح يسمى بالالف لانه ان تغير صيغة  
 مفردة لفظا او تقديره فمكسور والالف فصيح والكتبة صيغتان  
 سماوي وهو ان كثر فتركناه وقبلي وهو ثلثة اوزان فعابل  
 وفعالة وفعائل يفتح الفاء وكسر اللام الاولى في الكل ومركونا  
 مجرة والمجئبة مع الالف والياء والتاء في مواضعها قالوا في القياس  
 بحذف خالصة وهو الاكثر وبعضهم يحذف ما اشبه الزائد اذا كان  
 قريبا من الطرف وهذا التكرار مستكره وللرباعي مجرة آخر التاء وبرها  
 وما كان على ذنبة في مطلق الحركة وان يكون وترتيبها من غير  
 التثنية في السماع غير مودة والفرقة والكر رباعي فيه زيادة ليست  
 بمدة واقعة قبل اللام الهمزة بحذفها ولفاعلية وفاعلا اسمين  
 والثاني للابحاش والمنسوب مما ذكره الثالث لغو في طائفة  
 في مطلق الحركة وان يكون وترتيبها ولين رابعة زائدة اسما  
 والمجئ صنفان صنف للمذكور وعلاقتها واو مضموم ما قبلها او باء  
 مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وشروطها مطلقا ان تجزى عن التاء والاطلاق  
 على اولى العلم وشروطها ان كان السماع العلية وان كان وصفا

قبول

ان يحاق لا يكون في الاول وهمزة التعنيس ليست للحاق  
 بل لا بد له وتاء تجوز للمطابقة ولم يرد بين الفاء والعين للزوم  
 سكونه فيخفى في اكثر المواضع فلا يقابل الحرف الصحيح واما نون  
 التعنيس فلام مطابقة كنون اصله واما حرف الحاق السين  
 الهمزة ولا بعد اللام للزوم ما ذكره عند اتصال التاء الضمير اما حرف  
 العلة فالالف لا يزاو الا اخر لان حرف العلة لغاية خفته  
 لا يقابل الحرف الا في الهمزة لانه عوضه للمتكلم في ان يقابل  
 حرف المد وينقلب في نحو زوال فحذف ما قبله او اتصال الضمير المرفوع  
 فحذف ما قبله فكذا يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لا يزاو  
 الالف للحاق اصلا واما يزاو الياء فينقلب الف فكذا يكتب  
 بالياء ويرجع الياء عند زوال الفتحة وعلما بمحتملان والاول  
 اولى عندي واما الواو والياء فلا يزاوان في الاول كما ترد  
 في الاخر للزوم انقلابهما الف فاما بين الفاء والعين او بين العين  
 واللام والمعتبر في التقديم اولا تعدي الزائد ثم التاني ثم  
 ثم العلوية ثم العلوية **صنف الثاني** فسمان ايضا ملحق بتفعل  
 وغير ملحق التاني في ثمة ابواب لا يؤولها اما همزة وصل اتاء  
 زائدة والاول زائدة الثاني اما متصل به وهو انون او بين الفاء  
 والعين وهو التاء او تكبير اللام مع الادغام والتاء ساكنة في هذه  
 الثلثة والثاني زائدة الثاني اما تكبير العين مع الادغام والالف  
 بين الفاء والعين والمعتبر في التقديم اولا كون الزائدة همزة وصل  
 ثم التقديم المتيقن ثم التاني والملحق ثمانية ابواب وهي  
 الثمانية الملحقة المذكورة مع زيادة التاء في اوله للمطابقة في غير  
 اولى هي تفخيم بالستفراء وتفعيل بزيادة التاء وتثنية في اوله

والتثنية



على قول ووجه التقديم لما ذكر في التمامية السابقة **الصف**  
**الثالث** فسمان ملحق بالحق فافعل وعجز ملحق الثاني أربعة  
 ابواب لان احدي الزيادة آت بهزة وصل في الاول في  
 الكل والباقيان اما متصلان بهما هو البين والشاء او تكثير  
 العين والواو بينهما او الالف قبل اللام وتكثيرهما مع الواو غام  
 او الواو المشددة قبل اللام والحرف الثاني والرابع كالثاني في  
 هذه الاربعة ووجه التقديم تقديم الزائد بيقين اول ثم بحال الصل  
 والملحق فسمان ملحق بالحق بجرهم و ملحق بالفتح والاول بالباء لان الزائد به  
 لابد ان يوافق زائدي الصل ليحقق الحاق وحرف الحاق اما تكثير اللام  
 او الف في الاحر ابتداء او انقلبا في الثاني باب واحد وحرف  
 الحاق في بهزة بعد العين واذا تقررت هذا فنشره المقصود وهو  
 بيان ابيته الموضوعات النوعية الاشتقاقية المستمارة بالامثلة  
 المختلفة وما يتعلق بها **بيان الامثلة** المختلفة وما يتعلق بها  
 بالنظر الى اختلاف المعنى المستعملة ووجه الضبط والترتيب ان لا تكون  
 حرفا اوليا قياس ولا تصرف في الحرف فيكون اما فعلا او اسما  
 لا لخصا لللفظ الموضوع المفرد في الثلاثة بحرف واحد الفعل الاول  
 بوزنه الكلي في الوضع الاول على زمان معين ثم الازمنة الثلاثة  
 ووجه الاسم ما دل على معنى مستقر بالمفهومية ثم بحرف دلالة وزنه في  
 الوضع الاول على زمان مذكور ومراونا بالوضع الاول وضع لا يسبقه  
 وضع بجانب ودلالة المس والفظا الماهل في شبرهما واسما  
 انفعال غير فعال على الزمان المعين ليس بوزنه واما فعال فقد  
 جاوز بعض المحققين ان يكون فعلا كدخوله في حده ولكن لا يدخله  
 شئ من خواص الفعل ولم يظهر نقله منه جعلناه اسما منقولاً من المصدر  
 تقدرا

تقدير أو تبدأ ر الحال من اسم الفاعل والصفة المشبهة من  
 الفعل لا الوضع ووضع يزيد علما وضع اول بالتفسير المذكور  
 فلا يلزم ان يكون فعلا واما نحو نعم وبس وليس ففي الماهل وزن  
 علم وال علم من ثم نقل الى الانشاء والحال وغير صبغة وتسم عليه  
 فعل التعجب وامثاله ثم ان الفعل اشتق من الاسم على مذهب  
 البصريين لان كل وزنه بصارنه اصل ينبغي ان يكون فيه ما دل في اصل  
 مع زيادة هي الغرض من الصورة كالباب في الالف والهاء من  
 الغضة وبهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة  
 والنسبة والتجدة التي هي الغرض من وضع الفعل لكن تجزء الفعل الثاني  
 الثلاثي المفرد المذكور الغائب والثامن الزائد والشتا المصدر عليه  
 كثيرا فيكون في لفظه ما في لفظ الفعل مع زيادة ولو تقدم ذلك  
 المصدر في الوضع لزم تحدد وضعه وترك موضوعه الاول بالكلية  
 اولا مع الزائد اما التي به بعد اصول لغرض من الغرض فلو ثبتت  
 في الوضع الاول مع اصول لم يكن لزيادة معنى **والاشتقاق**  
 صفة اللفظا فاعتبار حاله في التجزء والزيادة اولي من اعتبار حال  
 المعنى وجواز كون المراه في صورة الفرق على احد معاني الاصل  
 فقط اذ بحثنا في الية ايضا بزيادة قول الكوفيين ثم الفعل اولي بالتقديم  
 لكنة تصرفه وافادته فكثر بحث الصرف عنه وهو اما خبرا وانشاء  
 لانه ان احتمل الصدق والكذب مجزء مفرومه العام فجزء وان  
 فانشاء فاجتزأ لكونه اصل الانشاء احق بالتقديم فهو اما ما من  
 او مضاربه لانه ان دل في الاصل على زمان قبل زمان اخبارك  
 فمضاربه وان دل عليه على الحال والاستقبال بحسب الاشتراك  
 فمضاربه وهو مشتق من الفاعل بزيادة احد حروف اثنين عليه



وترك الهمزة الزائدة ان كانت في اول ما فيه واما الجحد والتفريق فلا وجه  
 لجعلها قسما من الاستقلال لدخولها في المضارعة ولا اعتبار بالتغير  
 الاخر في الصرف بل هو كمنحوت نحو ولا للتغير المعنى لا تدعى في سبب  
 الحروف وايضا المنقبة كثيرة كان وان وغيرهما فكيف لا يقال لم جدا  
 على انها ليست بمفردة بل حقيقة ولا حكم بخلاف الفعل مع الضمير في  
 المتصل فخرجان بموضع الصرف ولهذا اعتبر بعضهم اشارة الفعل لثمة  
 وترك التثنية رأيا وغير الخاطب المعلوم في الامر فله وجه وجب  
 لكن لما تغير معنى الامر والنهي في الاخبار الى الانشاء وهذا التغيير عظيم  
 وكثير استعمالها وكانا مناطي التكليف واختص واشترط حرفا بها  
 بهما فلا يوجدان في غيرهما ولا يفارقانها عدهما اكثر المصنفين ممن  
 اقام بالاستقلال فتبعنا في الانشاء اما طلب او تجنب او غيرهما  
 سماحي والطلب بكثرة استعماله وتصرفه اولى بالتقديم فهو اما متعلق  
 بوجود الفعل او تركه فالاول امر وصيغة كصيغة المضارعة مزيدا في  
 اول لام مكسورة غير انها تحذف في نحو طلب المعلوم ثم اتى بكثرة  
 استعماله جدا فان كان ما بعدها كذا متحركا لفظا او تقديره لم يبق  
 على حاله وان كان ساكنا زيد في اول همزة وصل مكسورة ان في ثلاث  
 ضم عين مضارعة فيضه والتثنية في نهي وصيغة كصيغة المضارعة  
 مزيدا في اوله لام ثم اتى اقصر ناصح ابراء مثالي الامر والنهي الخائب  
 ولم يذكر مثال الخاطب منها الا في الامثلة المتفقة كما في المثال والمضارع  
 وان كان لذكر الخاطب المعلوم في الامثلة المختلفة وجه في الجملة  
 بناء على تبدل الصورة لان في التثنية ما على المعاني حتى ان بعضهم  
 بعد الخطي الى علوم اخر قدس آل وقال لم يذكر الخاطب امر الخائب  
 ومنكهم كذا الخاطب نهي الخائب ومنكهم ولم يعرف ان امر الخاضع ونهي

قبول التثنية في آخره الا في اسم التفضيل الخامس لا لشكواه تكسبه منف  
 للمؤنث وعلامة الف وباء التثنية في الآخر وشروطها قبلها ان  
 كانت اسما ان يكون علم مؤنث ظاهرة فيه العلامة او مقدرة او  
 ذاتا والثابت الظاهرة مذكورة حقيقة كطخة او لا كتحريجة اما تحريجة  
 فيخرج على تخارج كونه مثل قرطاس او ذالف التثنية اذا لم يسم  
 به المذكر الحقيقي كالسرا او ما يصح تانيته وتذكيره او المبات  
 له كسرة ولم يخرج جمعه بالواو والنون كاللغات او غير فاعلم مقدر  
 بابن اودي نحو ابن عمر يس وذي الجحمة فان جمعها بنات عرس وذا  
 الجحمة وان كانت صفة فان كانت ذات علامة تانيته ظاهرة  
 الى فعل فعلان وفعلان فاعمل او خالسا او صفة المذكر الذي لا يعقل  
 حقيقيا كالتصافن او غير حقيقي كالحالي في الخالي او مصغرا لا يعقل  
 كجبل فان التثنية فيه مع الوصف وان لم يخرج على الموصوف ثم انه  
 قد تلحق لهذا اجمع تغييرات قياسية لا بد من ذكرها منها حذف نون  
 التثنية وقلب الهمزة المقصورة بباء والممدودة واو وهذا عام  
 للتثنية ومنها فتح العين في باب مرة الى معتل العين والضم ايضا  
 في باب عوقية الى معتل العين ومعتل اللام بالياء ليكن ويفتح  
 فيها والفتح والكسرة في باب كسرة الى معتل العين ومعتل  
 اللام بالواو ليكن ويفتح فيها والمضارع والصفة بالساكن على اللام  
 في جميع العلم ان التثنية وجميع مشتبهات بالتركيب فلذا ذكرنا في ترتيبها  
 لفظ اليك وجميع ومنها التثنية وهو قياس في الافعال والصفات  
 فقط وعلامة حمنة التثنية والالف المقصورة والممدودة والياء و  
 اما التثنية فنوعان ساكنة ومتحركة اما الساكنة فنحضة باخرها في  
 الغائبة المفردة واما المتحركة فاما في الاول او في الثاني او في



المضارر، وتنشئة الغائبين وأما في الآخر فاما في الفعل المأخر في الاسم  
والاول مفتوحة في تنشئة الغائبة ومكسورة ساكن ما قبلها في الواو  
المخاطبة والثانية مفتوحة ما قبلها قياس في جميع الصفات الآتية  
اسم التفضيل والفعل الصفة وأما الالف المقصورة فقياس في اسم  
التفضيل فقط بخل اخره وتحت حرف همزة ويقوم فاؤه ويكون عين  
وأما الالف الممدودة فقياس في الفعل الصفة فقط بخل اخره وتحت حرف  
همزة ويقوم فاؤه وأما الياء فكنة مختصة بمخاطبة المضارع والامر  
والتهنئة بعد لام المكسورة وأما النون فمختصة بجمع الفعل وقد سبق  
ثم التذكير والتأنيث مشتركة ايضا بالنسبة فلذا ذكرنا في ترجمتهم  
لفظ اروعورت ومنها مخاطب والتكلم ومما يختصان بالافعال  
المتفرقة اذ السمتا الظاهرة غيب وعلمامة محله الخطاب التام فنهى  
أما في الاول او في الاخر اما في الاول ففي المضارر، وأما في الاخر  
ففي الماضى مفتوحة في واحدة ومكسورة في واحدة ومضمومة في  
البواقي مع ما بعده في التنشئة وميم كذلك ساكنة الا تحت الفعل  
التيه فمضم مع زيادة الواو الساكنة بعده في جميع المفردات ونون  
مشددة كذلك في جميع المؤنث وما قبل الكل ساكن وعلمامة  
التكلم التاء المفردة المضمومة الساكن ما قبلها المختصة بانهما  
لتكلم الواحد والهمزة له ايضا والنون المفردة مع عجزه في اول  
المضارر، والنون الساكن ما قبلها مع الالف بعده لم مع عجزه ايضا  
في اخر الماضى من المعلوم والمجهول وبما يختصان بالافعال ايضا  
وعلمامة المعلوم في التثنية في فديتين وفي عجزه فتح الاول اما في اول  
همزة وصل فيكون في الابتداء وتحت حرف في الدرر من المعلوم والمجهول  
والامضارر، الترابي مطلقا فمضم اوله على كل حال وفتح السواقي

سوى الساكن في الكل وسوى ما قبل الآخر في مضارر، ما يكن اول ما فيه  
تاء زائدة فيكسونه وعلمامة المجهول ضم الاول في الكل والثانية  
في ماضى اوله تاء زائدة والثالثة في ماضى اوله همزة وصل فيقلب  
الالف الله المتصلة بضمه واو او فتح ما قبل الآخر في المضارر، و  
كسره في الماضى والباقي على ما كان في المعلوم بهذا هو الكلام ثم فيا بوزن  
لامه ينقل حركته في الحالين الى ما قبله ان كان ساكنا صحيحا والى تحت  
بيان وجه الضبط والترتيب المحصر في الامثلة المتفقة اما امثلة  
الاسماء فثلاثة لانه لما قل استعمالها في نفسها مع كون اكثرها  
لغير ذوي العقول والارواح لم يحجج فيها الى الفرق بين المذكور والمذكور  
والمخاطب والتكلم بل كتمان فيها الى بيان العدد فقط فيصرف  
بالتنشئة وجمع فيصرف ثلثه وأما امثلة الصفات فستة لانه اكثر  
استعمالها بالنسبة وورودها ذوي الارواح فاحجج الى الفرق بين  
المذكور المؤنث وبيان العدد وأما الخطاب والتكلم فالستة عندهما  
بوضع المضمرات المنفصلة كقولك انا ضارب وانت ضارب  
فاضرب الاثنين في الثلثة حتى يحصل الستة وأما امثلة الافعال  
فثلثة عشر في الماضى واحد عشر في المضارر، ببيان ان الفعل  
اكثر الالتفافا فادة وورود ذوي العقول واستعمالا فاستندت  
الى الفرق بين الامور المذكورة والاختصار وبالفهم المضمرات  
المنفصلة وان حصل الفرق لكن بغيت الاختصار والنسبة الى  
الفاعل داخل في مدلول الفعل واحوال الفاعل ثلث لانه اما ان يكون  
له دخل في حصول الكلام ووجوده بالفعل اوله والاول اما ان يصدر  
الكلام عنه او يتوجه اليه والاول من الكلام والثاني مخاطب والقسم  
الثاني غائب فالمراد به ما لم يكن متكاملا ولا مخاطبا لا المعنى اللغوي



والاحوال الستة المذكورة موجودة في الفاعل ايضا فمضرب الثالث  
 في الستة يحصل ثمانية عشر لكن لما كان المتكلم يراى اوسع صوته  
 فيعلم ذكوره وانوثة سقط ثلثه ولما كان قل استعمال الثلثة  
 شركوها للجمع في الصيغة فبقى اثنتان وكذا شركوا تثنى في الخطاب  
 والمخاطبة فبقى ثلث عشر ثم في المضارع شركوا تثنى الغائبة  
 معهما والغائبة المفردة مع الخطاب المفردة فبقى احد عشر ثم ان  
 بعضهم قد تموا المتكلم لانه الامر في حصول الكلام ثم الخطاب اذ لم  
 دخل في حصوله واختروا الغائب لعدم دخله وبعضهم قد تموا  
 الغائب لجواز تجرده مفردة عن الضم فيكون مفردة او لكثرة امثلة  
 ثم الخطاب للامر الثاني واختروا المتكلم لانتهائه ما فيه واخترنا  
 بهذا لكونه اعتبارا لما في نفس اللفظ والاول لما في اخباره ثم انتقلنا  
 الكيفية في المشترك بلفظ واحد ونصير للاشتراك تسهيدا للمحافظة  
 بتقبل الامثلة كما يكتفى في المتكلم وبغيره واخترنا التثنية المشتركة  
 عن مفرديهما اذ مرتبتهما بعد مرتبة المفرد كما في سائر المواضع  
 حذفنا الترجمة لفظا لثبات زمانه وتسميته بحالده وكلما كان زنده  
 وغائب وبرحاضه وبين وزاده مع الماثل والمضارع والافراد وعدمه  
 والغيبة والمتكلم متميزة مدلول عليها بالصيغة في التركيب ايضا بخلاف  
 التثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا يرى ان امثلة الماثل بالتركيب  
 هذه موزونة وزوايا وردت وردت كثر وروم وردت وامثلة  
 المضارع هذه وزوايا وردت وردت كثر وروم وردت وروم  
 على هذا المعنى وما ذكرنا من نفي واحد غائب في الزمان الماضي  
 ونصرت انت واحد حاضر في الزمان الماضي ونصرت انا في الزمان  
 الماضي وينصرف غائب واحد في الحال والاستقبال وعلى هذا القياس

في غيره فان قلت ذكر هذه الاستثناء لتفريق المبني معاني الانفاظ  
 العربية لا يفهم من لفظ يروم ان يدعى مثله معنى المضى والواحدة  
 والغيبة قلت بل يفهم كل صبي يفهم على التكلم بهذه المعاني  
 لكن لا يفهم على التغيير بهذه العبارات مثلا اذ قلت لصبي  
 يارن او فرسن يقول او فرتم ولا يقول او قوم ولا او فرسن  
 ونحوه ولا يزيد بين الا ان يريد التاكيد واما ذكرنا لفظا بغيره  
 مفرد الغيبة وسن في مفرد الخطاب فنفسه ورفعه اتركه كما  
 كما لا يخفى والغرض من الترجمة اعلام معانيه المطابقة لما  
 بلا زيادة ولا نقصان حتى يفهم ذلك المعنى عند سماعه ويرى  
 عند تكلمه به والغرض يحصل بما ذكرنا بان يقال بان يقال للصبي  
 مثلا اذ سمعت نصر فافهم منه ما تفهم اذ سمعت يروم  
 ان يدعى برار وقل ان اردت ان تكلم بالعربية موضع يروم  
 ان يدعى برار نصر فكلما هما واحد وقد سمعت بعض من يدعى  
 في العلوم العربية كعبا شائعا يقول ان لم لطائف لغة  
 العرب اختصار لفظ مع كثرة معانيه البرى ان ضرب  
 لفظ واحد في لغة العرب لوجبه عن معانيه بالتركيب اجمع  
 الى سبعة الفاظ وهى هذا القلطا لا ثم المجمود على التقليد  
 بما كتب في خواشع الامثلة وما سمع من الفاصرين  
 والله اعلم بحقيقة الحال والله المجمع  
 والمآب ندعوه ان يجعلنا من العالمين

العالمين واخر دعوانى

ان الحمد لله  
 رب العالمين

